جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد- الدراسات العليا

# دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختارة (العراق ومصر)

**رسالة مقدمة الى**
**مجلس كلية الادارة والاقتصاد- جامعة كربلاء**
**وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية**

**مقدمة من قبل الطالبة**

صبا علاء سلمان

**باشراف**

**أ.د. محسن الراجحي**

1432هـ 2011م

﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ﴾

{ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿ 55 ﴾ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿ 56 ﴾ }

~§§ صَدَقَ اللهُ العلي العَظيم §§~

(يوسف 55-56)

# الإهداء

إلى أعز الناس إلى قلبي والتي غرست في نفسي حب الغير ...أمي

إلى الجبين الذي غسلته حبات الفرق وعلمني حب الآخرين والتعاون معهم ...أبي

إلى الزهرة التي لاتذبل أختي الوحيدة ورفيقة دربي ...أختي

إلى من عايشتهم ذكريات الطفولة والشباب ...إخوتي

إلى من أحببتهم وأحبوني وأمدوني بكل ما احتجت اليه من العون ...عمومتي

إلى الذين علموني دروب العلم والمعرفة وكانوا شمعا أضاءوا إلي الطريق ...أساتذتي

إلى كل من يتخذ من المعرفة العلمية وسيلة للبناء لالله م , وطريق للتحرر, لاللتبعية والتقليد ,إلى كل عراقي غيور ومسلم واع

إليهم جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع

صبـــــا

# الشكر والتقدير

اشكر الله الباري عز وجل على نعمته التي انعمها عليّ باكمالي رسالتي، الشكر والحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى على سيد المرسلين واشرف خلقهِ مُحَمَّد (ﷺ) وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

لايسعني وقدانهيت اعداد هذه الرسالة بعون الله تعالى الا ان اتقدم بالشكر والتقدير الى استاذي الفاضل الدكتور رئيس قسم الاقتصاد محسن عبدالله الراجحي , الذي تفضل بالاشراف على رسالتي الذي كان لنصائحه الشديدة وتوجيهاته القيمة داعيتن الله ان يمن عليه بالصحة والسلامة.

كما أتقدم بالعرفان والامتنان الى كل اساتذة قسم الاقتصاد والى كل من الدكتور( مهدي سهر الجبوري,عامر عمران المعموري ,كاظم الاعرجي ,كاظم البطاط,مُحَمَّد حسين,حيدر طعمه) واخرين ,لرعايتهما وتوجيهاتهما القيمة طيلة مدة اعداد البحث على الرغم من انشغالهما.مع شكر وتقديري واعتزازي الى زملائي وزميلاتي من طلبة قسم الدراسات العليا.

وأتقدم بالشكر الخاص الى موظفات وموظفي مكتبة كلية الإدارة والإقتصاد الدرسات العليا لتعاونهم الكبير معي , وأخيراً أود أن أتقدم بالشكر الى عائلتي التي لولاها لما ظهر هذا الجهد الى النور وأخص بالذكر والدي ووالدتي اللذين وفرا لي كل أسباب الدراسة فجزاهم الله عني خير الجزاء , وكذلك بنات عمي الذين قاموا بتقديم عون كبير لي لن أنساه أبداً وأنا أعد هذه الدراسة وقد كان لها الفضل الكبير في توفير الأجواء الملائمة للعمل .

وأرجو أن لا أكون قد نسيت أحد كان له الفضل في مساعدتي على إنجاز هذا الجهد .

والحمد لله رب العالمين ...

**الباحثة**

# المستخلص

تعد الجامعات بيوت الخبرة والدراية العلمية والتقدم والتطور فهي اساس كل انجاز اقتصادي واجتماعي .....الخ. ومرت الجامعات بتطور تاريخي ابتداءاً من العصر القديم. اذ قامت بوظائف عدة مثل المعرفة والمعلومات ونشر الثقافة والابحاث العلمية بانواعها (التجريبية, والاساسية) لخدمة التنمية الاقتصادية المعبر عنها (R & D) فهي تجسد نظرية المعرفة في المجتمع وترفدة بكافة بالملاكات العلمية المتخصصة اي رفد التنمية الاقتصادية بالخبرات العلمية والمعرفية. فهناك الجامعة المنتجة والصناعة او الجامعة وقل العمل. وهي ذات ابعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة بل وركن اساسي من اقتصاد المعرفة بكل انواعها الصريحة والضمنية. لكنها تصطدم بمشاكل ومعوقات عدة من هجرة العقول ولاسيما في العالم الثالث. اما التنمية في مفهوم كلي تشمل الكثير من المعاني والتفسيرات العلمية فهناك التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسيه وغيرها. وتتطلب عناصر من التوازن بين الابعاد الاقتصادية والسياسية والمشاركة الجماعية وانجاز التنمية اي تطور (التنمية البشرية) التي هي مفهوم مركب يشمل بين الكثير من المعطيات الديناميكية والعوامل المتعددة الابعاد. فرأس المال البشري هو حجر الزاوية من حيث المجتمعات المتقدمة. وان الاستثمار البشري في قل التعليم له صدى واضح في التنمية الاقتصادية. وهناك بعد اخر هو ارتباط الجامعات والبحث العلمي بإضافات الاعمال بكل انواعها وتصنيفاتها فهي تعزز من النمو الاقتصادي وتدعم التنمية الاقتصادية من خلال آثارها على الاقتصاد العربي ويرتبط التعليم بالجودة الشاملة التي تعزز من التعليم وتحسين القدرات العلمية.

ان موضوع بحثنا هو دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية وان عينة البحث تمثلت في كل من العراق ومصر. اذ تطرقنا لهذين البلدين نظريا وعمليا وكما يتضح ذلك من متن البحث.

# المحتـــويـــات


| الموضـــــوع | الصفحة |
|---|---|
| الآية | أ |
| الإهداء | ب |
| الشكر والتقدير | ج |
| المستخلص | د |
| قائمة المحتويات | هـ |
| قائمة الجداول | و |
| قائمة الأشكال البيانية | ز |
| المقدمة | 2-1 |
| دراسات سابقة | 4-3 |
| الفصل الاول:- الاطار المفاهيمي للجامعه والبحث العلمي | 62-6 |
| تمهيد | |
| **المبحث الاول:- الجامعه والبحث العلمي** | 23-6 |
| اولا:- نشاة الجامعة | 9-6 |
| ثانيا:- مفهوم الجامعه ووظائفها | 12-10 |
| ثالثا:- الادوار الرئيسية للجامعة | 18-12 |
| رابعا:- نشأة البحث العلمي وانواعه | 20-18 |
| خامسا:-مفهوم البحث العلمي | 21-20 |
| سادسا:-معوقات البحث العلمي | 22-21 |
| **المبحث الثاني:- الجامعة واقتصاد المعرفة** | 42-23 |
| تمهيد | 24 |
| اولا:- مفهوم المعرفة واهميتها | 32-25 |
| ثانيا:-اقتصاد المعرفة وخصائصها | 37-32 |
| ثالثا:- مفهوم مجتمع المعرفة ومتطلباته | 40-38 |
| رابعا:-الثورة المعلوماتية والتنمية الاقتصادية ضمن أطار التعليم | 44-41 |
| المبحث الثالث:- **مفاهيم التنمية في ظل سياقات العلم المعاصر** | 62-44 |
| أولا:- مفهوم التنمية وتطوره | 52-44 |
| ثانيا:- مفهوم راس المال البشري واهميتة | 53-52 |
| ثالثا:- الاهمية الاقتصادية لرأس المال البشري | 54-53 |
| رابعا:- دور الاستثمار البشري في التعليم والتنمية الاقتصادية | 60-54 |
| الفصل الثاني:- الجامعة وحاضنات الاعمال | 91-62 |
| تمهيد | 63 |
| **المبحث الاول:- مفاهيم الجامعة وحاضنات الاعمال** | 66-63 |
| اولا:- مفهوم حاضنات الاعمال | 66-63 |
| ثانيا:- نشاة حاضنات الاعمال | 68-66 |

| | |
|---|---|
| ثالثا:- انواع حاضنات الاعمال | 72-68 |
| رابعا:- المزايا الاقتصادية لإقامة حاضنات الأعمال . | 76-72 |
| **المبحث الثاني:- الجودة الشاملة في الجامعات** | 91-77 |
| اولا:- مفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي | 81-77 |
| ثانيا:- التطور التاريخي لمفهوم الجودة في التعليم | 81-84 |
| ثالثا:- مبادى الجودة الشاملة في التعليم العالي | 86-84 |
| رابعا:- :- ابعاد الجودة الشاملة في التعليم العالي | 88-86 |
| **خامسا:-**متطلبات تحسين جودة الاداء الجامعي في ظل تنمية الموارد البشرية | 90-88 |
| سادسا:-فؤائد تطبيق الجودة الشاملة في الجامعات | 91-90 |
| تمهيد | 92 |
| الفصل الثالث:- واقع التعليم العالي في دول العينة (العراق, مصر) | 163-93 |
| **المبحث الاول:- واقع التعليم الجامعي في العراق** | 133-94 |
| اولا:- واقع الدراسات الاولية في الجامعات العراقية | 99-96 |
| ثانيا:- واقع الدراسات العليا في الجامعات العراقية | 103-99 |
| ثالثا:- الانفاق على البحث العلمي والتعليم العالي في العراق | 118-104 |
| رابعا:- التعليم العالي والنمو الاقتصادي في العراق للمده (1990-2009) | 123-118 |
| أ:- المؤشرات الاقتصادية في العراق | 124-118 |
| ب- مؤشرات القوة العاملة | 162-124 |
| **المبحث الثاني:- واقع التعليم العالي في مصر** | 162-124 |
| اولا:- واقع الدراسات الاولية في الجامعات المصرية | 137-135 |
| ثانيا:- واقع الدراسات العليا في الجامعات المصرية | 139-138 |
| ثالثا:- الانفاق على البحث العلمي والتعليم العالي في مصر | 151-140 |
| رابعا:- التعليم العالي والنمو الاقتصادي في مصر للمدة (1990-2009) | -151 |
| أ- المؤشرات الاقتصادية في مصر | 157-152 |
| ب- مؤشرات القوة العاملة في مصر | 162-157 |
| الفصل الرابع:- النموذج القياسي للدراسة | 178-164 |
| المبحث الاول:- استعراض نظري للجوانب القياسية المستخدمة | 169-164 |
| المبحث الثاني :- التحليل القياسي للنموذج المستخدم في العراق ومصر | 178-170 |
| الاستنتاجات والتوصيات | 181-179 |
| المصادر | |
| الملاحق | |

| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
| --- | --- | --- |


قائمة الجداول

| | | |
|---|---|---|
| 1 | التطور الكمي للتعليم الجامعي لطلبة الدراسات الاولية في العراق للمدة من (2009/1990) | 99 |
| 2 | التطور الكمي للتعليم الجامعي لطلبة الدراسات العليا للمدة (2009-1990) | 103 |
| 3 | نسبه الانفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي في الدول المتقدمه والدول العربيه | 106 |
| 4 | مبالغ الانفاق على البحث والتطوير وكثافته في الدول العربيه مقارنه مع الدول الاخرى 2000 | 108 |
| 5 | عدد البحوث المخططة والمنجزة وحسب الجامعات العراقية وهيئة التعليم التقني لسنوات دراسية مختارة | 109 |
| 6 | حصة الانفاق الحكومي والانفاق على قطاع التعليم العالي في العراق للمده (1990-2009) بالاسعار الثابته (1988=100%) | 111 |
| 7 | تطور الناتج المحلي الإجمالي وحصص الإنفاق على التعليم الجامعي والعالي من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من ( 1990-2009) وبالأسعار الثابتة 1988 =100 (مليون دينار) | 122 |
| 8 | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2007/1990) (مليون دينار) | 123 |
| 9 | القوى العاملة ونسبتهم الى عدد السكان في العراق للمدة (1990-2009) | 127 |
| 10 | معدل البطالة في العراق (2003-2008) | 130 |
| 11 | الاهمية النسبية لخريجي التعليم الجامعي والعالي في القوى العاملة في العراق للمدة من (1990-2009) | 132 |
| 12 | التطور الكمي لطلبة الدراسات الاولية في مصر للمدة (2000-2009) | 137 |
| 13 | التطور الكمي لطلبة الدراسات العليا في مصر للمدة ( 2000-2009) | 139 |
| 14 | تطور الانفاق على البحث العلمي بالنسبة للميزانية العامة في مصر | 143 |
| 15 | عدد البحوث المخططة والمنجزة وحسب الجامعات العراقية وهيئة التعليم التقني لسنوات دراسية مختارة | 144 |

| | | |
|---|---|---|
| 16 | حصة الانفاق على قطاع التعليم العالي في مصر بالاسعار الثابتة سنة الاساس 1995 للمدة من -2009 (1990) (مليون جنية )* | 147 |
| 17 | تطور الناتج المحلي الاجمالي وحصص الانفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي 1995 =100 للمدة (1990-2009) بالاسعار الثابتة (مليون جنية)* | 155 |
| 18 | متوسط نصيب الفرد في مصر بالاسعار الثابتة للمدة (1990-2009)(مليون جنية) | 156 |
| 19 | القوى العاملة ونسبتهم الى عدد السكان في مصر للمدة من (1990_2009) | 158 |
| 20 | معدلات البطالة في مصر (2000-2009) | 160 |
| 21 | يبين الاهمية النسبية لخريجي التعليم الجامعي والعالي في القوى العملة في مصر للمدة من (2000-2009) | 161 |
| 22 | نتائج قياس العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق على التعليم العالي في مصر | 177 |
| 23 | نتائج قياس العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق في مصر على التعليم العالي | 178 |


## قائمة الاشكال


| رقم الشكل | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| 1 | نموذج تحديد المعرفة وادارتها | 27 |
| 2 | النشاطات المعرفة في التعليم | 32 |
| 3 | قنوات تأثير التعليم العالي في النمو الاقتصادي | 60 |
| 4 | مدخلات مخرجات حاضنات الاعمال | 65 |
| 5 | مراحل تطور الحاضنات | 68 |
| | بين الحاضنة التكنولوجية ومراكز البحوث/الجامعة والصناعة | 74 |
| 6 | مكونات النظام التعليمي | 79 |

# قائمة الاشكال


| رقم الشكل | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | نموذج تحديد المعرفة وادارتها | |
| 2 | نشاطات المعرفة في التعليم | |
| 3 | المعرفة والجامعة | |
| 4 | قنوات تأثير التعليم العالي في النمو الاقتصادي | |
| 5 | مراحل تطور الحاضنات | |
| 6 | مكونات النظام التعليمي | |

تبت الجداول


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | التطور الكمي للتعليم الجامعي لطلبة الدراسات الاولية في العراق للمدة من (2009/1990) | |
| 2 | التطور الكمي للتعليم الجامعي لطلبة الدراسات العليا للمدة (2009-1990) | |
| 3 | نسبه الانفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي في الدول المتقدمه والدول العربيه | |
| 4 | مبالغ الانفاق على البحث والتطوير وكثافته في الدول العربيه مقارنه مع الدول الاخرى 2000 | |
| 5 | عدد البحوث المخططة والمنجزة وحسب الجامعات العراقية وهيئة التعليم التقني لسنوات دراسية مختارة | |
| 6 | حصة الانفاق الحكومي والانفاق على قطاع التعليم العالي في العراق للمده (1990-2009) بالاسعار الثابته (1988=100%) | |
| 7 | تطور الناتج المحلي الإجمالي وحصص الإنفاق على التعليم الجامعي والعالي من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من ( 1990-2009) وبالأسعار الثابتة 1988 =100 (مليون دينار) | |
| 8 | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2007/1990) (مليون دينار) | |
| 9 | القوى العاملة ونسبتهم الى عدد السكان في العراق للمدة (1990-2009) | |
| 10 | معدل البطالة في العراق (2003-2008) | |
| 11 | الاهمية النسبية لخريجي التعليم الجامعي والعالي في القوى العاملة في العراق للمدة من (1990-2009) | |
| 12 | التطور الكمي لطلبة الدراسات الاولية في مصر للمدة (2000-2009) | |
| 13 | التطور الكمي لطلبة الدراسات العليا في مصر للمدة ( 2000-2009) | |
| 14 | تطور الانفاق على البحث العلمي بالنسبة للميزانية العامة في مصر | |

| | | |
|---|---|---|
| 15 | اعداد الباحثين العرب لكل مليون نسمة عام 2007 | |
| 16 | حصة الانفاق على قطاع التعليم العالي في مصر بالاسعار الثابتة سنة الاساس 1995 للمدة من -2009 (1990) (مليون جنية )* | |
| 17 | تطور الناتج المحلي الاجمالي وحصص الانفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي 1995 =100 للمدة (1990-2009) بالاسعار الثابتة (مليون جنية)* | |
| 18 | متوسط نصيب الفرد في مصر بالاسعار الثابتة (مليون جنية) | |
| 19 | القوى العاملة ونسبتهم الى عدد السكان في مصر للمدة من (1990_2009) | |
| 20 | معدلات البطالة في مصر (2000-2009) | |
| 21 | يبين الاهمية النسبية لخريجي التعليم الجامعي والعالي في القوى العملة في مصر للمدة من (2000-2009) | |

# الفصل الاول

# الإطار مفاهيمي للجامعة والبحث العلمي

## تمهيد:-

معروف ان الجامعات في العالم لم تكن حديثة العهد وانما بدأت في اوربا منذ قرون وبدأت بالانتشار حتى سادت العالم برمته حاليا نحاول في هذا الفصل ان نشير الى الوقائع التاريخية لنشاة الجامعات وتطورها مع الزمن فضلاعن عرض المفاهيم العامة ضمن هذا التحليل ووفقا للمباحث الاتية .

**المبحث الاول :- الجامعة والبحث العلمي**

**المبحث الثاني :- اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة**

**المبحث الثالث :- مفاهيم التنمية في ظل سياقات العلم المعاصر**

# المبحث الأول
# الجامعة والبحث العلمي

**اولا:- نشاة الجامعة.**

يعد تاريخ نشأة اول الجامعات مثار جدل بازدهار الامم والبلدان وبفعل الحضارة والتمدن الذي عرفته البشرية عبر العصور ففي الحضارة اليونانية القديمة اشتهر المعلمون امثال سقراط وارسطو ممن قاموا بتعليم الفلسفة والعلوم ولكن تعليمهم لم يكن ضمن الاطار الجامعي ففي ذلك الوقت لم يكن الطلبة يحتاجون للنجاح في امتحان القبول ولا للحصول على الشهادات الاكاديمية مثل ماحدث في الهند القديمة اذ قام العلماء بتعليم الهنود المعارف الدينية ولكن طريقتهم لم تكن جامعية بمفهوم العصر الحديث وأولى محاولات التعليم العالي هي مدرسة الاشرام في الهند,و من جانب اخر تعود مدارس الغابات للبالغين هذه الى عام 1500 قبل الميلاد عندما انشأت جامعة سانتنكيتان في البنغال.[1] فتطور الجامعة واكتسابها لمفهومها الحالي جاء انطلاقا من الممارسات القديمة جدا التي ترجع الى ماقبل الميلاد واستمرت في تطورها اذ انتشر التعليم الجامعي الحديث من اجتماع طلاب العلم واساتذتهم في جامعة واحدة لغرض طلب العلم ونشره وتوسيع حدوده في استقلالية تامة ومبادرة خاصة .[2] ولعل اقرب اتجاه للجامعة الحديثة في العالم القديم موجود في اكاديمية افلاطون التي اسست في ضواحي اثينا في القرن الخامس قبل الميلاد آذ انشأ معهداً علميا عرف باسم الاكاديمية وفيها القى دروسه والف كتبه وقد استمر التعليم فيها اربعين سنة وقد واصلت هذه الاكاديمية عملها حتى امر الامبراطور جوستنيان باقفالها نهائيا عام 529 ميلادية .[3]

اما الجامعات في القرون الوسطى فقد ظهران الجامعات الاوربية يعود تاريخ انشأها مايقارب 900 عام ولم تكن مؤسسة متكاملة وانما نمت تدريجيا بوصفها تجمعا لمدارس فردية وقد كانت ابرز الجامعات الاولى هي جامعة Bologna عام 1076 م في ايطاليا حتى وصل حجم طلبتها عشرة آلالف طالب في القرن الثاني عشر الميلادي, فضلا عن ظهور جامعات اخرى في نفسها المدة الزمنية نفسها كجامعة باريس التي اسست في اواخر القرن الثاني عشر وجامعة اوكسفورد, وجامعة كمبردج وقام بتأسيسها اساتذة جامعة Bologna[4] ونشأت في مصر

---

([1]) هاشم فوزي العبادي ,افنان عبد علي الاسدي , ادارة التعليم الجامعي ,مؤسسة الوراق .ط1 ,الاردن عمان ,2007 ,ص68

([2]) ابراهيم جهاد ابراهيم العكيلي ,مؤشرات ضمان جودة التعليم العالي في كلية الادارة والاقتصاد مجلة دراسات ادارية ,المجلد2 ,العدد 4 ,البصرة ,2008 ,ص5

([3]) رياض عزيز هادي ,الجامعات , جامعات بغداد ,2011,ص5 بحث منشور على الموقع :

http:// www .google .com

([4]) ابراهيم جهاد ابراهيم العكيلي, مؤشرات ضمان جودة التعليم العالي في كلية الادارة والاقتصاد المصدر السابق,ص6

القديمة مدارس تعنى بدراسة الادب والنواحي الفنية في المدارس (ممفيس,طيبة ,هليويولس).[1] ألا ان ما تقدم لا ينفي وجود التعليم العالي في اوربا قبل ظهور الجامعات التي سبق ذكرها في القرون الوسطى . اذ كان هنالك العديد من اساتذة التعليم العالي يعملون بشكل حر ويتولون التدريس عندما يطلب منهم ذلك اذ كان معترفاً بهم من قبل الابرشيات والملوك المحليين. وبمبادرة الاسبان أنشأت بعض الجامعات في مستعمرات اميركا اللاتينية كجامعة المكسيك عام 1553 وجامعة ليما في البيرو.[2]

وعندما نذكر تسلسل نشأة الجامعة تاريخيا من المفيد ان نذكر ما أسهم به الإسلام في هذا المجال فقد حث على طلب العلم والاستزادة منه والتغرب عن الأوطان في سبيله.

ففي العراق وقبل اكثر من الف عام بنى العباسيون المدارس والجامعات فأسس الخليفة هارون الرشيد في بغداد بيت الحكمة فكان تأسيسها دليلا قوياً على اهتمام قادة الدولة الإسلامية بمفهوم الجامعة ورسالتها وجعل فيه المشرفين والنساخ والمترجمين وحوى العديد من نفائس الكتب من مختلف العلوم والمعارف وبمختلف اللغات .وتوسع بيت الحكمة وازداد شأنه ايام المأمون(198-218هـ) الذي ارسل في طلب الكتب من مختلف البلدان . واجتمع في هذا البيت عدد كبير من المترجمين من اللغات اليونانية والسريانية والهندية والفارسية وغيرها.[3] ثم أسست في بغداد عام 459 هجرية المدرسة النظامية وفتحت ابوابها للتدريس وكان لها آدابها وتقاليدها في العلم والعالم.وكان ظهور المدرسة المستنصرية عام 631هجرية 1239 ميلادية والتي تضم مجموعة من الاختصاصات العلمية والإنسانية والدينية ووصل التعليم الجامعي في هذه المرحلة أوجه وكانت بمثابة جامعة لكل العلوم والنواة الحقيقة للجامعات العربية لأنها أول مدرسة ضمت في طياتها أضخم مكتبة عرفت في ذلك العصر التي يمكن عدها اول جامعة عربية اسلامية وعنيت بتدريس علوم القرآن [4] اما في مصر تعد مهدا للعلم والحضارة ففي ربوعها نشأت مكتبة الاسكندرية 996 ميلادية التي كانت بمثابة جامعة في مصر القديمة الذي تعد اول فكرة متماسكة للجامعة ليس في مصر وحدها بل غطت شهرته البلدان العربية كافة بحيث اصبح قبلة لمن يرغب في التعليم في العالم العربي والاسلامي [5] وانتقلت ثورة المعرفة والعلوم والفلسفة التي نذرها الفكر الروماني الهليني الى العرب كما أنشأت مراكز عظيمة

(4) رياض عزيز هادي, الجامعات , مصدر سابق , ص5
([2]) ابراهيم جهاد ابراهيم العكيلي ,مؤشرات ضمان جودة التعليم العالي في كلية الادارة والاقتصاد.مصدر سابق ,ص6
([3]) هاشم فوزي العبادي ,افنان عبد علي الاسدي ,ادارة التعليم الجامعي,مصدر سابق ,ص68
([4]) باسل فلتشر : الجامعات في العالم المعاصر ,ترجمة موفق الحمداني ,المؤتمر الاول لتعليم في العراق ,جامعة بغداد ,ص25 .
([5]) رياض عزيز هادي, الجامعات , مصدر سابق , ص6

للتعليم الجامعي في بغداد ودمشق والقدس والاسكندرية وكانت تتمركز هذة المؤسسات عن الجوامع مثل الازهر والقروان والزيتونة والنجف .

أما الجامعات والكليات التي أسست بمبادرات وطنية في البلاد العربية فلم تظهر الا في القرن العشرين آذ انشئت اول جامعتين حديثتين في الوطن العربي الجامعة المصرية كجامعة اهلية في 21 ديسمبر 1908 ووضع الحجر الاساس لبنايتها .[1] ولم يكن قد خصص لها مقر دائم وقتذاك فقد كانت المحاظرات تعلن في الصحف اليومية ولم تكن الجامعة المكافحة باعداد نواة لهيئة التدريس بها وقامت بارسال طلابها لاوربا للحصول على الدكتوراه ونتيجة لما بادرت فية الجامعات الاهلية نادت الحكومة بأنشاء جامعة حكومية عام 1917 وضمت اليها المدارس العليا الحقوق والطب في 1923.[2] وفي السنة نفسها أسست الجامعة السورية في دمشق عام 1923 وضمت مدرسة الحقوق التي أسست عام 1919 ومعهد الطب الذي أنشأ في السنة نفسها .اما جامعة لبنان أسست 1951 وكانت من فبل تعتمد على الجامعة الأمريكية .[3]

وفي ليبيا انشأت جامعة قاريونس في بنغازي عام 1955 كما انشأت جامعة الخرطوم الرسمية عام 1956 ويوجد اليوم اكثر من 350 جامعة في البلاد العربية [4] وقد أنشئت المملكة العربية السعودية اقدم جامعاتها (الملك سعود حاليا ) في عام 1957 وحدثت في المملكة مؤخرا طفرة كمية في اعداد المؤسسات التعليمية نتيجة استجابة المملكة للمتغيرات ومعالجة التحديات المستقبلية والحالية ثم انشاء مشروع يطلق عليه (الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية) [5] وبالنسبه للعراق أسست اولى لبنات الجامعات العراقية عام 1908 في العراق كلية الحقوق بوصفها أول كلية حديثة وهي تعد نواة جامعة بغداد والتعليم العالي في العراق [6] وتلاها انشاء كلية الهندسة عام 1921 ثم دار المعلمين العالية عام 1923 وكلية الطب عام 1927 وكلية الصيدلة عام 1936 وكلية الملكة عالية للبنات وكلية التجارة عام 1946وأسست عام 1949 كلية الاداب والعلوم ثم كلية الزراعة عام 1952وكلية طب الاسنان

(2) هاشم فوزي العبادي ,افنان عبد علي الاسدي ,ادارة التعليم الجامعي,مصدر سابق ,ص68
([2]) يوسف سيد محمود: ازمة الجامعات العربية ,الدار المصرية اللبنانية ,ط1,مصر, 2008 ,ص30
([3]) باسل القبيسي : ضمان الجودة في لبنان واقع ومرتجى , المؤتمر العربي الثالث ,الجامعات العربية والتحديات والافاق ,مصر, 2010 ,ص166
([4]) ابراهيم جهاد ابراهيم العكيلي ,مؤشرات ضمان جودة التعليم العالي في كلية الادارة والاقتصاد,مصدر سابق ,ص5
([5]) محمد العولهي , عبد الله القادر :التعليم العالي والجامعات السعودية وبرامج التطوير, المؤتمر العربي الثالث ,الجامعات العربية والتحديات والافاق ,مصر, 2010 ,ص392.
([6]) يوسف سيد محمود: ازمة الجامعات العربية ,مصدر سابق ,ص30

عام 1953 واسست كلية الطب البيطري وكلية التربية الرياضية عام 1955.[1] وضمت جامعة بغداد كل الكليات التي أسست في العراق منذ عام 1908 والتي صدر قانون جريدة الوثائق العراقية والتي تم أنشاء جامعة بغداد بقانونى رقم 60 لعام 1956 وأستحدثت بعد إنشاء هذه الجامعة كليات ومعاهد ومراكز أخرى عدة لتبلغ اليوم (24) كلية و (4) معاهد عليا و(8) مراكز بحثية في هذه الجامعة العريقة. أما على مستوى الدراسات العليا فبدأ القبول والتسجيل لدراسة الماجستير في جامعة بغداد عام 1960 في أقسام العلوم الإجتماعية ثم تلى ذلك في الأقسام الأخرى ولدراسة الدكتوراه فيما بعد. تبلغ اليوم أكثر من خمس وعشرين جامعة فضلاً عن الجامعات والكليات الأهلية التي شهدت توسعاً في السنوات الأخيرة.[2]

مما تقدم يتبين لنا ان مسار نشأة الجامعات بمعناها الحديث قد مَر بمراحل عدة يجملها باسيل فلتشر بأربعة مراحل هي[3].

**المرحلة الاولى**: وهي مرحلة نشأة الجامعات الاوربية في القرن الثاني عشر.

**المرحلة الثانية**: مرحلة عصر النهضة في القرن الخامس عشر نجم عنه تجديد في جامعات اوربا وبعدها بقليل في اميركا.

**المرحلة الثالثة**: وهي تشمل النصف الثاني من القرن التاسع عشراذ حدث توسعآ عالميآ في انشاء الجامعات فضلا عن ظهور مؤسسات للتعليم العالي خارج الجامعات وعلى نطاق واسع.

**المرحلة الرابعة**: اذ ظهرت الجامعات في كل دول العالم وعرفت هذه المرحلة ظهور الجامعات التخصصية كالجامعات التكنولوجية والجامعات الطبية والجامعات الانسانية.

استنادا إلى ما تقدم يتبين لنا ان الجامعات بصورة عامة بمعناها الحديث قد بدأت في الأساس بوصفها مؤسسات مدرسية وتطورت بفعل عوامل وظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية رافقت عملية الانتقال في المجتمعات الأوربية من العصر الإقطاعي الى العصر البرجوازي .

(1 ) Imad Harb,Higher Education and the future of Iraq ,Special Report , United statas institute of peace, 2008 , p:7

(2 ) رياض عزيز هادي ,الجامعات, ص8

(3 ) باسل فلتشر : الجامعات في العالم المعاصر ,مصدر سابق ,ص28 .

**ثانيا:- مفهوم الجامعة ووظائفها .**

ان المفهوم الحديث للجامعات ووظائفها المتعددة لم يكن وليد اليوم ولا للأمد القريب وانما له جذورٌ وافكارٌ وعملٌ وممارسات لها دور كبير في المجتمع كون الجامعة رائدة لتلك المجتمعات في التطوير والتنمية كمؤسسات علمية وبحثية . فالجامعة مؤسسة تعليمية يلتحق بها طلاب بعد اكمال دراستهم الثانوية لان الجامعة اعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي .

وان المدلول اللغوي لكلمة (الجَامعة) هو انها مصدر من (جمع) والتي يراد بها الغلُ لانها تجمع اليدين الى العنق والجامع هوالذي يجمع أهله.[1] ولو تأملنا المدلول العلمي للجامعة في الوقت الراهن لوجدنا انها تعني مكان الاجتماع أي المكان الذي يجمع الاشخاص لانجاز الاعمال ووظائف مختلفة.

لذا فهي لاتعني بمفهومها الواسع مكانا لتعليم شريحة من الافراد الكبار الذين اكملوا مستوىً معينا من التعليم وانما تعني الاجتماع وادارة الشي جماعيا كما في الصلاة الجامعة اما كلمة الجامعة باللغة الانجليزية (University) فانها تعني الجمعية التي تتولى ممارسة التعليم فضلا عن كونها مراكزاً للبحث العلمي ولم تاخذ معناها الجامعي الحديث الا بعد وقت .[2] وبالرغم من أن لفظة (الجامعة) درجة عن لسان العرب الا ان معنى ومدلول هذا اللفظ غير واضح بشكل يتفق علية التربويون والاداريون فقد عرفها البعض بانها (نظام اجتماعي مفتوح وفريد من نوعه) والبعض الاخر بينها بأنها (اعلى خلية اجتماعية تربوية علمية قيادية حية ) في حين عرفها اخرون على انها مؤسسة تعليمية ومركز بحثي ومنارة للاشعاع الثقافي والفكري تعكس مستوى حضاريا وتدعو لتقدمه , وهي نظام ديناميكي متحرك متفاعل العناصر في مجتمع بشري تنطبق عليه قواعد التفاعل الاجتماعي .[3]

وتعرف أجرائيا بانها مؤسسة تعليمية تربوية قد تكون حكومية او خاصة تقوم بعدة وظائف منها (التدريس, البحث العلمي, الاعداد والتدريب والتأهيل, وخدمة المجتمع ) وفق عناصر العملية التربوية الجامعية (الاستاذ والطالب والمنهج والادارة ) ووفق الجامعات الرائدة والمنتجة والفاعلة والالكترونية والتعليم عن بعد والافتراضية وصولا الى بناء مجتمع المعرفة المنشود [4]

---

([1]) للعلامة ابن منظور ,لسان العرب ,الجزء الخامس عشر ,دار الاحياء التراث العربي ,ط4 ,بيروت ,ص39

([2]) للعلامة ابن منظور المصدر السابق,ص36

([3]) حمدة بن محمد السعدية ,الاخلاقيات المهنية للاستاذ الجامعي , المؤتمر العربي الثالث ,الجامعات العربية وتحديات الافاق ,مصر 2010 ,ص535

([4]) عطية اسماعيل ابو الشيخ , دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة العربي في ظل تحديات العصر, المؤتمر العربي الثالث ,الجامعات العربية وتحديات الافاق ,مصر 2010 ,ص431

فالجامعة اذن الضوء المشرق الذي ينير لنا الطريق نحو مستقبل افضل لأمتنا فهي مصنع العقول وهي رأس المال والابداع لاي امة .

يتضح مما تقدم ان عماد التطور والتقدم في اي بلد هم الطلبة القادرون على استيعاب تكنولوجيا العصر الحديث اذ الجامعة تستقبل في كل عام افواجا من الشباب هم العمود الفقري لحركة التنمية في المجتمع لذا فالجامعة لاتوجد خارج النسيج الاجتماعي مثلها مثل المؤسسات الانسانية الاخرى كمؤسسات الدولة او المنظمات الخيرية لذا فالجامعة هي مراة واساس الحاضر والمستقبل .[1]

أن الجامعة الاقدر على بناء الشخصية وغرس القيم وتنمية المواهب وهي الاقدر على الاتصال بالمجتمع الخارجي بشكل مؤسساته وعناصره املا في المساعدة لتربية الجيل وتهذيب النشأ فهي ( مصنع القيادات للمجتمع والطبقة المفكرة بل والمخططة له والامر الذي يدفع الدولة لمراجعة برامج الجامعات العلمية وفق التغيرات المحلية والدولية) .[2]

مما تقدم تبين أن الجامعات هي طليعة التغيير نحو الافضل لأن التعليم ولا سيما التعليم الجامعي يعد أهم وسائل التطور والتحديث في المجتمعات كافة، لذا فأن عليها أن تكون متكاملة مع المجتمع وواعية ومدركة لاحتياجاته وتطلعاته فضلاً عن ذلك تعد الجامعات اليوم أحد أهم المؤسسات التي تسهم في توجيه المجتمع والتأثير في اتجاهاته. وتعد خدمة المجتمع واحداً من اهم الاهداف التي تسعى اليها الجامعات الى جانب التدريس والبحث العلمي.

من خلال مفهوم الجامعة تبين ان المهمة الملقاه على الجامعة ليست سهلة لانها تتعامل مع مراحل عمرية من اخطر المراحل التي يمر بها الانسان ويمكن ابراز اهم الوظائف التي تقوم بها الجامعة بالاتي:- [3]

أ-الوظائف المعرفية :- تشمل التعليم ونقل المعلومات والخبرات الى الطلبة بقصد تزويدهم ورفع مستواهم العلمي والعقائدي والفكري وتهيئتهم لخدمة المجتمع في كل متطلباته.

---

([1]) ناصر الجحيلان ,(مفهوم الجامعة),مجلة الرياض اليومية تصدرها مؤسسة اليمامة الصحفية على الموقع http://www alrydh.com

([2]) فريد النجار ,فلسفة التعليم الجامعي من المحلية الى العالمية ,القاهرة ,2002,ص5

([3]) هالة صالح الحديثي :دور الجامعات في حماية التراث الثقافي غير المادي , المؤتمر العربي الثالث ,الجامعات العربية تحديات والافاق ,مصر ,2010 ,ص447

ب-البحث العلمي :-ويقصد به أسهام الجامعة في البحوث والدراسات ذات الطابع التطبيقي العلمي (العلمي, والنظري) وذلك من اجل الوصول الى الحلول المناسبة للمشكلات الفنية التي تواجه المجتمع .

ج-نشر الثقافة الجماعية :-ويقصد بها نقل التقانة والتراث بصورته (المادية وغير المادية) من مجتمع الى اخر ومن جيل الى اخر وتزويدهم بالمعلومات في مختلف المجالات من خلال الندوات والمؤتمرات والمحاظرات .

د-استشراف المستقبل :-يجب ان تقوم باجراء الدراسات والابحاث لتغطية المستجدات والتنبؤات المستقبلية ولاسيما في ظل الظروف الراهنة التي تتعلق بقضايا التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية والازمات الاقتصادية والسياسية التي تواجه المجتمع .

مما تقدم ان وظيفة الجامعة ليست مجرد وسيلة تعليمية بقدر ماهي اداة نشر الثقافية والمعلومات من اجل رفع مستوى المجتمع وتطوير قدرات الفرد لكي يتلائم مع متطلبات الحياة وفق اسس علمية سليمة .

**ثالثا:- الأدوار الرئيسه للجامعات .**

من تاريخ التعليم العالي ومراحل تطوره نجد ان الجامعات مرت بمراحل ازدهار وركود وهذا التحول مابين الازدهار والركود يرتبط بمدى استجابة الجامعات لاحتياجات المجتمع وبقدرتها على التكيف المستمر مع التغير الاجتماعي .

ومن المراحل التاريخية المهمة المذكوره انفاً والتي عاشتها الجامعات الغربية في عصر النهضة وبداية العصر الحديث كما أشار إليها (Garvin) يبدوا أنها انعزلت عن المجتمعات لمدة طويلة وحصرت نفسها في وظيفة التدريس وركزت على البحث في الأدوار الفلسفية ولكن حصل تغيراً في منهجها لذا بدأت تسعى للقيام بدورين أساسين إلى جانب دورها في نقل المعرفة وهما (البحث العلمي وإنتاج المعرفة وخدمة المجتمع ) [1] ,وقد استمرت رحلة الجامعة للاستقرار على هذين الدورين حتى بداية القرن العشرين .

([1]) يوسف سيد محمود: ازمة الجامعات العربية , مصدر سابق,ص30

أ- دور الجامعة في البحث العلمي .

لم تعد وظيفة الجامعة مقتصرة على التعليم او التدريس فقط بل أصبحت وظيفتها تمثل في الوقت الراهن في ثلاث وظائف مهمة هي التدريس ,والبحث العلمي,وخدمة المجتمع والوظيفة الأولى والثانية ارتبطتا بقيام الجامعة منذ أقدم العصور واستحدثت الوظيفة الثالثة كجزء من بنية المجتمع فمن المعروف أن الجامعة لها دور في البحث العلمي ويختلف هذا الدور من جامعة الى أخرى فهناك من لها سمعة عالمية في البحث العلمي وبعض أقسامها تركز على بحث علمي جيد وأخرى لايوجد فيها .[1] يعد البحث العلمي إحد المهام الأساسية التي تميز الجامعات في الوقت الحاضر ولقد تحول محور اهتمام الجامعة من التدريس الى البحث العلمي الذي يسفر عن اختراعات وابتكارات ,هذه الاختراعات والابتكارات ينظر اليها على انها نتاج المعرفة وهذه المعرفة لاينبغى ان تبقى حبيسة الادراج , ولكن يجب على الجامعة ان تسعى الى تنفيذ تلك الاختراعات والابتكارات والافادة منها ويكون ذلك عن طريق " نقل المعرفة" أي رعايتها وتجريبها في حاضنات داخل الجامعة ثم تسويقها بين ارباب الصناعات والتكنولوجية المختلفة .[2] فإن الجامعة تعد من أهم ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرخاء والرفاهية في المجتمع وعلى هذا الأساس فان دورها ومسئوليتها تكون أعظم في الدول النامية، ومنها الدول العربية لتعويض ما فاتها وذلك بالاهتمام بالبحوث النوعية التي يمكن استخدامها في زيادة الانتاج وتحسينه سواء في الصناعة أو الزراعة.[3] وقد برزت في الجامعات الألمانية في بداية القرن التاسع عشر أربع أفكار أساسية كان لها تأثير في فلسفة التعليم العالي الى ألان وهي:[4]

1- الجامعة مركز البحث العلمي الأكاديمي والغرض منه البحث عن الحقيقة لذاتها ومن ثم إعلانها .

2- العمل بقدر الإمكان على الارتقاء بالبحث العلمي من خلال هذه المؤسسات التي تضم الأساتذة والعلماء والمفكرين .

3- مفهوم حرية التدريس والذي يتضمن حرية الأساتذة في الكشف عن الحقيقة .

---

([1]) ربيع عبد الرؤف محمد عامر:مقترح تطوير العلاقة بين البحث العلمي بالجامعات ومؤسسات الانتاج , مؤتمر العربي الثالث ,الجامعات العربية التحديات والافاق,مصر,2010 ,ص804.

([2]) شهيد يوسف ,كورونا بشيما , ترجمة شعبان خليفة , دور الجامعات في التنمية الاقتصادية , القاهرة ,الهيئة المصرية العامة للكتاب 2008,ص15

(3 ) محمد عمر باطويح,البحث العلمي الجامعي ودوره في تنميه الموارد الاقتصادية (دراسه تحليليه) جامعه حضر موت,ص326 بحث منشور على الموقع http//www.my-word-guide.com

([4]) محسن عبد الله الراجحي ,فاضل موسى حسن المالكي ,دور الجامعة لخدمة المجتمع , المؤتمر الدولي الثاني ,الجامعات العربية والمسؤلية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها ,جامعة الزقازيق ,المجلد الاول,2010 ,ص284.

4- مفهوم حرية العلم والذي يتضمن حرية الطالب في اختيار مجال الدراسة والانتقال من جامعة إلى أخرى .

وانتشرت هذه الأفكار بعد ذلك في الجامعات الأمريكية والأوربية وكان ظهور هذا الدور واحتلاله الأولوية في العمل الأكاديمي زاد من فعالية الجامعة وإخراجها من عزلتها المعرفية الدينية ونقلها معرفيا الى المجال الدنيوي الا أن المبالغة في التأكيد على هذا الدور وفي البحث عن الحقائق من مختلف جوانبها يشكل جزءا من الأزمة الراهنة للجامعة ,ومن أهم ملامح الأزمة : [1]

تبني الجامعات لفلسفة مستمدة من نظرية المعرفة ,تنقسم على اساس حب الاستطلاع لمعرفة الحقيقة وهي الدافع الاساس لبحث الانسان عن فهم العالم الذي يعيش فيه بعيدا عن أي دوافع دينية او انسانية .

اذا كان غرض الجامعة هوالبحث عن حقيقة لذاتها فان موضوعية الحقائق الناتجة عن البحث الاكاديمي ,تصبح غير قابلة للتعميم في حضارات اخرى .

ان توجه جهود الجامعة نحو قضية معينة لاجل البحث عنها مع اعطاء الحرية للطالب والاساتذه قد يفصل الجامعة عن القضايا الاجتماعية وعن تحقيق معدلات نمو اكاديمية .

كرست الجامعات الالمانية من خلال اهتمامها بالبحث العلمي نحو مفهوم التخصص الأكاديمي مع تزايد التمايز مابين الاقسام العلمية ادى الى الحد من الرؤية الشمولية ودورها في الابداع وانتاج المعارف في كافة مستوياتها .

ان تبني الجامعات في الأقطار العربية والنامية عموما في البحث عن الحقيقة قد يجعل أساتذتها وعلمائها اكثر ولاء لما يسمى بجمهورية العلم (republic of Science) وتزداد هذه الظاهرة بالدول المتقدمة مع التقدم العلمي والتكنولوجي بالرغم من ان العالم الثالث يعاني من مشاكل تتعلق بالبحث العلمي وهي ( نقص الاموال المتخصصة للبحث العلمي ,نقص الأدوات البحثية ,و ضعف المستوى الأكاديمي بالنسبة لقبول الطلبة ,وضعف مستويات الترقية العلمية بالنسبة للكادر التدريسي ,وعدم ربط الجهد باهداف التنمية الشاملة ) .[2]

---

([1]) يوسف محمود :ازمة الجامعات العربية ,مصدر سابق ,ص35

([2]) محمود علي الداود ,: دور البحث العلمي والتكنولوجي في عملية النهوض العراقي الجديد , المؤتمر العربي الثالث , الجامعات العربية التحديات والافاق ,مصر ,2010 , ص489

فالبحث العلمي هو البنية التحتية للتنمية المعاصرة ولايمكن ان يتطور البحث العلمي الا بتوفر القناعة بأهميته وان قيادة البحث العلمي لايمكن ان تتحقق الا للنخبة العالية المستوى ويعتمد نجاح مؤسسات البحث العلمي في تحقيق أهدافه على قوة العلاقة بين الجامعات والبحث العلمي لان اساس التقدم العلمي هو ان تكون الجامعة مصدرا للأفكار الجديدة ومعلومات للأبحاث المتطورة .

ومن المهام الأساسية للجامعة هي : [1]

1- تخرج كفاءات ماهرة ومؤهلة لاستيعاب التكنولوجيا

2- استخدام قدرات البحث لدى هيئات التدريس بالجامعات والخريجين من الطلبة لحل المشاكل التي تنشأ خلال عمليات التنمية .

3- مشاركة هيئات التدريس ومراكز البحث العلمي كمستشارين في وضع تطورات السياسات والمشاريع وتخطيطها وتصميم مراحلها .

4- الاستفادة من مراكز البحوث في العلوم التطبيقية والإنسانية في هيئات استشارية في المؤسسات ذات الصلة لان العلاقة بينهما تكاد إن تكون معدومة .

**ب:-دور الجامعة في خدمة المجتمع .**

ان للتعليم العالي دورا هاما في تطوير وتنمية المجتمع وذلك من خلال اسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات وتعد الجامعة من اهم هذة المؤسسات فهي مجموعة من الادوار الرئيسية هي كل من التعليم , واعداد القوى البشرية , والبحث العلمي ,اضافة الى خدمة المجتمع, ومن الجدير بالذكر أن الجامعات تعد الموطن الاوسع للبحث العلمي.

وتعد خدمة المجتمع من ابرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتاح لممارسة الديمقراطية والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته عن طريق ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الانتاج والخدمات ,لذا تعرف خدمة المجتمع, (هي كل ماتقدمه كليات الجامعة ومراكزها من أنشطة وخدمات تتوجه بها الى غير طلابها النظامين او أعضاء هيئة التدريس بها من افراد المجتمع ومؤسساته بهدف إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة

[1] ) محمود علي الداود ,: دور البحث العلمي والتكنولوجي في عملية النهوض العراقي الجديد , المصدر السابق ,ص490

المحيطة بالجامعة ,[1] ومن التعريف السابق نجد ان الجامعة تضع جميع إمكاناتها في خدمة المجتمع وتقوم بنشر وإشاعة الفكر المرتبط بيئة الكليات وداخل المجتمع .لقد تبلور دور الجامعات في المجتمع للمرة الأولى في أمريكا نتيجة تكوين المناخ الفكري والاجتماعي الملائم اذ تم إقامة جامعات الى جانب أدوارها الأساسية في إنتاج المعرفة ونقلها وتطبيقها وقد تحولت الجامعة حسب هذا المفهوم من كونها مركز للبحث العلمي الحر الى نقل المعرفة , ولعل من المهام الرئيسية للجامعات هي تنمية المعرفة بشتى أنواعها وتخرج القيادات العلمية التي تتولى تطوير المعرفة للمجتمع مستمرة ومتجددة .[2] والمجتمع مصدر موارد (الجامعة) البشرية والمادية والتقنية وعلية تعتمد الجامعة في رسم ابعاد سياستها . الربط بين الجامعة والمشكلات الواقعية فى المجتمع امر يقتضيه مجتمع المعرفة وهذا الامر يتم بالطرق الاتية [3]:-

1- تعتمد الجامعة عبر التخطيط فى مجالس الأقسام العلمي □راسة المشكلات الواقعية فى المؤسسات الشعبية والقطاعات الاخرى) صناعية وخدمية وذلك عن طريق الربط بينها وبين مؤسسات المجتمع الاخرى والازم هذه المؤسسات ان تعرض مشكلاتها على الجامعة بمراكز بحثها العلمى لأغراض جو□ة أ□ائها وحتى يتم هذا الامر يمكن إنشاء مكتب لضمان جو□ة الأ□اء فى مؤسسات المجتمع ويكون على عاتقه متابعة وتنفيذ هذا الأمر.

2- المظاهر التى يمكن من خلالها تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع من خلال تفعيل طلبة الجامعة-:

أ .استنا□ الجامعة الى برامج فى التنمية.

□ .التركيز على الواقع الاجتماعى وقضاياه ومشكلاته.

ج .اتجاه الجامعة لقضايا المجتمع وتطلعاته وتوثيق الصلة بينها وبين المجتمع.

□ .ارتباط الجامعة بمراكز البحوث.

لذا يؤكد التربويون ان عملية التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص لها ابعاد كبيرة وخطيرة في ان واحد لان العملية التعليمية ذات ابعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية بالاضافة الى كونها عملية مستمرة ليست مرتبطة بزمان ومكان وجيل معين وهذه الإبعاد هي : [4]

---

([1]) حامد عمار, دور التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة ,المؤتمر السنوي الثالث لقسم اصول التربية ,جامعة المنصورة ,1996, ص30 .

([2]) علي عباس محمود الفرعوني : دور الجامعة في تشجيع وتطوير وتقويم حركة البحث العلمي في المجتمع ,جامعة البحرين , ص38

([3]) اميرة محمد علي احمد حسن,نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع ,ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العلمي السادس ,التعليم العالي ومتطلبات التنمية, جامعة البحرين كلية التربية ,2008 ,ص11

([4]) محمد احمد اسماعيل علي :دور الجامعات العربية اهدافها وازماتها, مجلة فكرية ثقافية , الوحدة, الرباط المملكة المغربية , مكتب باريس, الاصدار الرابع, ص18.

البعد الاجتماعي:- تقدم الجامعة خدمات اجتماعية وانسانية مباشرة بالنسبة للدول النامية والمؤسسات الدينية يعد الأساتذة الجامعين هم ركيزة الجامعه فلابد من توفر حماية خلف الأسوار الأكاديمية فالكثير منهم كمستشارين للصناعة والتجارة وفي الحكومة .

البعد السياسي :- قد سيطر البعد السياسي على قطاع التعليم العالي لمده طويله من قبل الحكومات وتدخلها في التعليم الجامعي اذ يؤدي الى تدهور قد يحصل بين الاتجاه السياسي والأكاديمي ينبع من السياسة القومية من جانب الاتجاه السياسي تجاه النظرة العالمية المتأصلة في مجتمع المثقفين .

البعد الاقتصادي:- ان للجامعة دور بارز في عملية التنمية الاقتصادية اذ تقوم بتسريع الإنتاج ومحاربة البطالة والتخلف الذي يعد من أهم الخصائص العامة التي يتسم بها المجتمع النامي بشكل عام والبلدان العربية بشكل خاص .

لذا فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها ابعاد كثيرة فهي علاقة قوية تتأثر بصورة مباشرة اوغير مباشرة بنظم الحكم المختلفة والفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم حيث ان كل تغير في المجتمع الذي نعيش فيه من خلال العلاقة بين الجامعة والمجتمع يمكن ان نميزه بخمس مراحل تاريخية وهي : [1]

المرحلة الاولى :-وهي التي بدأت بنشأة الجامعات في العصور الوسطى اذ كانت الجامعات لاتهتم الا بالدراسات الفلسفية واللاهوتية وكانت الجامعات في تلك المرحلة تكاد تكون منفصلة تماما عن المجتمع .

المرحلة الثانية:- تمتد من عصر النهضة والاكتشافات الجغرافية وفيها بدأت الجامعات تهتم بالبحث في العلوم لغرض معرفة إسرار الطبيعة وإحياء الفنون القديمة وتطورها .

المرحلة الثالثة :- وهي المرحلة التي نتجت عن الثورة الصناعية والتكنولوجية وفيها ضهر كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وظهرت الحاجة الى الاهتمام بالدراسات الهندسية وغير ذلك وتحولت الجامعات من جامعات مفتوحة الى جامعات تعني باعداد الشباب للمهن الرفيعة المختلفة وتعد مراكز للآداب والعلوم الفلسفية والدينية والقانونية .

---

([1]) طارق عبد الرؤف محمد عامر :تصور مقترح لتطوير كلية التربية جامعة الازهر في ضوء احتياجات المجتمع وتحديات المستقبل, 2007 اطروحة مقدمة الى كلية التربية جامعة الازهر ,2005, ص10

المرحلة الرابعة:- تميزت بظهور واضح للعلاقة بين الجامعة والمجتمع والتي فرضتها العديد من الظروف والتغيرات العالمية والمحلية وعلى الجامعة ان تستجيب للحاجات المجتمع وهذة الحاجات تتعلق بمشاكل البيئة وقطاع الإنتاج والخدمات بالإضافة الى الحاجات الخاصة بافراد المجتمع .

المرحلة الحالية:- تتسم هذة المرحلة بسرعة التطور والتغيير ممايجعل مهمة الجامعة في مجتمعاتها ادق وأصعب لملاحظة هذا التطور.

ان استجابة الجامعات للتطور العلمي والتكنولوجي له اثر كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للامة ويقوي روابطها وان استيراد القيم والمفاهيم العلمية يجب ان تتفق مع بيئة المجتمع العربي والا فأنها ستخلق تناقضات كبيرة تؤدي الى أزمة التعليم الجامعي العربي وقد تقدمت هذه الازمة اليوم بسبب تكنولوجيا المعلومات عصر الأقمار الصناعية لذا فأن دور الجامعة بالمجتمع يبين كالأتي:-

الربط بين التوسع بالتخصصات افقيا وعموديا مع برامج التنمية الاقتصادية والجامعية

التنسيق بين تكامل التعليم العالي مع مراحل التعليم الجامعي .

التوافق بين البحوث العلمية ومشاكل المجتمع اذ ينبغي ان تكون هذه البحوث موجه لحل هذه المشاكل سواء كانت اقتصادية ام اجتماعية .

**رابعا:- نشأة البحث العلمي وانواعها .**

ان نشاة البحث العلمي ترتبط بنشأة الانسان منذ بدء الخلق لقد شاء الله سبحانه وتعالى ان يخلق الإنسان وان يجعلة خليفة في الأرض (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) (البقرة: من الآية30) وقد كان في تزويد الإنسان بالطاقة العقلية الإدراكية التي وهبه الله اياها وكرمه بها ليميزه عن جميع المخلوقات الأخرى ولعل اهم مايترتب على هذه الميزه هي تمكن الإنسان ان يصبح المخلوق الوحيد القادر على البحث العلمي , [1] فالبحث العلمي يعد الوظيفة الاساسيه للأنسان التي تمكنه من تحديد وكشف اسرار هذا الكون وقوانينه وتوظيفها بما يؤدي الى أعمار الكون وبناء الحضارات القادرة على تحقيق سعادته [2] .

ومن خلال مسيرته التاريخية الطويلة مر التفكير العلمي بعدد من المراحل في سعيه الى الوصول الى المعرفة , وقد لعب دورا أساسيا في قيام الحضارات وبناءها ولولا ذلك لما استطاعت المجتمعات في عصور شتى من بناء حضاراتها فكل الحضارات القديمة أسهمت في تطوير البحث العلمي فمثلا اليونانيين القدماء (أرسطو) ارسوا البحث العلمي على اسس واصول علمية لم يسبق لها مثيل فقد وضعوا المنهج القياسي او الاستدلال ومنهج الاستقراء الى جانب أرسطو . [3] فقد اسهم عدد غير قليل في مختلف الحضارات كالحضارة الصينية المصرية وما بين النهرين وبلاد الشام وبخاصة الحضارة الإسلامية في تعجيل البناء الحضاري فاتبع العرب في انتاجهم العلمي أساليب مبتكرة في البحث فاعتمدوا على الاستقراء والملاحظة ومن خلال هذه الإسهامات اكتمل مفهوم البحث العلمي وتبلور وأصبح بالفعل الطريق المؤدي الكشف عن الحقيقة والوصول الى نتيجة معلومة. [4] والبحوث العلمية تعتبر من وظائف الجامعة الأساسية إذ أن للجامعات دور في تنمية المعرفة وتطويرها من خلال ما تقوم به من أنشطت تعلق بالبحث العلمي، فالبحوث العلمية تعد ركناً مهماً من أركان الجامعة، ولا يمكن القول بوجود جامعة بالمعنى الحقيقي إذا ما أهملت البحث العلمي،وواجب القيام بالبحوث العلمية لا يقتصر فقط على أساتذتها وإنما أيضاً على ما يقوم به طلاب الجامعة.

واذا نظرنا الى البحث العلمي على مستوى العالم نجد إننا لسنا اول من قام بالبحث العلمي وان هنالك دول تمارس البحث بطريقة صحيحة ووظفت نتائجه في نهوض وتقدم إممها بالرغم من

---

([1]) ربحي مصطفى عليان ,عثمان محمد غنيم ,:اساليب البحث العلمي الاسس النظرية والتطبيق العلمي ,دار الصفاء ,ص4 ,عمان ,2010 ,ص23.

([2]) ابراهيم بن عبد العزيز الدعيليج :مناهج وطرق البحث العلمي,دارصفاء, عمان الاردن ,ط1,2010,ص15

([3]) فيصل بن عبدالله البواردي :معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الادارية ,بحث ميداني حول اعضاء هيئة التدريس في الجامعة السعودية ,مكتبة الملك فهد ,السعودية الرياض ,2005 ,ص24

([4]) عبد المعطي محمد عساف :التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي,دار وائل للنشر,ط1, عمان,2002 ,ص20

تعدد جنسيات كالولايات المتحدة والدول الأوربية وتعدد لغتها وكبر مساحة أرضها الا أنها قد انقضت أهمية الوحدة والتكامل فيما بينمها فمثلا اوربا تمكنت من عمل مايطلق عليه اسم الاتحاد الاوربي (الوحدة الأوربية) ,ومن اعظم الحضارات هي الحضارة العربية وكثير من الدول العربية والمتقدمة في مجال البحث العلمي مثل العراق ومصر وغيرها [1] لقد أدرك الغرب عظمة هذه الحضارة لذا قاموا بترجمة الكتب العربية ووصلوا الى ما هم عليه ألان من العلم حتى بداية القرن العشرين فهموا الحضارة الإسلامية جيدا وبحثوا في العلم ثم قاموا بتطويره من خلال الاهتمام بالبحث العلمي , [2] ومن المعروف ان العرب لا تنقصهم الكفاءات البشرية والإمكانات المادية ولكن ينقصنا ميثاق عمل واحد يجمعنا قلب واحد وهدف واحد لنهوض بالتعليم وبجميع مستوياته والنهوض بمستوى البحث العلمي .

ويمكن تقسيم البحث العلمي الى انواع وهي :[3]

البحوث الأساسية :- تمثل ممارسة الأنشطة النظرية والتجريبية لأجل اكتساب معارف جديدة تقوم على دراسة الظواهر والوقائع الشاهدة دون تطبيق بصورة مباشرة أي بحوث نظرية .

البحوث التجريبية :-ويختص هذا النوع بتطوير نتائج البحوث العلمية الى منتجات علمية مقيدة من اجل زيادة الكفاءات الانتاجية وتحسين نوعية المنتجات والخدمات التي يمكن تسويقها تجاريا بشكل تجاري مربح .

**خامسا:- مفهوم البحث العلمي .**

يعد البحث العلمي المدخل الطبيعي لاية نهضة حضارية وهو من السمات اللازمة لكل مجتمع يطمح الى اللحاق بركب الحضارة المعاصرة وبالتالي فهو الوسيلة المثلى لتنمية المجتمع وهو السبيل الى اختيار الطريق السليم للانتقال الى المستوى الحضاري المتقدم .

يمثل البحث طريقة منظمة او فحص استفساري منظم لاكتشاف حقائق جديدة لغرض التثبت والتحقق من حقائق معروفة سابقا والعلاقات التي ترتبط بينهما او القوانين التي تحكمها وبما

---

([1]) محمود علي الداود :دور البحث العلمي والتكنولوجي في عملية النهوض العراقي,مصدر سابق,ص512

([2]) عبد المعطي محمد عساف :التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي,مصدر سابق ,ص27

([3]) صباح حسن عبد الزبيدي :دور الجامعة والاستاذ الجامعي في تذليل المعوقات التي تواجه البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العراق وسبل تطويره, المؤتمرالعلمي الرابع ,افاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي , كلية التربية للبنات بغداد ,2006,ص10.

يسهم في نمو المعرفة الإنسانية وهو الطريقة المنظمة لإيجاد تفسيرات لظواهر اجتماعية او توضح حقائق لم تفهم بصورة واقعية .[1]

يعرف البحث العلمي بأنة ( عملية منظمة تقوم على خطوات علمية في دراسة المشكلات التي تواجه البحث العلمي والتكنولوجي بقصد تطويرها من قبل الجامعة والأستاذ الجامعي او الدولة ومؤسساتها وتذليل المعوقات التي تواجهها سواء مادية اومعنوية ).[2]

وقد عرف آرثر كول (Arthur Cole) البحث العلمي بأنه (تقرير واف يقدمه عن عمل تعهده وأتممه ,على ان يشمل التقرير كل مراحل الدراسة منذ كانت فكرة حتى صارت نتائج مدونة ,مرتبة ,مؤيدة بالحجج والأسانيد ) , وعرف أموري (Emory) البحث العلمي انه استفسار منظم جرى تصميمه كي يزودنا بمعلومات لحل المشكلة ,اما يونج (Young) فقد عرفه على انه الفهم المنظم والذي يهدف الى اكتشاف حقائق جديدة وتوضح وفحص حقائق قديمة ) .

ويرى جود (Good) أن تعريف البحث يختلف باختلاف انواع البحوث ومجالاتها وأهدافها ووسائلها وأدواتها وبالتالي فانة من الأفضل الا نشغل الباحث والدارس منذ بداية دراسته لنماذج البحث بمسالة التعريف ويكتفي بالتأكيد على نوعية البحث الجيد وخصائصه .[3]

وعلى الرغم من تعدد تعاريف البحث العلمي الا ان جميعها تشترك بالخصائص التالية:[4]

انها عملية منظمة تتبع أساليب ومناهج معينة وتبتعد عن الأساليب العشوائية .

تهدف الى جمع الحقائق والمعلومات التي يعرفها الإنسان من خلال بيئة ليكون قادرا على تكيف المشكلة مع الواقع والسيطرة عليها .

يختبر العلاقات التي يتوصل لها وبسرية كاملة ولايعلنها الامن بعد التأكيد من تجربتها .

يشمل البحث العلمي جميع مجالات الحياة ويهدف الى حل جميع المشكلات التي تواجه.

---

([1]) فايزه جمعة النجار :أساليب البحث العلمي ,دار الحامد ,ط2 ,عمان 2009,ص23

([2]) ذوقان عيدان ,عبد الرحمن عدس :البحث العلمي مفهومه وأدواته واساليبه ,دار مدلاوي ,عمان الأردن ,ط1 ,2007 ,ص5

([3]) منذر الضامن ,اساسيات البحث العلمي ,دار الميسرة للنشر , ط2,عمان ,2009 ,ص17

([4]) فايزه جمعة النجار :أساليب البحث العلمي, مصدر سابق ,ص24

**سادسا:-معوقات البحث العلمي .**

يواجه البحث العلمي مجموعة من المشاكل والمعوقات يمكن تصنيفها الى الاتي : [1]

1-ضعف القدرات الاستيعابية:- بسبب محدودية القدرات الاستيعابية للجامعات فأنها لاتستقبل الانسبة محدودة يتسرب حجم منها في السنوات الجامعية الاولى كمالايصل الدراسات العليا والمراحل البحثية الا نخبة محدودة جدا فضلا عن الاختلال في نسب التوزيع بين التخصصات العلمية والمختلفة

2-هجرة العقول العربية :- اهم المشاكل التي تواجه البحث العلمي في الدول العربية هو هجرة الكفاءات العربية الى الخارج اذ يشير تقرير الجامعات العربية عام 2008 الى ان عدد العلماء الذين هاجروا الى الولايات المتحدة الامريكية بلغ 50% ووفقا للدراسات الاستراتيجية الخليجية يتضح ان هجرة المثقفين من العالم العربي تمثل ثلث عدد المهاجرين من الدول النامية الى الغرب وان نصف الاطباء حديثي التخرج و 32% من المهندسين و 15% من العلماء كل عام يستقرون في المملكة المتحدة واوربا وكندا واشار تقرير الجامعة العربية ايضا ان حوالي 45%من الطلبة يدرسون في الجارج ولم يعودوا الى بلدانهم بعد استكمال دراستهم وهذه الظاهرة تعود لاسباب سياسية واقتصادية واخلاقية ,فالعراق مثلا يعاني من فقدان العقول بسبب هجرة المثقفين هربا من البطالة والقمع السياسي والحفاظ على انفسهم اذ زادت هذه الحالة منذ بدا الاحتلال عام 2003 .

3-فقدان روح العمل الجماعي :فالباحث منذ ان كان تلميذ بالمدرسة تربى على العمل الفردي ومسؤليته عن ذاته فقط اما الاعمال الجماعية فلا يتربى عليها الباحث في جميع مراحل حياته مما ادى الى جعل نسبة كبيرة من الباحثين يتجه الى البحوث الفردية ومما يعزز هذا الظاهرة وجود قوانين الترقية في بعض الدول تمنح درجات اعلى للبحث الفردي.

لذا يعد البحث العلمي احد الأنشطة الحياتية الهامة لاي مجتمع ينشد تحقيق الحياة الكريمة لافرادة ويأمل في مستقبل افضل لأبنائه وكاي نشاط انساني له معوقات أساسية اخرى تعرقل

([1]) مديحة حسن محمد عبد الرحمن : البحث العلمي في الوطن العربي الواقع والمأمول, المؤتمر العربي الثالث , الجامعات العربية التحديات والافاق ,مصر ,2010 ,ص509

نجاحه ومن اهم المعوقات الأساسية للبحث العلمي كمجموعة من مدخلات هذا العمل البحثي مايلي : [1]

4-توفر باحثين متخصصين ومؤهلين وقادرين على ممارسة البحث العلمي في مختلف مجالات الخدمات العلمية على كافة المستويات من الخبراء الباحثين والمعاونين .

5-التجهيزات و الموارد والمختبرات العلمية التي توصل الباحثين للقيام بالبحث العلمي .

6-توفير قدر مناسب من الحريات لكي ينمو ويتطور البحث العلمي يحتاج الى بيئة يتوفر فيها قدر مناسب من حرية القول والعمل وتهيئة مناخ سليم للعمل والعطاء بكفاء .

7-توفير ميزانية مستقلة للبحث العلمي كنشاط يكلف مبالغ طائلة .

([1]) مصطفى عمر التير:البحث العلمي في الوطن العربي ملاحظات مبدئية حول الواقع والطموحات ,مجلة فكرية ثقافية , الوحدة, الرباط المملكة المغربية , مكتب باريس, الاصدار الرابع,ص7

# المبحث الثاني
# الجامعة واقتصاد المعرفة

## تمهيد

دخل اقتصاد المعلومات والتي بشرت به ثورة المعلومات مرحلة جديدة من النضج في العقد الماضي، ويشهد العالم الان تحولاً الى الاقتصاد المبني على المعرفة، وفي الوقت الذي يركز فيه اقتصاد المعلومات على معالجة البيانات والتقنيات وسرعة الاتصال ، فان الاقتصاد المبني على المعرفة يركز على قيمة القدرات الفكرية لدى الفرد، وينظر الى الانسان بوصفه منتجاً للمعرفة وهي صورة تعتبره الشركات والدول على حد سواء مصدر قوة.

وهذا التحول في التركيز يجعل من الفرد حجر الزاوية في الاقتصاد، ويلغي عن كاهل العامل اولاً مسؤولية تزويد نفسه بالمعرفة ، وعلى كاهل الشركات ثانياً مسؤولية اعادة تنظيم رأس المال الفكري لدى الانسان، وعلى الحكومات اخيراً مسؤولية توفير البنية الاساسية المطلوبة وصياغة اساسيات التعليم والعمل والاسواق التي تعزز المعرفة بوصفها مصدراً للثروة القومية

وبعد ، فقد ركزت معظم الدول النامية على صياغة سياسات تنموية تهدف الى تحقيق التعليم كمطلب ضروري في التصور يمكن ان يذهب بالفعل الى انه تمثيل

العامل الأساسي من عوامل التنمية المستدامة، اذ ان التنمية المستدامة تتركز على البشر بما في ذلك النمو الاقتصادي المطرد من خلال توفير التعليم الأساسي والمستمر والعلاقة بين التعليم والتغيرات الديموغرافية.

## اولا:- مفهوم المعرفة وأهميتها في الاقتصاد.

### 1- مفهوم المعرفة.

إن الثورة الهائلة التي شهدها القرن المنصرم في مجال تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات أدت إلى إنتاج كم كبير من المعلومات والمعارف الجديدة ، فكانت بمثابة منصة انطلاق لثورة جديدة عرفت " بثورة المعرفة " هذه الثورة التي فرضت على المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء وقع جديد ، وأفرزت العديد من التحديات التي لا يمكن مواجهتها من خلال الأساليب والأنماط الإدارية التقليدية المستخدمة فيها.[1]

لقد حاول الفلاسفة والكتاب والباحثين على حد سواء وضع مفهوم محدد للمعرفة ، ولكن لم يستطع أحد من إعطاء تعريف شامل لها ، ومع ذلك فان الجميع يتفقون على حقيقة أن المعرفة هي مورد ثمين [2] وأنها الثروة الحقيقية بالنسبة للأفراد والشعوب والمجتمعات.عرفت المعرفة منذ القدم وتحدث عنها الفلاسة القدماء واكد عليها القران الكريم في آياته والرسول الاعظم (ص) في احاديثة ,ويرجع الاهتمام بالمعرفة الى بدايات خلق الانسان اذ خلقة الله سبحانة وتعالى على الفطرة ثم علمة وهداه السبيل فهي عملية فطرية يمارسها جميع الناس للتميز بين المثيرات الخارجية التى تتأثر بالحواس وهذا التميز يترتب علية رد فعل نفسيا وقد يكون جسديا وما التقدم للحضارات القديمة والحديثة الادليل على قابليتها للتعليم ومشاركة المعرفة .[3]

فمصطلح المعرفة في اللغة العربية يراد بة العلم وقد ميز القران الكريم بين المعرفة والعلم تميزا واضحا في العديد من اياتة البينات كقوله تعالى ( خلق الانسان علمه البيان ) (الرحمن :من الاية 4-3 ) اذ يتميز العلم في القران الكريم بانة جوهر مستقل يسلكهه الانسان للوصول الى الحق القريب (الظاهر) او البعيد (الباطن) في شى ما او قضية ,وبحكم ماثبت القران المعرفة لجميع الناس فقد

(1) John Houghton And Peter Shcehau ,Aperimer On The,Knomledge Economy ,Centre For Strategic Economic Studies Victoria ,University,2002, P:2

(2) علي السلمي ، إدارة التميز – نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة ، مكتبة الادارة الحديثة ، دار غريب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2002م ، ص 204.

(3) ابراهيم محمد حسن عجام ,تقانة المعلومات وادارة المعرفة واثرهما في الخيار الاستراتيجي,اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ,الجامعة المستنصرية, 2006, ص22

([3]) ازهار نعمة عبد الزهرة غنيم ,المعرفة التسويقية وتكنولوجيا المعلومات واثرها في الاداء التسويقي ـدراسة حالة الشركة العامة للسمنت الجنوبية,اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ,الجامعة المستنصرية,2007,ص31

حددها على مجموعة من الناس على انها ظاهرة تدرس في كافة مجالات الحياة العلمية والعملية[1].

اما في اللغة الانكليزية وفي معجم (wepister) فقد عرفت المعرفة بانها فعل وعملية العلم بالشي اعتمادا على الوعي والحكم ,ويقصد بذلك ان هنالك بعدين للمعرفة هما الوعي بما يعني توافر المعلومات ,والحكم أي تقيم هذة المعلومات بمعنى انتقاء المفيد.[2] ووفقا لقاموس (oxford) فان مصطلح المعرفة يعني عملية او فعل اكتساب المعارف بواسطة الحواس والحدس عن طريق الدراسة والتعليم .[3]

اذن ليست المعرفة هي العلم بل نتيجة العلم (scienice) والعلم يتكون من المعلومة (information) المؤلفة من معلومات والمعلومة تأتي من المعطيات (data) لذا فان القراءة التي تتلقي المعلومات عن الأحرف والإحداث في ابسط صورها هي من معطيات اعطاها عز وجل للبشر لكي تعبر عن شى معين واكتشفها الإنسان وطورها بنفسه .[4] فان الإنسان عندما يختزن المعلومة لكي يستطيع الانتفاع منها يطلق عليها (المعرفة) فالمعرفة ماهي الاخيط من التعلم والخبرة المتراكمة وتعتمد على الفهم والإدراك البشري في مجال معين .

وهنالك بعض العلماء ميزوا بين المعرفة والمعلومات فالمعرفة هي فردية اما المعلومات فهي عامة والمعرفة لايمكن نقلها بل انها تشرح بالاتصال للتحول إلى معلومات ,فالمعرفة بشكل عام تتعلق بما يمكن ان يمتلكه الشخص من رصيد متراكم من المعلومات التي يكتسبها من خلال مؤهلاته العلمية والعملية عن طريق الدراسة والعمل في مجال معين لمدة طويلة نسبيا .[5]

فالمعرفة هي عبارة عن خليط من تجارب محددة وقيم ومعلومات بصيرة نافذة وتزود باساس يقوم ويجسد تجارب ومعلومات جديدة ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:-[6]

---

([1]) ازهار نعمة عبد الزهرة غنيم ,المعرفة التسويقية وتكنولوجيا المعلومات واثرها في الاداء التسويقي -دراسة حالة الشركة العامة للسمنت الجنوبية,اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ,الجامعة المستنصرية,2007,ص31

([2]) معجم وبستر الجامعي للغة الانكليزية ,مكتبة لبنان ,1988,ص30

(3) سجى عبد الجبار ابراهيم الشمري ,ادارة المعرفة واثرهما في عملية التنشيط الاستراتيجي ,دارسة مبدئية في ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ,رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة بغداد ,2006 ,ص23.

(4) حيدر محمد امين طرابيش ,غطرسة الاقتصاد والمسلط الترميزي الاعلى ,دار الرضا للنشر ,ط1 ,دمشق ,2001 ,ص 117.

(5) زياد هاشم يحيى,ناظم حسن رشيد ,المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة , المؤتمر العلمي الخامس ,( المعرفة والتنمية الاقتصادية) ,جامعة الزيتونة الأردنية ,2005,ص5.

(6) دريد كامل ال شبيب :تاثير عناصر اقتصاد المعرفة على الاسواق المالية, المؤتمر العلمي الخامس ,( المعرفة والتنمية الاقتصادية) ,جامعة الزيتونة الأردنية ,2005,ص10 .

المعلومات = البيانات + المعنى

المعرفة = المعلومات المختزنة+ القدرة على استخدام المعلومات

ويمكن التعبير عنها بالنموذج التالي(DIKIAR)

نموذج تحديد المعرفة وادارتها (1)

المصدر:- دريد كامل ال شبيب :تاثير عناصر اقتصاد المعرفة على الاسواق المالية, المؤتمر العلمي الخامس ,( المعرفة والتنمية الاقتصادية) ,جامعة الزيتونة الأردنية ,2005,ص10 .

ان الحديث عن مفهوم محدد للمرفعة امر تكتنفه بعض الصعوبة ويفتقر الى الاتفاق بين أصحاب الفكر في أعطاء تعريف محدد له لأن المعرفة عملية جدلية معقدة ولها إشكال مختلفة ولها مراحلها المميزة ودرجات تطورها ,فقد عرفت من جانب اقتصادي بأنها (تلك المخرجات التي ينتجها قطاع متخصص عبر وظيفة إنتاجية تمزج العمل المؤهل براس المال وان ناتج هذا القطاع يتمثل بالمعلومات التي يتداولها في السوق) ,[1] وحسب وجهة نظر (daft) ان الموارد الأساسية من عمل وراس المال او موارد طبيعية التي لم تعد هي اهم عناصر العملية الإنتاجية ولكن إضافة لها المعرفة بكونه من اهم عناصر الإنتاج حاليا .[2]

اما من جانب أداري فالمعرفة عرفت بأنها (مجموعة حقائق ووجهات نظر وأراء واحكام واساليب عمل وخبرات وتجارب ومعلومات ومفاهيم واستراتيجيات التي يمتلكها الفرد او المنظمة ,وقد عرفت من قبل (Nona ktackeuch) ان المعرفة عبارة عن اجراءات وعمليات تسربية وديناميكية لتبرير معتقدات شخصية للوصول الى الحقيقة .[3]

لذا فالمعرفة هي حصيلة التماسك بين المعلومة والخبرات والمدركات الحسية والقدرة على الحكم لتتلقى المعلومات وتخرجها بماتدركة حواسنا ,والمعلومات وسيط لاكتساب المعرفة ضمن

---

(1) محمد قويدري ,سملالي يحضية ,اهمية تيسير المعرفة بالمؤسسات الاقتصادية , المؤتمر العلمي الخامس ,المعرفة والتنمية الاقتصادية ,جامعة الزيتونة الأردنية ,2005,ص2 .

([2]) سجى عبد الجبار ابراهيم الشمري ,ادارة المعرفة واثرهما في عملية التنشيط الاستراتيجي ,دارسة مبدئية في ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ,مصدر سابق ,ص23

(3) ابراهيم محمد حسين عجام ,تقانة المعلومات وادارة المعرفة واثرهما في الخيار الاستراتيجي,مصدر سابق,ص23 .

وسائل عدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية ,[1] وتعرف ايضا بأنها (الخبرة والحدس الناشئة من المعلومات والحقائق التي يحتفظ في العقل البشري لتكون باجمالها وتفاعلاتها قدرة حاملها على الفعل والافصاح ان اراد مع شرط توفير مستلزمات القيام بذلك ),[2] وقد عرف تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002 المعرفة (انها سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات البيئية السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الاقتصادي ) .[3] ومن خلال ماتقدم يتبين لنا المعرفة بصورة عامة ـ تتعلق بما يمكن أن يمتلكه الشخص من رصيد متراكم من المعلومات التي يكتسبها عن طريق مؤهلاته العلمية والعملية من خلال الدراسة والعمل في مجال معين لفترة طويلة نسبياً من الزمن .

**2:- انواع المعرفة .**

قدم الباحثون والمختصون في ادارة المعرفة ,تصنيفات عديدة لأنواع المعرفة الا ان التصنيف الاقدم للمعرفة والاهم الذي قدمة (polany) في الستينات ميز بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية وايدة عن هذة التميز (nonaka) اذ صنف المعرفة الى نوعين هما : [4]

أ-المعرفة الصريحة (explicit knowledge)

وهي المعرفة الرسمية ,القياسية ,النظامية ,المعبر عنها كليا التي ويسهل نقلها الى الاخرين وتسمى ايضا المتسربة لامكانية تسربها الى خارج المنظمة ونجدها في اشكال الملكية الفكرية المحملة قانونيا كما في براءات الاختراع وحقوق النشر ,الاسرار التجارية ,كما نجدها مجسدة في منتجات المنظمة وخدماتها لذلك ادلة واجراءات العمل وخططها ومعايير تقيم اعمالها.

ب-المعرفة الضمنية

وهي المعرفة المبنية بالاساس على الخبرات الشخصية والقواعد البديهية لاداء عمل معين,وهنالك صعوبات سالفة في تحديد معالمها والتعرف عليها لذلك فمن الصعب تناقلها والمشاركة فيها وتتمثل في الخبرات والمواهب والقدرات البشرية .

(4)هدى زوير خلف الدعمي ,عدنان داود محمد العذاري ,الاقتصاد المعرفي وانعكاساتة على التنمية البشرية ,ط1 ,2009,ص56

([2] )جمال داود سلمان , الاقتصاد المعرفي,الطبعة العربية , اليازوري,ط1 ,عمان الاردن , ,2009

([3]) برنامج الامم المتحدة والصندوق العربي للأنماء الاجتماعي والاقتصادي ,تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002 ,خلق فرص للاجيال القادمة ,ص6

([4]) نادية صالح مهدي الليثي , الاقتصاد المعرفي واثره في النمو الاقتصادي في دول مختارة رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة كربلاء ,2006,ص21

**3- اهمية المعرفة في الاقتصاد .**

ان المعرفة مهمة في الاقتصاد سواء كانت تسوق لترفد الاقتصاد ,او يستعين بها الاقتصاديون للرقي باقتصادهم , تاتي اهمية الاقتصاد المعرفي من ارتفاع نسبة مساهمة عناصره في القيمة المضافة للمشاريع ويمكن عرض اهمية اقتصاد المعرفة كما يلي.[1]

أ- المعرفة مصدر لانتاج اجود واكبر ,فالمعرفة بهذا البعد ثروة لانها السبيل لانتاج الثروة ومصدر لرفاهية المجتمعات بتحسين جودة الحياة البشرية .

ب- المعرفة دالة على القوة الاقتصادية لأي من البلدان ,فقدر مايكون للبلد من معرفة وما يعرف عن اهلة من توظيف لها ,يكون اقتصاده قويا ,فالمعرفة هي القوة الحقيقية .

ح- ان قاعدة الثروة في اقتصاد المعرفة هي المعرفة والفكر الخلاق المبدع المبتكر.

ء- وتبرز اهمية المعرفة في دورها القوي الاقتصادي بأنها وسيلة تنافس اقتصادي بين المنتجين فابتكار المنتجات والعمليات الجديدة أساسا للتفوق على المنافسين يكون في جوهر ه عملية انشاء معرفة جديدة ,فالمعرفة الحقيقية التي تضع الامور في نصابها هي التي توجة الاقتصاد الاتجاة الايجابي الذي يفعل دور الاقتصاد في كافة مجالات الحياة ويجعلة مصدر سعادة في تحقيق توازن اقتصادي ويبعده عن الخلل .

وان الاساس في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد المعرفي هي الاعتماد على اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة، اذ يلعب التطور السريع للتكنولوجيا و انتشار المعرفة بشكل و اسع دورا" اساسيا في دفع سوق العمل إلى الإعتماد على الكفاءات العاملة ، وهذا سيؤدي الى ارتفاع الطلب على اليد العاملة ذات الكفاءة العالية و المتخصصة في ميدان المعرفة و انخفاض الأنشطة التي تعتمد على اليد العاملة الأقل كفاءة.(الكفاءات العاملة ، وهذا سيؤدي الى ارتفاع الطلب على اليد العاملة ذات الكفاءة العالية و المتخصصة في ميدان المعرفة و انخفاض الأنشطة التي تعتمد على اليد العاملة الأقل كفاءة.[2]

---

([1]) احمد داود شحروري , اقتصاد المعرفة واخلاقيات الاعمال من منظور اسلامي ,المؤتمر العلمي الخامس ,اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية) , جامعة الزيتونة الاردنية, 2005, ص8

([2]) احمد داود شحروري , اقتصاد المعرفة واخلاقيات الاعمال من منظور اسلامي , مصدر سابق ,ص9

**4:- مصادر المعرفة والجامعة .**

ان تطبيق المعرفة في مؤسسات التعليم العالي يتم من خلال ثلاث طرق وهي:-

**أ- خدمة المجتمع :**

ان أي مجتمع يتطلع الى التميز المعرفي يجب ان يهتم بشكل اساس بمؤسسات التعليم العالي لان هذه المؤسسات تحتوي مجموعة مهام لتطبيق المعرفة في الجامعة بدءا من البحوث العلمية وانتقالاً الى الفوائد العلمية من نتائج هذه البحوث وأخيرا الى الوظائف المتاحة لأفراد المجتمع وتعني المعرفة من منظور تقديم الخدمة للمجتمع ان الجامعة يجب ان تدعم صلتها بين نتائج البحوث الجامعية وامكانية تطبيقها في الحياة الاقتصادية .[1] الأ أن الاسهام والمشاركة في الحياة الاقتصادية لأيتمثل الهدف الرئيسي للجامعة الا ان من غير الممكن عزلها عن المجتمع من خلال عدم الربط بين عالم المعرفة وعالم البحث فهذة الصلة تقوي العلاقة بين مؤسسات المجتمع ومؤسسات التعليم العالي لذا فيقع على عاتق الجامعة نشر المعرفة في المجتمع من خلال فتح تخصصات جديدة واعداد كوادر بشرية مؤهلة تمتلك المهارات لكافية لمواجهة التطورات العلمية التي يشهدها العالم اليوم ,لذا فالهدف تقديم خدمة للمجتمع هو التعليم مدى الحياة فلا يتوقف بعد التخرج بل لابد ان نفكر جديدا في الحصول على الدراجات العلمية الأخرى .

**ب- البحث العلمي:**

يعد البحث لب التعليم الجامعي ويطلق علية توليد المعرفة فهو يعد المساهمة الحقيقية للجامعة في مجتمع المعرفة وان السمة المميزة للجامعة واسسها هي ربط البحث والتعلم اذ ينبغي ان يكون للبحث اثر مباشر على التعليم بالاضافة الى المساهمة في اعداد الباحثين الجدد لأنهم يشكلون راس المال البشري ولأجل الوصول الى بحوث علمية قيمة لأبد من تطوير مؤسسات تقع على عاتقها توفير التمويل اللازم لاجراء البحوث العلمية من قبل المؤسسات المعنية واعطاء الحرية الكاملة للباحثين للنهوض في مجالات مختلفة بشرط ان تكون لأبحاثهم عوائد معرفية وعلمية تعود على المجتمع بالنفع [2].

(1) Irena Macerinskiene, Birute Vaksoraite : The Role Of Higher Education to Economic Development , 2006, Nr.2(11) :p83

(2) حسن حسين البيلاوي ,سلامة عبد العظيم حسين ,ادارة المعرفة في التعليم ,دار الوفاء للنشر ,ط1 ,2007, ص261

**ج:-التعليم لاعداد القوة البشرية:**

ان بناء مجتمع المعرفة يحتاج بصورة رئيسية الى تعليم عالي يفتح جميع نوافذ العلم والتقنية وبما ان هدف التعليم الجامعي يتقصر على نشر المعرفة او لمعلومات فقط ولكن ينبغي ان يوازن بين كلاهما (المعرفة ,المعلومات) لأن المهمة الاساسية للتعليم في مجتمع المعرفة جعل الطلاب يستخدمون الطريقة الفعالة لمواكبة ومواجهة النمو السريع والتغير المتزايد في المعرفة.[1]

واصبح التعليم هو المحرك الاساسي لمنظومة التنمية الاجتماعية الشاملة اذا يعتبر مفهوم التعليم تغير جذري في هذه الحقبة الزمنية التي تضللها ثقافة مجتمع المعرفة وتسيطر علية اثار الثورة التكنولوجية والمعلوماتية,والتعليم ونشر المعرفة يعدان امرأ مهما لمساهمة الجامعة في مجتمع اليوم وذلك من خلال تطبيق الجودة في التعليم الجامعي ويقتصر ذلك على تبني بعض المداخل ومنها:- [2]

(1)- عملية التقيم الذاتي للجامعة وللطلاب ,ويقصد بة تقيم سمات المحاضرين والأساتذة الشخصية وطريقة ادائهم وتمتد عملية التقيم الى الكتاب الجامعي والمقرارات الدراسية.

(2)- عملية جودة الرقابة الخارجية والتي تتم عن طريق بعض الجماعات من المتخصصين في مجالاتهم . مما تقدم تبين ان النشطات المعرفية بمنظار التعليم العالي وهي كل من نشاط البحث العلمي (توليد المعرفة) ونشاطات التعليم وتدريب القوة البشرية (نشر المعرفة) حتى تدخل في جوهر منظمات مؤسسات التعليم العالي وتوظيف المهارات المعرفية التي تمثل مخرجات نشاطات التعليم ويمكن توضيحها بالشكل التالي:-

---

(1) انظر الى:
عطية اسماعيل ابو الشيخ, دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة العربي في ظل تحديات العصر, مؤتمر الجامعات العربية وتحديات والافاق, مصر,2010, ص 419
- Irena Macerinskiene, Birute Vaksoraite : The Role Of Higher. Education to Economic Development, sourse later: p83

(2) علي بن محمد زهيد الغامدي, ادارة الجودة الشامله مدخل استراتيجي لجودة مخرجات السعودية, المؤتمر العربي الاول, الجودة والتميز في الجامعات العربية, الامارات العربية,2006 ص301

# شكل (2)

نشاطات المعرفة في التعليم

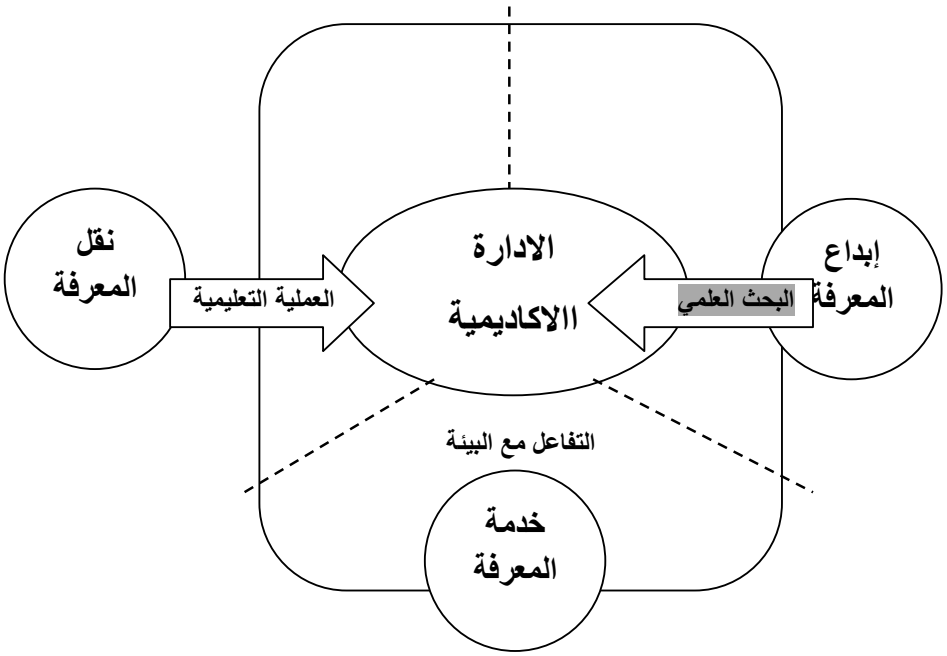


Source:-Ceyde Zsoy (PhD) ,The Contribution of Higher Education to economic Development,8th Global Conference on Business & Economics Anadolu University ,Eskisehiir,TURKEY,Florence,Italy,2008

.

لذا يعد التعليم احد العناصر الاساسية في مجتمع المعرفة وستضل الجامعات تلعب دورا هاما في هذا المجال.

**ثانيا:- اقتصاد المعرفة وخصائصه .**

1-مفهوم اقتصاد المعرفة.

أن ثروات الامم لاتقاس بما تمتلكه من أراضٍ ومعادن وإنما لما تمتلكة من عقول ومعارف وتقنيات ويعد التعليم في نطاق السياسة التربوية الشاملة من الأدوات الأساسية التي تسهم في

تكوين المجتمع وتحقيق طموحاته في الحاضر والمستقبل معا وضمان طرق النمو السليم للأمة في مسيرتها نحو أهدافها في التقدم والأمن الاجتماعي في مختلف الميادين الاقتصادية والفكرية والاجتماعية والسياسية.

اعتمد الاقتصاد منذ القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين على العمل ورأس المال ومنذ منتصف القرن العشرين اخذ هذا المنحى يتغير بوضوح نحو الاعتماد على المعلومات والمعرفة باعتبارهما العاملين الأساسين لتوليد الثروة, وان مفهوم المعرفة لم يكن حديثا بل رافق الإنسان منذ تفتح وعيه واتساع مداركه ومع مرور الزمن ارتقت مستوياته البدائية حتى وصلت الى ماعلية ألان .[1]

لذا فقد نال الاقتصاد المعرفي في الاوقات الأخيرة والذي يعد فرعاً من فروع العلوم الاقتصادية اهتماماً كبيراً من علماء الاقتصاد لتغير جميع نظرياته السائدة سابقا والتي يتعذر بواسطتها فهم دور المعلومات والمعرفة في المجتمع اذ كانت أول دراسة اقتصاد المعرفة من قبل العالم الاقتصادي (fritz matchup) إذ يرى أن أقتصاد المعرفة هو فرع من العلوم الأساسية يهتم بإنتاج وصناعة المعرفة بالبحث والتطوير وعدد براءات الاختراع ولذا فأن اقتصاد المعرفة يتكون من بعدين هما [2]

الأول:-إنتاج المعرفة ----------➤ ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين المعرفة .

الآخر:-صناعة المعرفة----------➤ تأهيل وتدريب وكتابة وبحث وتطوير.

وهذا ما اكده الاقتصادي (روبرت سولوا) اذ أشار إلى أنه أهم عامل للنمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع والابتكار ونشر المعرفة الحالية وإنتاج ونشر معارف جديدة وان 50% من النمو الاقتصادي يتعلق بالمعرفة 34% منها يعزي إلى نمو معارف جديدة تضاف إليها ناجمة عن الاستثمار في راس المال البشري من خلال التعليم .[3]

يعيش العالم اليوم واقعا متغيرا جديدا يمتاز بنوع من التراكم المعرفي لاسيما في الدول المتقدمة انبثق عنه‘ تطوران تمثل الاول في التطور المعرفي وتمثل الاخر في التقدم العلمي والتكنولوجي

(1) احمد كريم جاسم , ,ستار جابر العيساوي ,ثورة تقنيات المعلومات عالميا ودورها في تطوير كفاءة التعليم العالي وخريجها في الوطن العربي ,(الواقع والطموح ), المؤتمر العلمي الخامس اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية , جامعة الزيتونة ,الاردن,2005 ,ص2 .

(2) عبد الله بن محمد المالكي,(اقتصاديات التعليم ) مجلة المعلم,الرياض ,2003,ط1 ,ص10.

(3) شيرين بدري البارودي ,(دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الالكترونية ),دراسة تحليلية للبنوك الالكترونية المؤتمر العلمي الخامس ,اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية ,جامعة الزيتونة ,الاردن, 2005 ,ص3 .

المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .[1] وفي ظل اتساع المفاهيم وتعددها حسب وجهة النظر التي نحاول تفسيرها بما تتلاءم مع البيئة الحاضنة لهذا التغير والثورات التي مر بها اقتصاد العالم في بداية الثورة الأولى (الثورة التجارية مرورا بالثورة الصناعية) ثورة البخار وصولا الى الثورة العلمية التكنولوجية ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذه الثورات الطريق لتحريك الاقتصاد نحو الأمام ولاسيما الثورة الأخيرة .[2]

لذا تعددت الآراء التي تناولت مفهوم الاقتصاد المعرفي فمنها من يرى أن الاقتصاد الذي يدور عن الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بالمجالات كافة ,ومن خلال الاستفادة من خدمة معلوماتية الثريا وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس المال ,وتوظيف البحث العلمي .[3] أما من وجهة نظر البنك الدولي فعرفوا اقتصاد المعرفة (بأنة الاقتصاد الذي يحقق استخداما فعالا للمعرفة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية ,وتكيف المعرفة من اجل تلبية احتياجاته الخاصة .[4] وبسبب الازدياد المضطرد في الإنتاج والنمو الاقتصادي أصبح التركيز على تكنولوجيا المعلومات كعامل من العوامل الاساسية في الاقتصاد العالمي فالاقتصاد المعرفي يعد (ذلك الاقتصاد الذي تقوم باستغلاله كل أنواع المعرفة في جميع النشاطات والذي يسهم بخلق الثروة.[5]

وان أفضل استثمار تقوم فيه أي مؤسسة اقتصادية هو بناء للعنصر البشري العامل في تلك المؤسسة فالاستثمار في المعلومات هو احد عوامل الإنتاج فهو يزيد الإنتاجية ويلعب دورا أساسيا في دفع سوق العمل الى الاعتماد على الكفاءات العلمية ويزيد فرص العمل ويتجة العالم نحو اقتصاد المعرفة الذي تزداد بة نسبة القيمة المضافة بشكل كبير ,فقد وصف (صالح زرنوفة) اقتصاد المعرفة ومكوناته الأساسية بأنة (الاقتصاد الذي فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة من خلال استثمارها واستعمالها في تطوير عوامل الإنتاج ) .[6] ومعنى ذلك ان هذا النوع من الاقتصاد ينهض على أكتاف تكنولوجية المعلومات والاتصال بوصفها القاعدة

(1) John Houghton and peter shcehau ,Aperimer on the,knomledge Economy ,centre for strategic Economic studies victoria ,university,2002, p:1

([2]) شيرين بدري توفيق البارودي,(دور اقتصاد المعرفة في استدامة القدرة التنافسية للمصارف التجارية ,دراسة قياسية لعدد من المصارف التجارية في العراق,أطروحة مقدمة إلى جامعة بغداد ,2010,ص20

([3] )مؤتمن ومنى ,نحو رؤية جديدة للبحث التربوي في مجتمع اقتصاد المعرفي , إدارة البحث والتطوير التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية,2003,ص2

([4] )مصطفى يوسف كافي ,(التعليم الالكتروني في عصر اقتصاد المعرفة ),موئسة سلان ,2009,ص140

([5] )نعيم إبراهيم الظاهر ,(ادارة المعرفة ),عالم الكتب الحديث للنشر,الاردن,ط1,2009 ,ص264

([6]) صالح زرنوفة ,قراءة في مفهوم اقتصاد المعرفة ,2005 ,على الموقع

http://www ahram .org.e

الأساسية التي منها ينطلق اقتصاد المعرفة ومن هنا لابد من التميز بين نوعين من هذا الاقتصاد المعرفي فالنوع الأول هو اقتصاد المعرفة (knowledge economy) فهو الاقتصاد الذي يقوم على المعلومات ويهتم بإنتاج وصناعة المعرفة وبالبحث والتطوير وتعد براءات الاختراع والمعلومات العنصر الأساسي في هذا الاقتصاد بل قد تكون الأوحد في العملية الإنتاجية .[1]

إما النوع الاخر فهو الاقتصاد المبني على المعرفة (knowledge-based economy) الذي ينبع من إدراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية فهو الذي تؤدي فيه المعرفة دورا في خلق الثروة , فهو يعد مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي .[2] وعلى الرغم من الاختلاف بين هذين النوعين فأنٌ الاستخدام الشائع لمصطلح الاقتصاد الجديد او اقتصاد المعرفة يتضمن النوعين معا ورغم هذا الاختلاف فأنهما يشتركان في توفير راس المال البشري الذي يشير إلى المهارات والخبرات التي تحوزها العناصر البشرية فضلاً عن إنهما يعكسان طبيعة المكون المعرفي وان كان بنسبة متفاوتة وهي أوضح ما تكون في اقتصاد المعلومات واقل وضوحا في الاقتصاد المبني على المعرفة .[3]

**2- سمات الاقتصاد المعرفي .**

أن فكرة الاقتصاد المعرفي لا تتضمن الصناعات التكنولوجية ذات التقنية العالية فحسب بل يضاف لها مجموعة من المصادر الجديدة للميزة التنافسية التي تجعل هذا الاقتصاد مميزآ في كل قطاعات الإنتاجية المختلفة ويختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد التقليدي الذي ظهر بعد الثورة الصناعية إذ تحولت فيه المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع فضلا عن مهارة اليد العاملة والمعارف العلمية اكتسبت أهمية كبيرة في اقتصاد المعرفة بوصفها المورد الرئيس للميزة التنافسية واهم السمات التي يتميز بها اقتصاد المعرفة هي:.[4]

أ- العامل الرئيس للإنتاج هو (المعرفة) وانهُ يركز على اللاملموسات , وهذا يعني هيمنة الخدمات على السلع من حيث المخرجات وتصبح الأفكار والعلامات التجارية المدخلات بدلا من الأصول المالية والعقارات .

---

([1]) محمد عواد الزيادات , اتجاهات معاصرة في الدارة المعرفة , دار الصفاء ,ط1, عمان الاردن ,2008 ,ص238.
([2] )عبد الله بن محمد الرزين , الكفاءة الاقتصادية للاسواق المالية وارتباطها بالمعرفة , المؤتمر العلمي الخامس ,اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية ,جامعة الزيتونة الاردنية ,2005 ,ص5.
([3] )عبد الرحمن الهاشمي ,فايزة محمد العزاوي, المنهج واقتصاد المعرفة , مصدر سابق ,ص38.
( 4) يحيى محمد نبهان ,(الاساليب الحديثة في التعليم والتعلم ),الطبعة العربية ,دار اليازوري ,عمان ,الاردن ,2008 ص22

ب- الاعتماد بصورة أساسية على الاستثمار في الموارد البشرية يعدها راس المال الفكري والمعرفي الذي يميز الاقتصاد المعرفي بما فيها من استخدام واسع للبحوث والدراسات التطبيقية التي يقوم بها خبراء ذوي كفاءات عالية .

ج- اعتماد التعليم والتدريب المستمرين فمن الضروري الاهتمام بالتعليم والذي يعد اهم مقومات مجتمع المعلومات فالتعليم يشجع على تنمية القدرات وحل المشكلات والابتكار من خلال ربط تخطيط التعليم بتخطيط القوى العاملة والتنمية المهنية .

د- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفا يتسم بالفعالية لبناء نظام معلوماتي واتصالي فائق السرعة والدقة والاستجابة .[1]

**3-عناصر الاقتصاد المعرفي .**

للاقتصاد المعرفي عدة عناصر تدعمه وتثبت وجوده كاقتصاد قوي وتسهم بوجودها في أي اقتصاد في ان تضعه ضمن تصنيف الاقتصاديات المتقدمة ويمكن اجمالها بالاتي .[2]

أ - قوة بشرية مؤيدة :

بما ان المجتمع هو اكبر قاعدة لدعم اقتصاد المعرفة فهو المستهلك لهذة المعرفة وهوالمستفيد من ثمراتها ولذلك كلما كان تاكيد المجتمع على هذة الفوائد واستحسانة لنتائجها فان مردودها سيكون ايجابيا من ناحية التقدم والابداع والتطوير .

ب- وجود مجتمع متعلم : إذ يجب التركيز على مستوى التعليم والعمل على اقامة مراكز ومعاهد مؤهلة للنهوض بمستوى الملاكات الموجودة وزيادة الخبرة لدى الطلبة المتخرجين من اجل ضمان جيل من العاملين ذوي الخبرات العالية التي تنهض بالاقتصاد في ظل التغيرات التكنولوجية.

ج- وجود منظومة علمية وبحثية وتكنولوجية وان توفر هذهِ المنظومة المتقدمة يعد احد المتطلبات الضرورية لاقتصاد المعرفة لأنه بغيرها سيحصل غياب في التخطيط والتوجية والتقويم والتطوير.

---

([1]) محمد جبار طاهر الشمري , دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي ,مصر انموذجا , مجلة المغري للعلوم الاقتصادية والادارية ,العدد10 ,المجلد الثاني ,2008 ,ص72 .
(2) مؤتمن منى , مصدر سابق ,ص4 .

ء- تهيئة عمال وصناع معرفة لديهم قدرة على التساؤل واستيعاب التكنلوجيا الحديثة بكل تفاصيلها أي الربط بين البنية المجتمعية الداعمة والمجتمع المتعلم في الابتكار في المجال المعرفي .

ه- الربط ذو الحزمة العريضة ويقصد به الربط الالكتروني الواسع وبما ان المعرفة تحتاج الى وسائل انتقال وان بروز مفهوم اقتصاد المعرفة ارتبط ووجوده بالانترنيت وسهولة الاتصال والوصول إلية .

**4:-مستلزمات اقتصاد المعرفة .**

ضرورة توفر بعض المستلزمات الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة ومن اهما :-[1]

أ - استرجاع هيكلية الانفاق العام وترشيده واجراء زيادة ملموسة في الانفاق المخصص لتعزيز المعرفة ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولا الى التعليم الجامعي مع توجيه الاهتمام المركز للبحث العلمي وتجدر الاشارة هنا الى أن انفاق الولايات المتحدة في ميدان البحث العلمي والابتكارات يزيد على انفاق الدول المتقدمة الاخرى مما يسهم في جعل الاقتصاد الأمريكي الاكثر تطورا وديناميكية في العالم لقد بلغ انفاق الدول الغربية في هذا المجال 360 مليار دولار عام 2000 وكانت حصة الولايات المتحدة منها 180 مليار .

ب- العمل على خلق وتطوير راس المال البشري بنوعية عالية فعلى الدولة خلق مناخ مناسب للمعرفة لأنها ليست ترفا فكريا بل اصبحت اهم عنصرمن عناصر الإنتاج .

ح- ادراك المستثمرين والشركات لاهمية اقتصاد المعرفة فالملاحظ إن الشركات العالمية الكبرى العابرة للقوميات خصوصا تسهم في تحويل جزءا من تعليم العاملين لديها لرفع مستوى تدريسهم وكفاءتهم وتخصص جزءا مهما من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار.

(1) انظرالى :-
-نسور معن ,(تطوير موارد البشرية واقامو الاقتصاديات المعرفة والابتكار في الوطن العربي ),مكتب الاقليمي لدولة العربية برنامج الامم المتحدة الانمائي ,نيويورك ,2004 ,ص3.
-مصطفى كافي , التعليم الالكتروني في عصر اقتصاد المعرفة ,مصدر سابق ,ص143.

ثالثا:- **مفهوم مجتمع المعرفة ومتطلباته .**

**1-مفهوم مجتمع المعرفة.**

من خلال مفهوم اقتصاد المعرفة وخصاصها نستنتج ان للوصول الى اقتصاد المعرفة لابد من وجود مجتمع المعرفة اوما يسمى مجتمع المعلومات كونه أحد مستلزمات قيام اقتصاد المعرفة في البلد المعني وغالبا يستعمل مفهوم مجتمع المعرفة للاشارة الى مرحلة اكثر تقدماً من مراحل التنمية مجتمع المعلومات في الجيل الثاني واذا كان مجتمع المعلومات يهدف الى توفير المعلومات وتكنولوجيا فان مجتمع المعرفة يهدف الى خلق المعرفة وخلق الثقافة في المعرفة واستحداث تطبيقات تعمل اساسا عبر الانترنيت وهدف مجتمع المعرفة وهو تلبية احتياجات المجتمعة وبناء الثروة والارتقاء بنوعية الحياة بصفة مستمرة.[1]

ظهر تعبير مجتمع المعلومات خلال سبعينات القرن الماضي كمحاولة لوصف التغيرات الثورية التي كانت تشهدها المجتمعات الصناعية وكان المقصود بها الثروة الحقيقي للدولة المعنية تتوقف طاقاتها الانتاجية على المعارف وتبادلها وتحويلها الى الثروة الطبيعية وانتاجها من الموارد المصنعة .[2]

ولكن في القرن الحادي والعشرين بدات المجتمعات المتقدمة في التركيز على قيمة المعلومات والاتصالات والمعرفة في اتخاذ القرار وادركنا عن تحول من اقتصاد قائم على اساس المهارات المنخفضة للانتاج الصناعي الى اقتصاد معرفي والقوة العاملة الماهرة هي العمود الفقري في الاقتصاد.[3] ولذا يعرف مجتمع المعرفة في الوقت الحالي بأنه تطويع شبكات معلوماتية والاتصالات المتطورة وتمكين الشعوب من تحقيق التنمية الاجماعية والاقتصادية المستدامة وزحسين نوعية الحياة وتقليل معدلات الفقر والجوع .[4] تعد تكنلوجيا المعلومات ضرورة لاغنى عنها في العصر الحالي فهي الوسيلة الاكثر اهمية لنقل المجتمعات النامية الى مجتمعات متقدمة وان نظم المعلومات هي الاساس الذي تقوم عليه هذه التكنلوجيا لانها مجتمع بين ثلاثة مقومات

(1) اللجنة الاقتصادية الغربية الاسيا .نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدول العربية الاستراتيجيات وطرائق التطبيق,الامم المتحدة .نيويورك .2005 .ص8 .

(2)تقرير العالمي لليونسكو:تحول مجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة.بحث على الموقع
/shswww.unesco.org

(3) قلش عبد اللة ,سياسات التنميسة البشرية ودورها في تهيئة المجتمعات العربية لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة ,المنظمة العربية للتنمية الادارية ,جزائر 2007 ,ص17 .

(4) Irena Macerinskiene, Birute Vaiksnoraite: The Role Of Hight Education T0 Economic Development , Sourse Later,P:83

رئيسة وهي الحاسبات والبرمجيات والشبكات التي تساهم بطريقة مباشرة في بناء مجتمع جديد يعتمد على الخدمات المعلوماتية والالكترونية ذات الصلة بالانتاج والاتصال والتعليم .[1]

وبالرغم من ان هنالك مؤشرات واحصاءات كثيرة ترتبط بالمعارف والتقنية تستخدم في الدراسات المختلفة الا انه لايوجد انفاق على تعريف موحد معتمد دوليا لمجتمع المعرفة , مجتمع الثورة الرقمية التي اسهمت بتغير العلاقات في المجتمعات المتطورة ورؤيتها للعالم اذ اصبحت المعلومة والمعرفة مقياس لمعنى القوة والتفوق في صياغة انماط الحياة وصولا الى بناء مجتمع المعرفة الذي يكون له الحرية في امتلاك المعلومات وتداولها وتوظيفها في الحياة اليومية من اجل الارتقاء بالمجتمع.[2] لذا فاقتصاد المعرفة هو جزء من مجتمع المعرفة الذي يتضمن جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاخلاقية ويعرف تقرير التنمية البشرية العربية 2003 مجتمع المعرفة بانة ذلك المجتمع الذي يقوم اساسا على نشر المعرفة وانتاجها وتوظيفها بقدرة وكفاءة في جميع انشطة المجتمع ومجالات الحياة .[3]

ويقوم هذا المجتمع على عدد من اركان عدة تمكنه من الاستفادة من المعرفة وكرؤية استراتيجية متكاملة لاقامة (مجتمع المعرفة ) وتتظمن اطلاق حرية الراي الصادق والتعبير العقلاني المتزن والحكم الصالح الرشيد ,والنشر الكامل للتعليم العالي النوعية وتوطين العلم والمعرفة والتقنية وتوظيفها لخدمة البشرية وبناء القدرات الذاتية في نشاطات البحث والتطوير .[4]

وهنالك عدد من المعايير التي يتميز بها مجتمع المعرفة وعلى النحو الاتي .[5]

أ - البعد التكنولوجي :-تعد تكنولوجيا المعلومات القوة الاساسية للمعرفة أيَ الانتشار الواسع للتطبيقات المعلوماتية من خلال التكنولوجيا وتعميمها وسيادة تكنلوجيا المجتمع ممايحول البيئة الى بيئة تكنلوجية .

(1)-محمد الطعانة طاروق العلوش ,الحكومة الالكترونية وتطبيقها في الوطن العربي ,المنظمة العربية للتنمية الادارية ,2004, ص9
(2) صباح حسن عبد الزبيري , دور الجامعة العربية في بناء مجتمع المعرفة في ضوء الارهاب المعلوماتية ونظرة نقدية ,مؤتمر الجامعة الحسين بن طلال الدولي (الإرهاب في العصر الرقمي ), 2008 , ص18.
(3) برنامج الامم المتحدة والصندوق العربي للإنمائي الاجتماعي والاقتصادي ,تقرير التنية الانسانية ,2003 ,ص40
(4) برنامج الامم المتحدة والصندوق العربي للإنمائي الاجتماعي والاقتصادي,مصدر سابق,ص42
(5) -مصطفى رسلان ,مناهج الدراسة ومجتمع المعرفة , دار الثقافة للنشر,جامعة عين الشمس ,القاهرة ,2006,ص65-66.

ب -البعد الاقتصادي :تبرز المعلومات فية بوصفها عاملا اقتصاديا اساسيا ترشد الاقتصاد وتجعل المجتمع ينافس في توفير فرص العمل ويكون قادرآ على عرض نفسة عالميا .

ح- البعد الاجتماعي :يتاكد دور المعلومات بوصفها وسيلة للارتقاء بمستوى المعيشة وعلى الحاسوب والمعلومات وتغير اسس العمل من خلال الثقافة والمعلومات .

ء- البعد الثقافي الاعتراف بالقيم الثقافية وحرية الفكر واهمية المعلومات والمعرفة لدى المؤسسات والقدرات الابداعية ,

ه- البعد السياسي :حرية المعلومات تؤدي الى تطوير الثورة العلمية السياسية من خلال المشاركة الجماهيرية في الراي.

**2:-المتطلبات الاساسية لمجتمع المعرفة .**

هنالك مجموعة من المتطلبات الاساسية التي يجب توفيرها في مجتمع المعرفة وهي كالأتي .[1]

أ - الاعتماد الكثيف على شبكات الاتصال مثل شبكة الانترنيت التي تتحول فيها ادارة المجتمع من الشكل التقليدي الى الشكل الالكتروني ويشمل كل جوانب الحياة في المجتمع ,بحيث يتفاعل المواطن العادي مع مؤسسات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال التواصل الفعال مع ادارات حديثة تمثل معنى تحول الاستراتيجي في الحكومة الالكترونية

ب- الاعتماد على البحث العلمي من اجل خدمة التنمية أي تبنى البحوث من اجل التنمية المعرفية والمعرفة وهذا يتطلب قاعدة واسعة من العلماء والباحثين الجادين الذين ينتظمون في فرق بحثية مع توفير ميزانية بحثية تكون من القطاع الصناعي ورجال الاعمال جنبا الى جنب مع الدعم الحكومي .

ج- الاستثمار في التعليم الهادف والذي يهدف الى تكوين المهارات الجديدة وثيقة الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وبهذا تتكون ثورة علمية بكل ماتحملة الثورة من معانٍ وماتتطلبة من تغير جذري في مراحل واهداف التعليم ومضامينة التي تسمح بمساحة واسعة وحرية اكادمية للاساتذة .

(1) نجم عبود نجم ,الادارة الالكترونية ,دار النهضة العربية , ط1 , بيروت لبنان ,2009,ص33

**رابعا- الثورة المعلوماتية والتنمية الاقتصادية ضمن اطار التعليم .**

شهد العالم خلال الربع الاخير من القرن العشرين اعظم تغير في الحياة البشرية وتطورات مهمة في نظم المعلومات والتطورات التكنولوجية والاتصالات والتي حققت تغيرات بنيوية عميقة وهذه التغيرات يمكن مقارنتها بتغيرات الثورة الصناعية وماينتج عنها من تغيرات في جوانب ظواهر المجتمع بشكل عام والاقتصاد بشكل خاص والذي انعكس على جميع الحياة المختلفة ومنها التعليم . وقد اتسمت هاتان الثورتان بطابع التقدم التكنلوجي والبحث العلمي التي وضعت اسسها الثورة الصناعية وظهر فرع جديد من العلوم الاقتصادية وهو اقتصاد المعرفة اذ جعل المعرفة موردآ اساسيآ من الموارد الاقتصادية لها دور كبير في تطوير الاقتصاد وتقدم المجتمع ولذا تغير مفهوم التعليم تغير جذريا وشاملا في هذا العصر الذي تسيطر علية ثقافة المجتمع المعرفي وثقافة التكنولوجية والمعلوماتية واصبح التعليم لايرتبط بالمعهد والكلية مدة الدراسة فحسب ولكنة تعليم مستمر مدى الحياة.[1]

وان ثورة المعلومات قد تضاعفت المعرفة الانسانية وفي مقدمتها المعرفة العلمية والتكنولوجية وبذلك تحول الاقتصاد العالمي الى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية كما كانت الارض قاعدة الثورة في القطاع الزراعي والالة في القطاع الصناعي اصبحت المعرفة والقوة الدماغية قاعدة الثروة في اقتصاد المعرفة واصبح قطاع المعلومات الاقتصادي هو الركن الرابع في العملية الانتاجية بجانب الصناعة والزراعة والخدمات ويتجاوز الاركان الاربعة بالاهمية النسبية في مساهمة العملية الانتاجية لانه القطاع الذي يشمل كل الانشطة المعلوماتية في الاقتصاد . [2] وبدأ عصر جديد يعرف بعصر المعلومات يعني تجمع المعلومات وانتقالها وهي تلعب دورا اساسيا اكثر اهمية من المواد الاولية ومصادر الطاقة الضرورية لاي تطور صناعي وتلعب الحاسبات الالكترونية وشبكة الاتصالات والاقمار الصناعية دورا كبيرا في تغير مجالات الحياة المختلفة وقد أشار (Mach up) الى أن قطاع المعلومات يضم خمس اقسام رئيسة وهي (التعليم ,البحث,والتطوير,ووسائل الاعلام , والاتصال وخدمات المعلومات ) .[3] لذا فان ثورة المعلومات تتطلب اعادة النظر بشكل جزئي في نظم التعليم وفحص اساليب وطرق تدريسه ومراكز تعليم راقية متخصصة في العلوم والتكنولوجية لإعداد ملاكات عالية التأهيل .

---

([1])عبد الرزاق شحادة ,كوثر بنود , مساهمة المعرفة الدقيقة في الانتقال الى اقتصاد المعرفة , المؤتمر العلمي الخامس ,المعرفة والتنمية الاقتصادية ,جامعة الزيتونة الاردنية ,2005 ,ص6

([2])عامر ابراهيم قنديلجي ,ايمان فاضل السامرائي,(تكنلوجيا المعلومات وتطبيقاتها ),مؤسسة الوراق ,ط1 ,2009 ,ص36

(3) ناريمان اسماعيل متولي ,(اقتصاديات المعلومات ),المكتبة الاكاديمية , مصر ,1995 ,ص30

لذا فأن التقدم الحاصل في التكنولوجيا والتغير السريع الذي تحدثه في الاقتصاد يؤثران ليس بدرجة النمو وسرعته فحسب وانما في نوعية حياة الانسان لذا فثروة التكنولوجيا وبالاخص ثورة الاتصالات والانترنيت احد اهم انجازات عصر التكنولوجية التي باتت تستقطب الطلبة منذ وقت مبكر للتعامل معها بطريقة تجعل منها سندا فاعلا لتنمية قدرات الطالب الذهنية .[1] فعالمنا المعاصر يمر بعصر المعلومات وثورة تكنولوجيه شملت مجال المعرفة العلميةِ وقد تحقق تطور كبير في مجال العلمي والتقدم التكنولوجي ومن مزايا هذا التقدم انه انعكس على المؤسسات التعليمية وبالشكل التالي:.[2]

1- استخدام الحاسبة في مراحل الانتاج المختلفة التي تخفض عدد العاملين في عمليات الانتاج.
2- زيادة عدد التقنيين والمهندسين العاملين في مختبرات البحوث ومراكز الحاسبات.
3- زيادة الطلب على ذوي الموهلات العلمية والتكنولوجية العالية القادرين على التعامل مع الاجهزة المتطورة .

وقد تغير مفهوم التعليم تغيرا جذريا وشاملا في هذا العصراذ تؤكد العديد من الدراسات على أهمية التأهيل العلمي في تكوين المعرفة للفرد من حيث أن التعليم يمكن أن يسهم في الزيادة من قدرة الفرد على إكتساب المعرفة واختزانها ، فالأفراد المتعلمين هم أكثر قدرة على ربط الأفكار اذ شهدت العديد من المنظمات الحديثة تنامي المؤهلات العلمية الجامعية فيها ( من مهندسين وخبراء حاسوب ومدرسين وباحثين ) مع تراجع العمل اليدوي الذي يتطلب مهارة في ذلك. [3]
لذا تأتي اهمية المعرفة في المجتمع بما يتطلب ذلك من وجود طاقات بشرية مؤهلة على مستوى عال وقادرة على استخراج المعلومة وتحويلها الى معرفة ,[4] وهذا يتطلب وجود نظام تعليمي مؤهل يتمتع بمخرجات ذات جودة عالية قادرة على الابداع والابتكار ,وهناك سمات عدة للتعليم والتعلم في ظل تكنولوجيا المعلومات منها تعزيز قدرة الطلاب في الحصول على المعرفة واكتشافها واستخدامها وتحول التعليم الى اداة لتمرير المعرفة ,وعلى مؤسسات التعليم ان تتكيف

(1) نجم عبود نجم , الادارة الالكترونية , مصدر سابق,ص92
(2)عبد الرحمان العيسوي , علم النفس المدرسي , دار النهضة العربية ,بيروت لبنان ,2009 ,ص33
(3) John Houghton and peter shcehau , Aperimer on the,knomledge Economy, sourse later , p:21
(4) احمد كريم جاسم ,ستار جابر العيساوي ,(ثورة تقنيات المعلومات عالمنا ودورها في تطوير كفاءة التعليم العالي وخريجها في الوطن العربي ,مصدر سابق,ص6.

مع التغيرات السريعة وتتأقلم مع المستجدات الجديدة للانظمة لتطوير التعليم بمراحلة كافة.[1] وقد اكدت منظمة التعاون الدولية اهمية المعرفة من خلال الاستثمار في مجال البحث والتطوير والاستثمار في التعليم العالي والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[2] ومن المعروف ان البلدان النامية والبلدان العربية على الاخص تواجة فجوة رقمية في الانظمة الالكترونية ومع التسارع الهائل يجب ان تعمل على جلب وامتلاك تكنولوجيا واستيعابها وتوظيفها بما يخدم المجتمع كونها وسيلة لانتاج المعرفة حتى تستطيع ايجاد مكانا بين الدول وان تتمكن من الدخول الى اقتصاد المعرفة وكان لابد ان تقف نظم التعليم بصفتها واحدة من تلك النظم التي تواجة التحديات العالمية موقفا يتلائم وطبيعة التحدي الذي يواجه الوطن العربي لذا شهدت الجامعات في الدول المتقدمة تطورات تكنولوجية في المدة الاخيرة مثل استخدام مماتقدم يتبين ان التحديات التي تواجة التعليم تكبر والفجوة تتسع وتزداد بين الجامعات لان التعليم هو المعول عليه مدى الحياة لتحقيق التنمية المستدامة لتلقي المعلومات وايصالها للجميع عن طريق الجامعات الالكترونيات المايكروية في السيطرة والتحكم الالي. [3]

(1) Ian Brinkley ,Defining the knowledge economy ,knowledge economy programme report ,2006,p:8

(2) عبد اللطيف محمود مطر,(ادارة المعرفة والمعلومات ),لبنان ,كنوز المعرفة,ط1, 2007,ص17

(3) مصطفى عبد القادر غنيمات ,(الحضارة والفكر العالمي) ,دار الوراف ط1, 2009 ,ص297

# المبحث الثالث

## مفاهيم التنمية في ظل سياقات العلم المعاصر

**اولا:- مفهوم التنمية وتطوره .**

لقد اختلفت وجهات نظر معظم الباحثين الاقتصاديين في مجال التميز بين المصطلحين النمو والتنمية ويعود السبب في ذلك الى العلاقة المترابطة بينهما لكون احدهما مكمل للاخر اذ ان النمو يركز على الناتج القومي دون حصول تغيرات ملموسة في الجوانب الاخرى بينما التنمية تركز على نمو الناتج القومي وتهدف الى احداث تغيرات واسعة في مجالات سياسية واقتصادية اجتماعية وثقافية .[1]

وقد ظهرت عدة مفاهيم مترادفة ومتداخلة لمفهوم التنمية مثل مفهوم (التقدم والتحديث والتطور والتصنيع وفي الحقيقة ان هذه المصطلحات كانت ترجع للدول المتقدمة والمتطورة صناعيا كونها حققت مستويات عالية من التنمية ومن جانب اخر فان مفهوم التنمية يعني الانماء على اعتبار ان مفردة الانماء تعبر عن الاتجاه القصدي من التنمية للدول النامية [2]

لذا فان التنمية هي الزيادة القابلة للاستمرار في مستويات المعيشة وتشمل الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة ,وتشمل ايضا المساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية أي ان الهدف الاوسع للتنمية هو زيادة الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية للجميع , وهو هدف لم يطرأ عليه تغيير جوهري منذ اوائل الخمسينات ,[3] ان موضوع التنمية الاقتصادية اصبح اكثر تحديدا في القرن العشرين من قبل العالم ارثر لويس (Arthur Lewis) عام 1951 حينما قدم افكاره من خلال تقريره الشهير للأمم المتحدة بعنوان مقايس التنمية في الدول المتخلفة والذي اكد من انه ليس هنالك ضرورة للتميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مادام الهدف النهائي لهما لايختلف وهو زيادة الدخل الفردي ومنذ ذلك التاريخ زادت الدراسات وبدا الاهتمام بدراسة التنمية الاقتصادية الشاملة وبدا التعامل معها لكونها ظاهرة مهمة لاتختلف عن ظاهرة النمو بل النمو هو الوجه الاخر للتنمية فالتنمية عملية شاملة تتكامل فيها جميع اوجه

---

([1]) فليح حسن خلف ,(التنمية والتخطيط الاقتصادي ),عمان الاردن ,عالم الكتب الحديثة ,2006 ,ص177

([2]) اسامة عبد الرحمن ,(البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ),الكويت ,عالم المعرفة ,سلسلة كتب الثقافة ,1982,ص15

([3]) هدى زوير خلف الدعمي , الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية اطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الكوفة , 2009, ص58

النشاط الاجتماعي والاقتصادي ولايمكن الفصل بين اجزائها .[1] ومن خلال استخدام مفهوم (التنمية) كمعامل لخلق مجتمع متقدم لابد لنا ان نبين مفهوم التنمية الاقتصادية ويقصد بها عملية التصنيع ونقل التكنولوجيا في اغلب الاحيان ,لذا فالتنمية الاقتصادية تعبر عن مجتمع او دولة ككيان منفصل بذاته فالتنمية تبدا في وقت مبكر في المجتمعات التي تتمتع بمستوى من الدخل العالي اما المجتمعات ذوات الدخل المنخفض قد تخلفت عن عملية التنمية وادت الى ظهور فجوه بين الدول المتقدمة والنامية .[2]

لذا فالتنمية الاقتصادية تعرف بانها (العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي خلال مده ممتده من الزمن ) .[3] ومما سبق طرحه في هذا المفهوم يتضح من التعريف السابق بانه يشمل على مؤشرات منها زيادة الدخل الفرد الحقيقي مقياسا لتطور عملية التنمية الاقتصادية أي يدورتحليل التنمية الاقتصادية حول ازدياد الدخل الحقيقي باعتباره مقياس عام للتنمية .

مر مفهوم التنمية عبر الاجيال بمراحل مهمه وهي :-

1:- التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

بعد الحرب العالمية الثانية استعمل تعبير التنمية للدلالة على الاقطار او على مجموعات من الناس اما قبل ذلك فكانت البلدان المتقدمة تهتم فقط بالتغيرات المستهدفة اما لتحسين امكانية الوصول الى الموارد الطبيعية في البلدان النامية او توفير بعض الخدمات الاساسية الصحة والتعليم وغيرهما وسرعان مادركت البلدان النامية لحقيقة استقلالها السياسي عن الاراضي المستعمرة ,[4] لذا فقد استند الفكر التنموي في مراحلة الاولى على التنمية الاقتصادية باعتبار ان الزيادة في الدخل هي الكفيلة بتحقيق جوانب التنمية الاخرى الا ان تجارب التنمية في شعوب العالم المختلفة دلت على ان المدخل الاقتصادي ليس هو المدخل الصحيح للتنمية فالتنمية لايمكن ان تحدث اذا ما توفرت لها الايدي العاملة الماهرة والمدربة والتي تمتلك الى جوانب الصحة والقدرة على اكتساب المعرفة واستخدامها لادارة العجلة الاقتصادية بنجاح .[5]

---

([1]) خميس خلف الفهداوي ,مازن عيسى الشيخ راضي , التنمية الاقتصادي ,دار الوثائق ,بغداد 2000 ,ص122

([2]) اياد بشير عبد القادر الجلبي , التنمية الاقتصادية والبيئية بين فشل السوق السياسة الاقتصادية ,رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الموصل ,2003 ,ص25

([3]) عبد المعطي محمد عساف , ادارة التنمية دراسة تحليلية مقارنة ,مطابع القبس التجارية ,الكويت ,1988 ,ص13

([4]) هشام مصطفى الجمل (دور السياسة في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي المعاصر ,دراسة مقارنة,شركة الجلال للطباعة ,ط1 ,مصر,2010 ,ص216

([5]) فؤاد عبد المنعم البكري (التنمية السياحية في مصر والعالم العربي, عالم الكتب ,ط1 ,مصر ,2004 ,ص19

فان مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن الشمولية وان كفاءة الانتاج لابد ان تقابلها عدالة في التوزيع تضمن للقوى العاملة القدر المناسب من الدخل ومن هنا جاء المدخل الثاني للتنمية وهو المدخل الاجتماعي الذي يفى بصحة الانسان وتعليمة وتدريبة وتوفير اكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل .[1] فتعرف التنمية الاجتماعية بأنها (تغيير اجتماعي يرتبط بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض اشباع الحاجات الاجتماعية للافراد) [2].

يتبين من خلال التعريف ان التنمية الاجتماعية تنصرف الى توفير الخدمات الاجتماعية المتنوعة التي يحتاجها جميع افراد المجتمع مثل خدمات التعليم والخدمات الصحية وتوفير الدور السكنية وغيرها من الخدمات الاجتماعية . وتعرف ايضا بانها عبارة عن عملية النمو للعلاقات الاجتماعية بين الافراد وبين الجماعات في المجتمع على اساس ان المجتمع هومجموعة من الافراد والجماعات تسود فبما بينهم علاقات اجتماعية فوجود الانسان في المجتمع يعمل على تنسيق علاقات اجتماعية مع غيره من افراد المجتمع .[3] والامكانيات البشرية الموجودة في المجتمع من جانب اخر .[4] وان العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية تأتي من ان الناس يؤثرون ويتأثرون بالتنمية الاقتصادية فضلاً عن الوظائف الاخرى التي تؤديها التنمية الاقتصادية هي الوظيفة الاجتماعية اذ انها تنظر الى المدى البعيد لرفاهية الانسان ورفع مستوى معيشة اما من جانب وظيفتها الاساسية فهي تحقيق اقصى استثمار ممكن للطاقات

وللتنمية الاجتماعية عدة عناصر اساسية هي :-

أ- مراعاة التوازن بين المفهوم الاجتماعي والمفهوم الاقتصادي للتنمية

ب- مساهمة الاهالي في اقصى جهودهم لتحسين معيشتهم مع التأكيد على ضرورة مؤائمة التنمية لظروف المجتمع والبيئة .

ومن هنا برزت اهمية التنمية الاجتماعية اذ اصبحت ضرورة ملازمة للتنمية الاقتصادية ولضمان نجاحها واستمرارها فعمليات التنمية اصبحت تعتمد على المهارات الانسانية اكثر من راس المال.

---

([1]) فؤاد عبد المنعم البكري (التنمية السياحية في مصر والعالم العربي , مصدر سابق,ص22

([2]) هشام مصطفى الجمل (دور السياسة في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي المعاصر ,دراسة مقارنة,مصدر سابق,ص216

([3]) فؤاده عبد المنعم البكري ,(التنمية السياحية والعالم العربي),مصدرسابق ,ص30

([4]) المصدر السابق, ص31

لذا يتضح ان مساهمة أي تنمية لاتتم الامن خلال تناول جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وايجاد اقصى قدر من التنسيق والتوازن بينهم .

2- التنمية البشرية .

ظهر منذ عدة قرون مصطلح التنمية الاقتصادية والذي يمثل النمو الاقتصادي محورها الاساس وعد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي افضل مقياس للتنمية وعد العنصر البشري عنصرا انتاجيا اما النمو فكان ينظر له على انه غاية في حد ذاته لذا ظهرت انتقادات على التنمية الاقتصادية كونها تهتم بالجوانب الاقتصادية وعدم اعطاء اهمية للجوانب الاجتماعية والانسانية .[1] ومن خلال تطور مفهوم التنمية الاقتصادية ظهر مفهوم التنمية البشرية ليؤكد على ان الانسان هو محور عملية التنمية فهو غايتها وهدفها .ولقد اصبح مفهوم التنمية رسميا بعد ان تبناه برنامج الامم المتحدة الانمائي عام 1990 والذي عرفه انه (عملية تهدف الى زيادة الخيارات المتاحة امام الناس مع كون هذه الخيارات اساسا غير محدد وهي ان يعيش الناس حياة طويلة خالية من المشاكل وان يكونوا محملين بالعلم والثقافة وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ).[2]

ان مصطلح التنمية البشرية يؤكد ان الإنسان وسيلة التنمية وغايتها اذ تعد التنمية البشريةوسيلة لضمان الرفاه للسكان وما للتنمية البشرية الاعملية تنمية وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس بوصفهم جوهر عملية التنمية أي انها تنمية الناس بالناس وللناس .[3]

لذا فان التنمية البشرية ليست مفهوما جديدا إذ ورد ضمن إسهامات المفكرين مثل أرسطو وابن خلدون وغيرهم ولكن تحت تسميات وصيغ مختلفة اذ بدا الاهتمام من قبل الفلاسفة الأوائل فاكتشف اليونان ذلك عندما قال أرسطو (ان الثروة لأتمثل الخير الذي نسعى الى تحقيقه فهي مجرد شي للوصول الى شي أخر) أما ابن خلدون فقد بين في مقالته (ان الانسان غاية جميع مافي الطبيعة وكل ما في الطبيعة مسخر له. [4]

---

([1]) هاشم فوزي العبادي ,يوسف حجيم الطائي ,مصدر سابق ,ص307

([2]) برنامج الامم المتحدة ,تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ,مطبعة الاهرام ,القاهرة ,1990 ,ص12

([3]) محمد جبار الصابغ ,افنان عبد علي الاسدي , تطوير انماط التعليم العالي ,مصدر سابق ,ص15

([4]) باسل البستاني ,جدلية نهج التنمية المستدامة, منابع لتكوين موقع التمكين ,مركز دراسات الوحدة العربية ,ط1 ,بيروت ,2009 ,ص65,

ولمفهوم التنمية البشرية بعدان اساسيان هما :- [1]

البعد الاول:- وهو البعد الذي يهتم بمستوى النمو الانساني في مختلف مراحل الحياة وهو نمو لقدرات الانسان ,وطاقاته البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية والمهارية والروحية من خلال مايتطلبه الاشباع المتناهي لمختلف احتياجات النمو بعناصرها المادية وغير المادية .

البعد الثاني:- يركز على أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والانشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والانتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام يتطوير وتحديث البنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس.

واستنادا الى ماتقدم فان مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع الديناميكية وهي عملية او عمليات تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من اجل الوصول الى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الانسان وفي سياقة المجتمعي فهي حلقة متصلة تتواصل عبر الاجيال في كل زمان ومكان .[2] ولابد من الاشارة هنا الى مفهوم واضح للتنمية البشرية أي تعني تنمية الانسان من اجل الانسان بواسطة الانسان , وهذا من خلال الاركان الرئيسة للتنمية البشرية وعلى النحو الاتي :- [3]

أ- تنمية الناس , أي ان يكون الناس هم موضوع التنمية ويتحق ذلك عن طريق الاستثمار البشري فهي تنمية مستدامة تهدف الى الاستثمار في قدرات الافراد سواء بالصحة او بالتعليم او الجوانب الاخرى .

ب- التنمية من اجل الناس , ويقصد به الذين يستفيدون من التنمية وهذا يتطلب توزيعا عادلا للجميع من ثمار التنمية من خلال اشباع الحاجات الاساسية لكل فرد والقضاء على الفقر

ت- التنمية بواسطة الناس , وهو العمل الجماعي الذي يشترك به الناس مشاركة كاملة في الجهد التنموي وفي تخطيط لستراتيجيات التنمية وتنفيذها من خلال مفهوم التنمية الاكثر شمولا التنمية البشرية المستدامة .

3- التنمية المستدامة .

من خلال مفهوم التنمية البشرية بدأ البرنامج الانمائي يطرح مفاهيم مكملة لمفهومه الاساس ومنها مفهوم التنمية المستدامة إذ كانت بدايت ظهور هذا المفهوم في اواسط ثمانينات

(1) عادل محموداحمد واخرون, النشره الدوريه يصدرها مكتب وزير التعليم العالي, مصر,2011,ص7
(2) حامد عمار , التنمية البشرية وتعليم المستقبل رؤية معيارية ,مكتبة الدار العربية ,القاهرة ,1999 , ,ص22
(3 )برنامج الامم المتحدة تقرير التنمية الانسانية لعام 2002,خلق فرص للاجيال القادمة ص 23

القرن الماضي تحت تاثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب ,وسبب انتشار هذا المفهوم بشكل واسع هو تكاثر المشكلات البيئية الخطيرة والاحداث السيئة على الكائنات الحية كارتفاع درجات التلوث عالميا وتفاقم المديونية الخارجية وغيرها ,مما ادى الى توسيع نطاق هذا المفهوم الذي ركزعلى القضايا الانسانية والبشرية خاصة وسائل التنمية المادية أي زيادة معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي .[1] وان الاهتمام بالتنمية المستدامة لم يكن بعيدا من الناحية الزمنية ويمكن ان يعد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو عام (1992) والذي حضي باهتمام كبير وسعيه لاعطاء هذا المصطلح شهرة واسعة ادت الى اهتمام الدول ومؤسساتها به اهتماما كبيرا .[2]

ولكن مازال مصطلح التنمية المستدامة يعاني من عدم الوضوح وبقى محصورا ضمن الدوائر والندوات العلمية التي تحاول ان تجد تعريفا مقبولا ومنسجما مع متطلبات البيئة .

لذا تعددت تعريفات التنمية المستدامة اكثر من ستين تعريفا لهذا النوع من التنمية ولكن اللافت للنظر انها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الاحوال وقد كثُرُ استعمال مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر واول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير (مستقبلنا المشترك) الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة سنة 1987 .[3]

وقد عرفت التنمية المستدامة من خلال التقرير على انها التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في المستقبل وقابليتهم على تلبية حاجاتهم ,الخاصة وهذا يدل على مفهوم العدالة في الوصول للاحتياجات من الموارد الاساسية لجميع السكان في كل من الحاضر والمستقبل .[4]

لابد ان تتوفر عدد من المبادى الاساسية لتحقيق التنمية المستدامة وهي :- [5]

1- استثمار الموارد الطبيعة ,وهو يتطلب تعديل في انماط النمو ومعدلاتة هو التكنلوجيا المستخدمة ومدى مؤامتها مع البيئة .

---

([1]) جورج قرم ,(التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي حالة العالم العربي ), سلسلة التنمية البشرية رقم (6) ,برنامج الامم المتحدة ,نيويورك ,1997 ,ص3

([2]) اياد بشير عبد القادر ,(التنمية الاقتصادية والبيئة وفشل السوق والسياسة الاقتصادية ),مصدر سابق ,ص39

([3]) عثمان محمد غنيم ,ماجدة ابو زنط ,(التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها , دار الصفاء للنشر,ط1 ,عمان الاردن ,2007 ,ص20

(4) Ditimi Amassoma ,Investment In Human capital and Economic Growth in Nigeria using a causalit approach ,copyright Canadian academy of oriental ,vol 7,no.4,2011,p;115

(5) عدنان داود العذاري ,هدى زوير خلف الدعمي , الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية ,عمان,الاردن,ط1 ,2010,ص23

2- تكيف اساليب الاستهلاك للموارد الطبيعية الغير قابلة للتجديد تجاه عناصر الغذاء ,المياه ,الطاقة ,الارض الزراعية ووسائل الملكية ) أي الاختيار الافضل للحاجات على حساب الطلب او مايصطلح علية (بالحذر البيئي ) .

3- العدالة والانصاف في العلاقات الحالية لان التنمية التي تؤدي الى ديمومة اللامساواة هي ليست مستدامة .

4- التنمية المستدامة(منصفة اجتماعيا) تؤدي الى تقليص الفوارق بين الاغنياء والفقراء على صعيد الافراد والدول واعادة التوازن في العلاقات بين الدول النامية والمتقدمة

ويتميز كلا المفهومين (التنمية المستدامة والتنمية البشرية) بقصورهما ولم يشملا جميع الجوانب الحياتية للتنمية لذلك دعت الحاجة الى مفهوم اكثر شمولا للتنمية بجمع المفهومين أعلاه فضلاً عن مفهوم التنمية الاقتصادية ذات المنظور الطويل الاجل الذي يضع الانسان في جوهر عملية التنمية البشرية المستدامة .

وبحلول عام 1992 بدأ برنامج الامم المتحدة الانمائي يربط الابعاد المختلفة لمفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة في عنوان (التنمية البشرية المستدامة ) كانموذج لمواجهة مشاكل العصر ,لذا فان منهج التنمية البشرية المستدامة يتعامل مع البشر على اساس كونه استثماراً يؤدي الى التنمية الاقتصادية هذا من جانب ومن جانب اخر تهتم بتنمية الموارد البشرية من مهارات وابتكارات وابداع ومعرفة من خلال التعليم كمستلزمات للتنمية ,[1]

ان مفهوم التنمية البشرية المستدامة يستند الى فكرة ضمان عمل الاجيال المقبلة أي بمعنى الانصاف بالتوزيع بين الاجيال الحاضرة والمقبلة كونها تنمية لاتكون نموا اقتصاديا فقط وانما بالتوزيع ايضا ,فضلاً عن ان التنمية البشرية المستدامة تأخذ ببعد أخر هو راس المال الاجتماعي الذي يقصد به استعداد الناس بالتخلي عن بعض حقوقهم وطموحاتهم من اجل الاجيال المقبلة ,[2] فالتنمية اذن هي (توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين راس المال الاجتماعي لتلبية حاجيات الاجيال الحالية دون الاضرار بحاجات الاجيال اللاحقة وهي التنمية التي لاتكتفي بتوليد النمو الاقتصادي بل توزيع عائداته بشكل عادل ايضا وتطور البيئة

(1) فليح حسن خلف ,(التخطيط والتنمية الاقتصادية ),مصدر سابق ,ص178
([2] ) اسعد جواد كاظم ,(التنمية الشرية دعوة الفكر الاقتصادي الى رحاب الانسانية ,مجلة العلوم الاقتصادية كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ,المجلد الخامس ,العدد 170 ,2006 ,ص8

وتحافظ عليها بدلا من تدميرها فضلا عن اهتمامها بالناس وتحديث قدراتهم وتوسيع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة بالقرارت التنموية .[1]

**5- التنمية الإنسانية .**

بالرغم من التوسع الشاع لمفهوم التنمية البشرية الا ان محاولات وضع مقياس التنمية البشرية اتسمت بالخمول والقصور لذا اسفرت الدراسات والبحوث عن مقايس تجمع بين ثلاث مؤشرات مهمة توضح المفهوم بكفاءة وقدرة عالية وتمثل هذة المؤشرات (توقع الحياة عند الميلاد, ومعدل الامية للبالغين , ونصيب الفرد من الدخل ) وان برزت الانتقادات التي توجهت الى هذة المقياس كالبساطة للوصول الى فهم شامل لمستويات الرفاهية الانسانية وتغيراتها خاصة مايتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .[2]

لذا ظهر مفهوم التنمية الانسانية عام 1995 في برنامج الامم المتحدة ويرى البرنامج ان مفهوم التنمية الانسانية يوضح ان البشر هم الثروة الحقيقية للامم وان التنمية الانسانية هي عملية توسيع خيارات البشر أي اعطاء الاولوية المطلقة في حرية الاختيار بين البدائل المتاحة والواقع ان هذة الخيارات هي تعبير يعود للاقتصادي الهندي(أمارتا سن ) منذ الثمانينات وهو الاستحقاق الذي عبر فيه عن البشر في هذه الخيارات .[3]

**أ-عناصر التنمية البشرية المستدامة .**

التنمية المستدامة تعني تطوير نوعية الحياة ( Quality of life) وتجعل الانسان محور العملية التنموية وهدفها فالتنمية المستدامة لاتتحقق الا بتنمية السكان وتنمية الموارد البشرية التي تعد من العناصر الاساسية للتنمية المستدامة ومن بينها الأتي .[4]

---

([1]) لورنس يحيى صالح الكبيسي ,(التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية ) ,اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة بغداد ,2005 ,ص70

([2]) مهدي محسن العلاق ,(رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ),التنمية البشرية في الاقتصاد نظرة احصائية),مركز العراق لدراسات.

([3]) محمد سمير احمد ,(الادارة الاستراتيجية وتنمية الموارد البشرية ), 1946,ص195

([4]) ايوب انور حمد سحاقة بى ,(البيئة والتنمية المستدامة تحليل العلاقة والتنمية المستدامة مع اشارة خاصة الى اربيل), التفسير للنشر ,ط1 , عمان ,2006 ,ص132

(1) الانتاجية productivity :- وتعني توفير الظروف للبشر لكي يتمكنوا من رفع انتاجهم باشتراكهم مشاركة فعالة في عملية توليد الدخل وفي العمالة وباجر ولايكون عنصر النمو الاقتصادي هذا أنموذجا من نماذج التنمية البشرية .

(2) الانصاف او العدالة الاجتماعية Social equity :-ويقصد بها تساوي البشر في الحصول على الفرص نفسها دون أي عوائق او تميز بغض النظر عن العرف او الجنس او مستوى الدخل .

(3) الاستدامة Sustainability :-وتشمل ضمان الحصول على فرص التنمية من دون التغاضي عن الاجيال عند رسم السياسات التنموية وما اسسته التنمية في مفهومها الشامل عبر تعزيز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لجعلها تسهم في ديمومة التنمية .

(4) التمكين Empowerment :-أي ان تكون التنمية نابعة من الافراد وهو مايحتم مشاركتهم مشاركة تامة من صنع القرارت والسياسات المتعلقة في حياتهم وفي تنفيذها .

**ثانيا- مفهوم راس المال البشري واهميتة .**

من الصعوبة ايجاد تعريف شامل لراس المال البشري فالبعض يرى من اجل الوصول الى تعريف شامل لراس المال البشري لابد من ذكر النظريات التي تؤكد على العنصر البشري اما البعض الاخر فيرى ان مفهوم راس المال البشري يعبر عن تنمية الموارد البشرية ومؤشراتها المتمثلة , بزيادة فرص الاختيار امام افراد المجتمع في العديد من المجالات وفي مقدمتها (التعليم والصحة والدخل ) لذا يمكن بيان تعريف راس المال البشري بانه (مجموع الافراد العاملين الذين سيمتلكون معارف ومهارات وقابليات نادرة وذات قيمة اقتصادية في زيادة ثروة الامم ).[1] اما الاستثمار في راس المال البشري فهو يمثل المدخلات التي تحققها المؤسسات من مواهب وتكنولوجيا متطورة يستخدمها افرادها بكل كفاءه وصولا لتحقيق المزايا التنافسية ولكون هذا المورد نادرآ ومنفردآ بنوعه لذا من الصعوبة الاحتكاك به وبشكل ادق ان العاملين الذين يمتلكون هذه الخصائص بالكم والنوع هم الذين يطلقون عليه راس المال البشري .[2] ان مفهوم راس المال البشري يدورعلى بناء الانسان وتوفير الشروط الملائمة والدائمة لضمان

([1]) نافر ايوب محمد علي حمد ,(الاهمية التنموية لراس المال البشري في الوطن العربي ودور التنمية والتعلم فيه ),مجلة علوم انسانية ,العدد44 ,السنة السابعة,فلسطين ,2010,ص4

([2]) سعد العنزي ,(فلسفة تحليل كلفة راس المال البشري واستثماره ) بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد ,بغداد ,2010 ,ص8

وجود افراد من المجتمع قادرين على احداث تطور في صوره مستمرة لمسايرة تغيرات العصر وهذا لن يتم الامن خلال التعليم بحيث يعتمد على وسائل واساليب علمية وفنية وتربوية حديثة قادره على خلق وتطوير المعرفة العلمية ونشر الخبرات والمعارف بين السكان بخلق اكبر قدر ممكن من القوى العاملة البشرية ذات المستوى العالي .

**ثالثا- الاهمية الاقتصادية لرأس المال البشري .**

يمثل راس المال البشري حجر الزاوية Stone Corner من حيث الاهمية الاقتصادية في المجتمعات المتقدمة فهو الركيزة التي يبنى عليها تطور المجتمع بشكل عام. ويعد العنصر البشري من اهم عناصر الانتاج في الوقت الحاضر وانه ليس غاية التنمية ومقصدها بل وادارتها الرئيسة ايضا فقد اكد الاقتصاديون باختلاف مشار بهم على اهمية دور الانسان وتأثيره الفعال والايجابي في التنمية الاقتصادية وفي فاعلية عناصر الانتاج المادية فهذه العناصر لاتكون لها فعالية بدون الانسان فقد ادت الثورة التكنولوجية الى تغيرات كبيرة في العمليات الانتاجية نجم عنها تعقد ودقة في العملية الانتاجية مما اوجد ضرورة متزايدة لرفع مستوى اعداد السكان وزيادة مدد تعليمة وتدريبة وزيادة ممارساته العلمية في البحوث النظرية والتطبيقية [1].

لذا ادركت الدول المتقدمة اهمية الاستثمار في العنصر البشري كثروة حقيقية ويرى العالم (peter drucker) انه بحلول عام 2030 يكون (40%) من القوى العاملة يتمتعون بالمعرفة يطلق على هؤلاء (drucker) بأنهم اتقنوا المعرفة) وهم فنيو الحاسوب والبرمجيات والصناعيون وغيرهم وهم عاملون يدويون ولكن عملهم اليدوي مبني على قدراتهم المعرفية ويكتسبون المعرفة من خلال التعليم الحرفي .[2]

ويرجع الاهتمام براس المال البشري وزيادة الاستثمار في الانسان الى اسباب هي :- [3]

1- الزيادة الكبيرة في حجم الناتج القومي بالقياس الى الزيادة في الموارد الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الاموال المنتجة ويرجع ذلك الى ارتفاع مستوى الاستثمار في راس المال البشري ,وتشير التقديرات الاحصائية في الولايات المتحدة ان اقل من نصف الزيادة في الناتج

---

([1]) محمد جبار الشمري ,(دور تكنولوجيا في فعاليات راس المال البشري للمحافظة على المعرفة ), المؤتمر العلمي الثالث , ( من اجل الاعمار وتحقيق التنمية المستدامة للمدة من 21-22 نيسان , جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد , 2009,ص42

([2]) سعد بن محمد الربيعي ,(التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وافاق المستقبل ), مؤسسة الشروق للنشر,.ط1 2008,ص225

([3]) نافر ايوب محمد علي ,( الاهمية التنموية لراس المال البشري ) ,مصدر سابق ,ص9

القومي يمكن تفسيرها بزيادة راس المال المادي وساعات العمل اما الباقي فهو الكفاءة الانتاجية للعنصر البشري .

2- الاهتمام المتصاعد بالتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة والتي مازالت تعاني من التخلف على الرغم من تحقق استقلالها السياسي بسبب التركز الثقيل في الانظمة الاقتصادية والاجتماعية القديمة التي عزلت الانسان فيها وافقدته السيطرة على محيطه وجعلته عاجزا عن ابراز طاقاته الكافية .

استنادا الى ماتقدم ان الاستثمار في راس المال البشري يفوق في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الاستثمار في الموارد المادية .

**رابعا- دور الاستثمار البشري في التعليم والتنمية الاقتصادية .**

ان الاستثمار في رأس المال البشري يعد احد ركائز النمو الاقتصادي والاداة الفعالة للتنمية الاقتصادية لكونه يمثل اهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي واحد العوامل المحددة للطاقات الانتاجية اذ لايوجد انتاج بدون استثمار وان الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم هو الذي يحقق التنمية الاقتصادية على اساس ان التعليم جزء لايتجزأ من تنمية الموارد البشرية والذي يمثل في بناء قدرات ومهارات بشرية فعالة في المجتمع .[1] اذ تعد العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي على جانب بالغ الاهمية كوسيلة لمعرفة الاثر المتبادل بينهما ,اذ يرتبط التعليم ارتباط وثيقا بالدخل فهو يعتمد على مستواه ودرجة نموه ,وان نشر التعليم من خلال التوسع في المراحل المختلفة يعني ضرورة توفير (الاموال التكاليف ) ويعد الدخل مصدرها وان نمو الدخل بصورة مستقرة لايتسم الا من خلال ارتفاع مستوى التعليم ومخرجاته.[2]

يعد التعليم أحد من العوامل الرئيسة المحددة للنمو الاقتصادي منذ الايام الاولى لوضع النظرية النيوكلاسية الحديثة في النمو ,اذ يمثل تراكم راس المال البشري الرابطة الاولية بين التعليم والنمو,فمن اجل فهم دور التعليم في عملية النمو لابد من فهم دور راس المال البشري فيها لذا

(1) Ditimi Amassoma ,Investment In Human capital and Economic Growth in Nigeria using acausalit approach ,copyright Canadian academy of oriental ,vol 7,no.4,2011,p;115

([2]) عبد الله بن محمد المالكي ,احمد بن سليمان بن عبيد (التعليم والنمو في المملكه العربية السعودية ) بحث على الموقع , ص4 http//www.ksu.edn.sa/sites ksu Arabic

ركزت الادبيات الاقتصادية في الاونة الاخيرة بشان النمو الاقتصادي والتعليم على راس المال البشري (المهارات والمعارف ) كأحد من عوامل الانتاج الممكن تراكمها مع مرور الوقت .[1]

وتعود البدايات الأولى لاقتصاديات الاستثمار البشري الى نهاية الحرب العالمية الثانية كونها من الموضوعات المركزة للتحليل الاقتصادي تناولها اكبر الشخصيات الاقتصادية المعروفة الذين تنبهوا الى اهمية الاستثمار في راس المال البشري من خلال التعليم والتدريب منذ القرن الثامن عشر وكانت لاول مر ة من قبل (آدم سمث) وجاء بعده (الفريد مارشال )في القرن التاسع عشر وجاء بعدهم (ملتون فريدمان , روبرت سولو (R-solow) وتيودر وشولتز (T-schultz) وجاري بيكر (G-becker)) وغيرهم من اكثر الاسماء شهرة بالاقتصاد في آواخر القرن العشرين .[2]

وكانوا ينظرون الى رأس المال البشري بانه احد قضايا النمو الاقتصادي في التعليم واول من اكد على اهمية الاستثمار في التعليم عام (1976) دينسون Denison ومساهمته في التنمية الاقتصادية مهمة جدا فهو محرك التنمية في الاقتصاد العالمي الجديد .[3]

الا ان دراساتهم وابحاثهم كانت مجرد إشارات ولم ياخذ بها طابع الجدية والتطبيق الامنذ الخمسينات والستينات من القرن العشرين.[4] ولذلك اتجهت نماذج النمو الاقتصادي الى الاهتمام بالاستثمار في البشر من خلال اعطاء الاولوية للتعليم والتدريب والبحث العلمي فضلاً عن الابحاث التي اجريت على الاقتصاد الامريكي ان للتعليم مساهمة مباشرة في زيادة الدخل القومي وذلك من خلال رفع كفاءة وانتاجية الايدي العاملة وقد استخدم (Denison. f .e) دالة الانتاج البسيطة (كوب دوكلاس cob- Douglas) في السنوات (1990_1929) و-1957 (1929) اثبت ان 10% من النمو الاقتصادي في المدة من (1990-1929) ويرجع ذالك الى تحسن مستوى التعليم سواء في زيادة عدد ايام الدراسة اوسنواتها,ونحو 21%من النمو في

(1) محمد علي موسى المعموري , تعزيز التنمية الانسانية الحد الفاصل بين القطاع العام والخاص في توفير وتمويل التعليم العالي , المؤتمر العلمي السابع لكلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد,مجلة العلوم الاقتصادية ,23 تشرين الثاني ,2005,ص121

(2) Charles Fadel,Global Lead, ( Education And Economic Growth: From The 19 The To The 20 St Century ) , Cisco Systems, ,P:5 ,Www .Cisco.Com

(3) Daniela- Manuala Danacica, Lucian Beiascu Fanculty Of Economics And Business Administration , Constantin Brancusi University Of Targu - Jiu :The Interactive Causality Between Higher Between Higher Education And Economic Growth In Romanina :P:1

(4) عبد الله بن محمد المالكي,وسليمان بن عبيد (التعليم والنمو في المملكة العربية السعودية) مصدر سابق,ص

المدة من (1929-1957) يرجع الى تاثير التعليم ايضا .[1] اما الدراسة التي قام بها شولتز(t .w. Schultz) اذ اثبت ان 20% من النمو في المدة من(1929-1957) في الولايات الامريكية تعود الى تحسن مستوى التعليم كما قارن الزيادة التي حصلت في النفقات التعليمية بالزيادة في عوائد الافراد المتمثلة بكمية الاجور وقارن كمية الاجور بالزيادة حصلت بالدخل القومي لمعرفة مدى اسهام التعليم في النمو الاقتصادي والدخل القومي .([2]) وهناك عدة نماذج توضح اسهام للتعليم بالنمو ومنذ ظهور أموذج روبرت لوكس Robert Lucas عام 1988 واتعليم يحظى باهتمام بالغ الاهمية من قبل المعنين بدراسة النمو الاقتصادي اذ اكد في أنموذجهُ أن التعليم يخرق احد اهم اسس نظرية النمو الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية الحديثة المتمثلة بانموذج Solow وهو قانون تناقص العوائد اذ ان التعليم بنمو بمعدلات ثابتة او متزايدة وفقا لهذا الانموذج .[3]

اما أنموذج ( r. m. Solow) فقد كشف من خلاله عن اهمية العوامل الاخرى( المتبقية ) في زيادة الانتاج غير راس المال والعمل ويمثل التعليم والمعرفة والتقدم التكنولوجي .[4] اما بالنسبة لاقتصاديات التعليم فقد اكدت عليها المدرسة لكلاسيكية على يد (آدم سمث ) في كتابه (ثروة الامم) إذ أوضح فيه أهمية التعليم لكونه العنصر الفعال والمؤثر بشكل مباشر في تكوين راس المال البشري , وأكد على ان العوامل التي تتصل بالجهود والمهارات التي تتعلق بالانسان ويعدها القوى الاساسية الدافعة للتنمية الاقتصادية .[5] أما (فيشر) فقد ادخل مصطلح راس المال البشري ضمن مفهوم راس المال البشري اذ عد رأس المال البشري بأنه أي شئ يدر تيار من الدخل عبرمدة ممتدة من الزمن [6] امابيجو فقد عد التعليم استثمارا يعود بمعدل فائدة يمثل انتاج انتاج اضافي يزيد كثيرا عن المعدل الاعتيادي للفائدة الناجمة عن استثمار راس المال في

---

([1]) صندوق النقد العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي, تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية,وقائع ندوة الامارات العربية المتحدة ,1998,ص38

([2]) عبد الله الدائم ,(التخطيط التربوي ),اصوله واساليبة الفنية وتطبيقاتة في البلاد العربية ,دار العلم للملايين,بيروت ,ط3 1977. ص317.

([3]) ابراهيم أديب إبراهيم (استخدام نموذج تصحيح الخطأ لبيانات جدولية اثر التعليم في النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية والمتقدمة في المدة تصحيح الخطأ لبيانات جدولية اثر التعليم في النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية والمتقدمة في المدة -2003 1980, اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد,جامعة الموصل,2009,ص20.

(4) Florian Schutt ,the Importance of human capital for EconomicGrowth, lwlm-imstitute for world Economics and international management ,universitat Breman ,2003,p 6

(5) عصام يوسف احمد شناق :العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الاردن ,رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة المستنصرية , 1998 , ص25

(6) جميل مصدق حبيب ,التعليم والتنمية الاقتصادية , منشورات وزارة التعليم العالي والاعلام ,دار الرشيد ,العراق ,1981 , ص42,

المكائن والمعدات.[1] ويرى شولتز وغيره ان الانفاق على التعليم هو نوع من الاستثمار الجيد وان التعليم يمثل القناة الرئيسة لزيادة وتحسين القدرة على المستوى القومي وتعد دراسات شولتز ودينسون وميللر في الولايات المتحدة من أن مايقارب 36-70% من الزيادة في الدخل القومي خلال المدة بين (1929-1957) تعزى الى تعليم العمال وابدت دراسات اخرى هذه النتيجة العامة اذ حصلت على مايقارب 50% من الزيادة في الدخل القومي للسنوات -1961 1911 ترجع الى مستوى التعليم ودراسة ثالثة ذهبت الى نسبة 42 % لذا فان كل الدراسات تجتمع على ان التعليم يرفع مستوى الانتاجية ويسهم بفعالية بزيادة الدخل القومي . فالتعليم هو وسيلة لتنمية للقوى البشرية التي تصنع التنمية وتحدد معالمها [2] .

ان المؤسسات لن تأتي بنتائج ايجابية او تسهم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مالم تقوم بتخطيط انشطتها جيدا فالتخطيط التربوي يربط سياسة التوسع في التعليم بحاجات التنمية كما يربط التعليم والتنمية بالقوى العاملة من خلال مايسمى بتخطيط القوى العاملة فتخطيط القوى العاملة بحسب المستويات التعليمية وتقدير احتياجات القوى العاملة هو الذي يوجه التعليم من حيث تحقيق الموازنة المستمرة بين حاجات التنمية من القوى العاملة ومايعرضه جهاز التعليم .[3]

ويعد الفريد مارشال (Alfred Marshall) من الاقتصادين الذين عاصروا مدة التغيرات في فنون الانتاج في مطلع القرن العشرين فقد اكد على الدور الاساسي الذي يؤديه الانسان في انتاج السلع ونمو الانتاج وتطوره واهمية التعليم في رفع انتاجية الفرد وزيادة النمو الاقتصادي وقد تزايد الاهتمام بدور التعليم من قبل العديد من المهتمين في الاقتصاد في الانفاق في البلدان النامية والمتقدمة .[4] وعلى هذا الاساس يلعب التعليم دورا مهماً في تطوير المجتمع والارتقاء به حضاريا لتصبح مؤسسات التعليم العالي فيه موطنا للفكر الإنساني ومصدرا لتنمية الموارد البشرية من خلال تحسين المعرفة وقابلية الموارد البشرية والإبداع والابتكار والمساهمة في المعرفة الكونية على أسس التكافؤ وترسيخ الأصالة وتطويرها والنهوض بها إلى المستوى المعاصر .[5] فالتعليم يؤدي الى زيادة ثروات الأفراد والمجتمع وله دور كبير في تحقيق الكثير

---

(1) احمد عبد الخالق : دراسات في اقتصاديات التعليم ,جامعة المنصورة ,ط1 ,بدون سنة نشر ,ص25

(2) سوسن شاكر الجلبي :اثر التعليم في التنمية البشرية ,بيت الحكمة ,ط1 , بغداد ,2000 ,ص382

(3 ) سهيل حمدان :اقتصاديات التعليم تكلفة العائد وعائداته ,ط1 , مؤسسة رسلان , دمشق سوريا ,2002 ,ص26

(4) Francis teal , higher education and economic development in Africa areview of channels and interaction centre for the study of African economic university of oxford auhust , 2010, p:8

(5) سعد بن محمد الربيعي ,(التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وافاق المستقبل ),مصدر سابق ,ص226

من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية بصورة عامة وفي تكوين راس المال البشري بصورة خاصة مما دفع الاقتصاديين الى الاهتمام بالتعليم لعدة عوامل اهمها : [1]

1- التركيز المتزايد على التنمية الاقتصادية .

ان البنية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد تركز على التعليم كونه يشكل جزءا مهما في تقيم عملية التنمية الشاملة وفيها يعد الإنسان هو القوة الدافعة لعجلة التنمية والمستفيد النهائي ويسهم في النهوض بقطاع التعليم اذ يرتبط التطور الاقتصادي بالتطور التعليمي ارتباطا وثيقا يجعله متغيرا تابعا له وفي ذلك الوقت بدا الاهتمام المتزايد يدور التعليم في النمو الاقتصادي ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى ان التعليم يمكن أن يؤدي إلى وظيفته بوسائل متعددة منها .

أ- تنمية مواهب الأفراد ومساعدتهم في تهيئة سبل التفكير الموضوعي في مختلف الوسائل ,وزيادة قدرتهم على الخلق والابتكار .

ب- تحفيز الإفراد لتحقيق التقدم , ويجعل النفوس والعقول أكثر استعدادا لتقبل التغير والرغبة فيه , ان الإرادة الحرة الواعية التي هي محصلة التعليم والتثقيف تعد الركيزة الأساسية في إحداث التنمية .

ح-يعد التعليم أحد القوى لتحرير الافراد والجماعات فهو يزيد من طموح الافراد ويدفعهم الى الصعود في السلم الاجتماعي ويساعد الجماعات والفئات المحرومة من الحقوق الاجتماعية على الاتحام ببقية الجماعات الموجودة في المجتمع والمطالبة بتحسين او ضاعهم الاجتماعية .

ء-ان للتعليم اثآر فاعلاً في تطوير دور المراة في المجتمع من خلال دخولها مجالات العمل واستقلالها المادي ومساهمتها في البناء والتقدم سواء من خلال تعليمهنُ المباشر أو من خلال مايقوم به التعليم على جعل افراد المجتمع كافة على تقبل دور المراة كعضو فاعل ومؤثر في المجتمع .

2:- تزايد الانفاق على التعليم :-

شهد العالم توسعا في القطاع التعليمي والتربوي تبعه تزايد في الانفاق على هذا القطاع في شتى البلدان العالمية من الموازنة العامة للدولة من الدخل القومي وزيادة الاعباء الواقعة على كاهل الدولة والافراد معا ,الامر الذي دعا الى البحث عن الفائدة الاقتصادية والاجتماعية من

(1) Ditimi Amassoma ,Investment In Human capital and Economic Growth in Nigeria using a causalit approach , p; 117

هذه الاموال كما دعى الى الموازنة بين عائدات التعليم الاقتصادية من جانب وعائدات الاموال التي تستثمر في المشروعات المختلفة من جانب آخر من اجل الوصول الى اكبر عائد ممكن باقل التكاليف .[1]

3-عجز البلدان عن القيام بالاعباء التعليمية كافة :

نتيجة التوسع في أعداد الطلبة لقد ارتفع عدد الطلبة على سبيل المثال في مختلف مراحل التعليم العالي في البلدان العربية من 896 الف طالب 1975 الى 2.179 مليون طالب عام 1987وفي عام 1991 وصل الى 2.279 مليون طالب .[2]

4-البحث عن مصادر التمويل: ان التضخم الهائل في النفقات والتزايد الكبير في اعداد الطلبة اظهر الحاجة الى البحث عن مصادر التمويل المختلفة التي يمكن ان تغذي التعليم وتسد نفقاته وحاجاته المتزايدة باستمرار وعن البحث افضل السبل الممكنة لتوزيع أعباء التعليم المالية بين الموازنة العامة لدولة والهيئات الخاصة بين السلطة المركزية والمحلية , الامر الذي تمخض عنه ظهور حقل كبير لدراسة التعليم من هذا الجانب الا وهو جانب تمويل التعليم .[3]

5-الاهمية المتصاعدة لدور العنصر البشري :

ان النظريات الاقتصادية الحديثة في الفكر الاقتصادي تؤكد الآن اكثر من أي وقت مضى على دور واهمية العنصر البشري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما بعد الدراسات المختلفة التي وضحت خصائص هذا العنصر والمكانه التي يحتلها بين عناصر الانتاج الاخرى مثل عنصر العمل وراس المال والدور الذي يسهم به لخلق القدرة الكبيرة على انتاج الثروات المادية وتطبيق نتائج البحث العلمي المنظم على مشاكل الانتاج تنظيم المشروعات الاقتصادية ,استنادا الى ماتقدم من اهمية ودور التعليم في التنمية والذي يستهدف تكوين وتنمية راس المال البشري وتصاعد الاهمية باستمرار والتوسع افقيا وعموديا من خلال الدور البارز والمؤثر في نمو الانتاج وتحسنه .[4] عليه فأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية اساس النمو الاقتصادي وان التعليم لايمكن الاستفاده منه دون حسن توجيهه , و اهمية راس المال البشري في تنفيذ خطط التنمية تتضح من خلال تفعيل دور التعليم في التنمية الاقتصادية تعتبر تلك العلاقة عن ارتباط

---

([1]) عبد الله عبد الدائم :التخطيط التربوي اصوله واساليبه الفنية وتطبيقاته ,دار العلم للملاين ,بيروت,1996, ص299

([2]) نافر ايوب محمد علي ( الاهمية التنموية لراس المال البشري,مصدر سابق ,ص10

([3]) داود عبد الجبار احمد, دور السياسه المالية في تعزيز التنميه الانسانيه (الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجا مختارا) مصدر سابق, ص56

([4]) عبد الله عبد الدائم ,التخطيط التربوي اصوله واساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية ,مصدر سابق ,ص299

التعليم مع احتياجات المجتمع اللذين يعدا شرطين ضروريين لنجاح العملية التنموية في أي مجتمع .[1] لذا فان الاستثمار في راس المال البشري له دور فعال في إعداد القوى البشرية المؤهلة لتسير عملية التنمية الاقتصادية وهي من اهم قضايا العصر والاكثر اهمية . ومن خلال ما تقدم في التحليل النظري والتطبيقي اتضح أن هنالك علاقة جدلية مابين التعليم العالي والنمو الاقتصادي اذ ظهر إن التعليم العالي يعد الرافد الأساسي في مجال دعم مسيرة النمو الاقتصادي فضلاً عن ان النمو الاقتصادي يعتبر سندا للتعليم العالي من خلال زيادة إمكانية الدولة في الإنفاق سواء على التعليم اوعلى غيره من المجالات لذا يمكن ان نعبر عن هذه العلاقة الجدلية من خلال الشكل البياني التالي والذي يوضح اثر التعليم العالي في النمو الاقتصادي وعلى زيادة الاقتصادي او بالأحرى تحسين المستوى ألمعاشي فضلاً عن اثر النمو المستدام ودوره في تنشيط قطاع التعليم العالي وكما في الشكل الاتي:-

([1]) حاكم محسن محمد, هدى زوير الدعمي ,التنمية الاقتصادية في العراق ,مشاكل وحلول, مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ,ط 2, العراق ,كربلاء, 2006, ص88

شكل (4)

قنوات تأثير التعليم العالي في النمو الاقتصادي

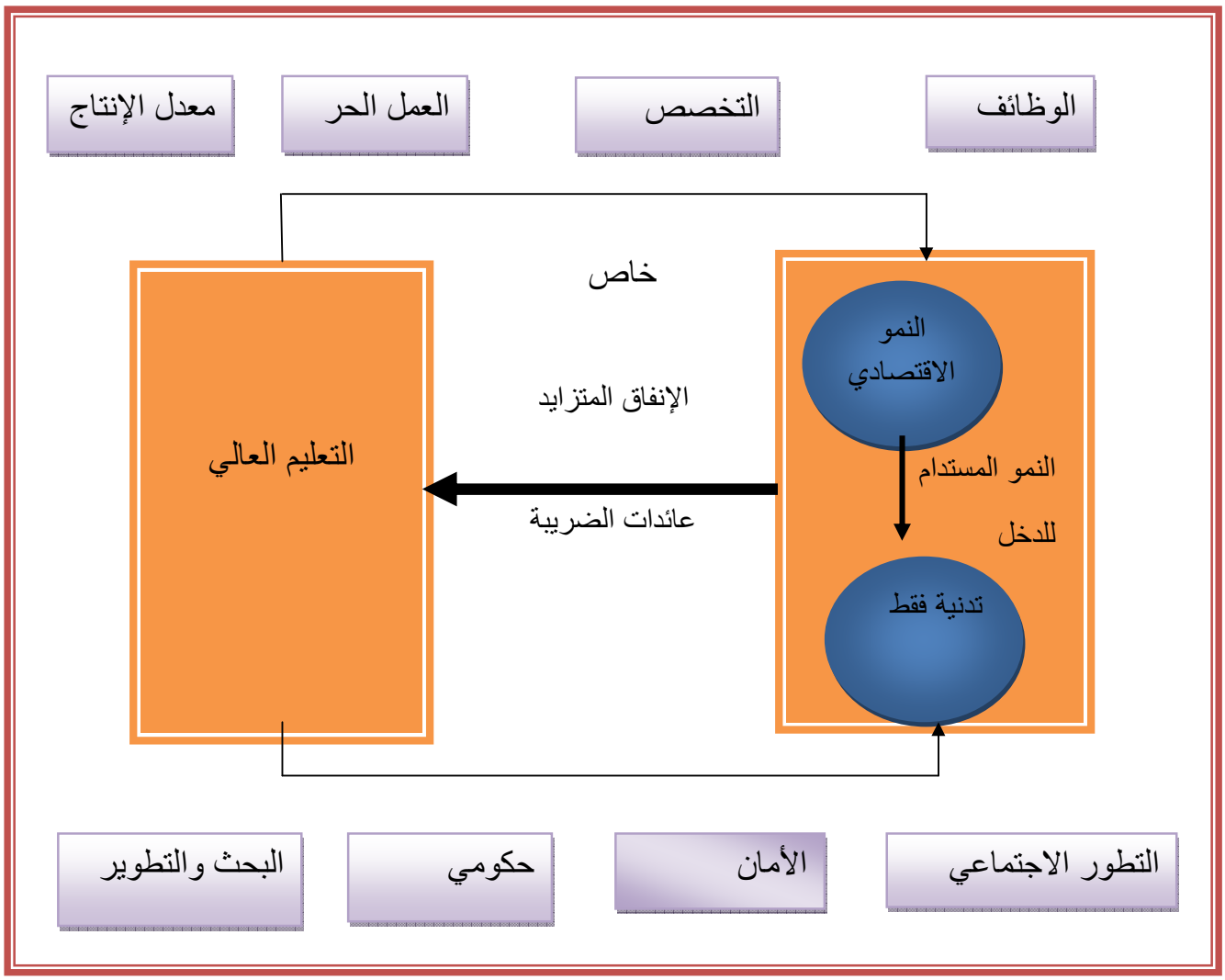


Sources: David Bloom , David Canning & Kevin Chan " Higher Education And Economic Development In Africa" Harvard University , 2005:17

## الدراسات السابقة

سوف يتم استعراض عدداً من الدراسات السابقة من اجل بناء قاعدة رصينة ترتكز عليها هذه الدراسة وتنطلق من حيث انتهى الآخرون, إذ شكلت الدراسات السابقة احد المنابع المهمة التي استفاد منها الباحث لفهم معطيات هذه الدراسة ومتغيراتها, لذلك جرت العادة على قيام الباحثين باستعراض الدراسات السابقة التي أنجزت في الموضوع نفسه أو التي تناولت جزءاً من الموضوع والهدف من استكمال الخطوات للدراسات السابقة هو تغطية الجوانب التي لم تغطيها تلك الدراسات وكذلك تعطي تلك الدراسات تصورا واضحا وبعد نظر في وضع الخطوط العريضة للدراسة ،وقد تم اختيار البعض من هذه الدراسات التي لها صلة بالموضوع ( دور الجامعات في التنمية الاقتصادية) والتي سيتم عرضها حسب التسلسل الزمني.

**اولا:الدراسات العربية:-**

1- داود عبد الجبار احمد (دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الانسانية, الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجاً مختاراً) رسالة مقدمة الى كلية الادراة والاقتصاد جامعة بغداد.2010.

وضحت الدراسة الاهمية الكبيرة التي قامت بها السياسة المالية في العراق كونها الاداة الفعالة في تعزيز التنمية الانسانية من خلال الانفاق على التعليم وخاصة التعليم الجامعي والعالي والذي يتم تخصيصه من الانفاق الحكومي ,اذ لايترتب عليه عائد اقتصادي بصورة مباشرة .

2- ماهر عزيز عبد الرحمن الحبيب (علاقة الاستثمار في قطاع التعليم في التنمية الاقتصادية لبلدان عربية مختارة للمدة (1985-2001)) رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد. 2006.

تهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على التعليم احد العوامل الكثيرة التي تؤثر في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ويتحقق ذلك بأساليب متعددة، واخذ التعليم مفهوماً جديداً وابعاداً اكثر عمقاً لمسايرة التحولات في الميادين العلمية والتكنولوجية، فلم يعد التعليم خدمة تقدمها الدولة للمواطنين كحق لهم، بل اصبح الافراد ينظرون اليه على انه عملية انتاجية واستثمارية تساهم في بناء راس مال جديد اطلق عليه راس المال البشري تمييزا له عن راس المال المادي الا انه اغزر انتاجاً واعلى عائداً، مما يتوجب فهم خصوصية الاستثمار في هذا القطاع من خلال توجيه

الاستثمارات لأجل رفع من كفاءة قطاع التعليم من اجل الوصول الى عملية النمو الاقتصادي وبما يسهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

3- صلاح مهدي البيرماني,سوسن علي الجدة,حالوب كاظم معله, قياس اثر التعليم العالي على بعض المؤشرات التنموية في العراق للمدة (1970-1998) ,مجلة كلية الادارة والاقتصاد,المستنصرية العدد التاسع والثلاثون,2002 .

تكشف هذه الدراسة أن التعليم العالي في العراق وخلال المدة (1970-1998) لم يكن له إسهامات فاعلة في التنمية الاقتصادية . واكدت على أن التعليم والبحث العلمي العامل الحاسم الاكثر اهمية في عملية التنمية الاقتصادية ولابد من تطور الموارد البشرية الى جانب الموارد المادية من خلال رفع مستواها التعليمي والثقافي.

**ثانياً:الدراسات الاجنبية:-**

1-David Bloom, David Canning & Kevin Chan " HigheR Education and Economic Development In Africa" Harvard University ,2005.

تهدف الدراسة اعلاه ان هنالك علاقة جدلية ما بين التعليم العالي والنمو الاقتصادي وان التعليم يعتبر الرافد الاساسي في مجال دعم مسيرة النمو الاقتصادي ,فضلا عن ان النمو الاقتصادي يعد سنداً للتعليم العالي من خلال زيادة امكانية الدولة في الانفاق على التعليم في كافة مراحله.

2-Ceyde Zsoy (PhD) ,The Contribution of Higher Education to economic Development,8$^{th}$Global Conference on Business & Economics Anadolu University ,Eskisehiir,TURKEY,Florence,Italy,2008.

تفرض الدراسة ان مساهمة التعليم العالي في التنمية الاقتصادية تم من خلال عدة وظائف وهي (يساهم التعليم العالي في النمو الاقتصادي من خلال (انتاج المعرفة) وهذا يحدث بشكل واسع في الجامعات الكبرى من خلال أعضاء الهيأة التدريسية والطلاب تقدماً في الابحاث العلمية والانشطة الابداعية ,(وتساهم الكليات والجامعات في تحقيق النمو من خلال (نشر المعرفة) عن طريق الانشطة التي تقوم بها الأساتذة ,الطلاب,الموظفين داخل كلياتهم. وكذلك (نقل المعرفة) من خلال الابحاث العلمية ).

# المقدمة

تمارس الجامعات كمؤسسة علمية وبحثية دورا اساسيا في عملية التنمية الاقتصادية ويتمثل هذا الدور من خلال رفدها بقوة العمل الماهرة والمدربة فضلا عن اكتشاف طرق واساليب انتاجية جديدة تكون رافداً اساسيا للعملية الانتاجية وفي المجالات كافة.

ومن الملاحظ أن البلدان المتقدمة قد اولت اهتماما متزايدا للتعليم في كافة المجالات ولاسيما الجامعي منه والذي يمكن ملاحظة من خلال معدلات الانفاق على التعليم فيها وعدد مراكز البحوث المرتبطة بالجامعات فضلا عن أعداد براءات الاختراع وغيرها مما يسهم في بناء قاعدة علمية وتكنولوجية تعمل باستمرار على ديمومة التنمية الاقتصادية ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية وقد اتسعت الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية في مجال التطور الاقتصادي بسبب ضعف الاهتمام بالتعليم في الدول النامية وافتقارها الى الملاكات المتخصصة والمدربة. ومن الملاحظ ان بعض البلدان تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي بشكل سريع بينما ألت بلدان اخرى الى التخلف والركود, وقد تبين أن الموارد الطبيعية ليست مسؤولةً عن هذا التباين اذ ان بعض البلدان لاتمتلك الاالشيء القليل من الموارد الطبيعية لكنها استطاعت ان تحقق معدلات نمو متقدمه في حين هناك دول اخرى غنية بالموارد الطبيعية, الى انها فقيرة ولم تحقق معدلات نمو متقدمه, وهذا يعني بان قوة العمل المدربة والماهرة تعد محددا اساسيا في التنميه وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

وعلى ضوء ذلك فان مهمة الكثير من الجامعات في مختلف بلدان العالم رفد عملية التنميه بالعناصر المدربة والكفوءة والتي تعمل على زيادة الانتاج والانتاجية والتي تنعكس على الزيادة في مستوى الدخل القومي والفردي والذي ينعكس على الانفاق وتطوير التعليم ولاسيما التعليم العالي محل الدراسة لذا فان هناك اثرآ متبادلآ بين الجامعات والتنمية الاقتصادية فاحدهما يؤثر بالاخر ويتاثر به لذا فان هذه الدراسة جاءت لبيان اهمية الجامعات في التنمية الاقتصاديه وفي عينه من الدول استنادا لذلك لابد من اعادة النظر بواقع الجامعات ومحاولة تقويم أدائها وربطها بالشكل الفاعل بالنشاط الاقتصادي على المستوين العام والخاص لاجل ماتقدم تم تقسيم البحث وفقا للفصول الاتية .

## اولا:- مشكلة الدراسة

ان عدم الاهتمام بالتعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص في البلدان الناميه ينجم عنه عدم موائمه بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل فضلا عن حدوث خلل في هيكليه قوة العمل والذي ينعكس على متطلبات التنمية الاقتصادية والتي هي في امس الحاجه الى قوة العمل المدربة والماهرة والتي يتطلب ان تواكب عملية التقدم التكنولوجي مما ينعكس على حالة التطور الاقتصادي فتصاب بالتدهور والتراجع ممايعمق الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

## ثانيا:- فرضية الدراسة

هناك علاقة متبادلة بين مخرجات التعليم العالي والتنمية الاقتصادية وان قوة هذه العلاقة تتباين من دولة الى اخرى وحسب درجه الاهتمام بالتعليم في الدول المعنية اذ تكون آكثر وضوحآ في البلدان المتقدمه عن النامية

## ثالثا:- هدف الدراسة

ترمي الدراسة الى:

1- بيان دور الجامعات في التنمية الاقتصادية

2- بيان معوقات ومشاكل التعليم العالي في البلدان عينة الدراسة

3- تحليل التباين للعلاقة بين الانفاق على التعليم والناتج المحلي الاجمالي

4- بيان العلاقة السببية بين الانفاق على التعليم والناتج المحلي الاجمالي

## رابعا:- هيكلية الدراسة

لتناول الدراسة بشكل مفصل تم تقسيمها الى اربعة فصول اهتم الاول بالاطار المفاهيمي عن الجامعة والبحث العلمي فيما اشار الثاني الى الجامعة وحاضنات الاعمال,وانصرف الثالث دراسة واقع وآفاق التعليم على مستوى دول العينة, اما الرابع فقد تناول أنموذج قياسي وتحليل العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في دول العينة.

## خامسا:-منهجية الدراسة.

تم الاعتماد على الدراسات النظرية والجداول الموضحة لواقع حال النمو الاقتصادي وتطور الجامعات في بلدي الدراسة فضلا عن أعتمادنا الاطار التطبيقي الذي تضمن دورين الاول استند على واقع البيانات المتوفرة , أما الثاني تضمن أستخدام الدراسة القياسية في هذا الجانب .

# الفصل الثاني

## الجامعة وحاضنات الاعمال والجودة الشاملة في التعليم العالي

### تمهيد

أحتلت الصناعات الصغيرة موقعا مهما بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم وفي مختلف درجات تطورها ولقد انصب أهتمام الاقتصادين سابقا على الصناعات الكبيرة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية أما الصناعات الصغيرة فيعد الاهتمام بها حديثا نسبيا.
معلوم لدى الباحثين ان الجامعات منذ اتسع افقها وامتدت معطياتها وبحوثها سواء أكانت تطبيقية او نظرية الى الكيانات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وكل حسب اختصاصة .
وهذا الفصل تم استعراض الممارسات الممتدة خارج نطاقها وضمن سياق المبحثين التاليين .

### المبحث الاول .- الجامعة وحاضنات الاعمال.

### المبحث الثاني :- الجودة الشاملة في التعليم

# المبحث الاول
# الجامعة وحاضنات الأعمال

**أولا :- مفهوم حاضنات الاعمال .**

تعد حاضنات الإعمال إحدى الآليات الحديثة الخاصة بدعم منشأة الأعمال والصناعات الصغيرة وتعرف الحاضنات بأنها بيئة واطر متكاملة من المكان والمهارات والتجهيزات والتسهيلات والخدمات والتنظيم ,مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في ادارة وتنمية المنشأة الجديدة ورعايتها مدة محددة وهي تمثل نمط جديد من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة او المبدعين الذين تنقصهم الإمكانات لتطوير ابحاثهم وتسويقها وفي المقابل تتميز مراكز الابتكار بانها مبادرات لبناء القدرات تقوم على خطط للاحتضان . [1]

ان مفهوم حاضنات الأعمال مستمد من الحاضنة التي يوضع بها الاطفال المولودين قبل اكتمال مدة حملهم وهم بحالة ضعيفة من أجل لتقويتهم حتى يستطيعوا التأقلم مع بعض الصعوبات الناشئة عن الظروف المحيطة بهم اذ تقدم حاضنات الاعمال الدعم المالي والفني للمشروعات الصغيرة لمساعدتها في التغلب على المشاكل التي يمكن ان تؤدي الى فشلها . [2] ان حاضنات الاعمال هي منظومة متكاملة من الخدمات تعد كل مشروع صغير وليد يحتاج الى الرعاية والاهتمام الشامل فهي مكان محدد يعمل على استضافة المشروعات الصغيرة التي نتخوف من عدم نجاحها في السوق وتوفير البيئة المناسبة لكي تصل الى مرحلة النضج والاستقرار من خلال اقامة العلاقات والروابط مع كل عناصر الانتاج .[3] وتعود نشأة هذه الفكرة الى بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين في كل من الولايات المتحدة الامريكية , والمانيا وايطاليا والمكسيك كأسلوب من اساليب التنمية الاقتصادية وخلق الوظائف والحد من البطالة ثم انتشرت في الدول النامية في عقد التسعينات وبدأت عمليات البحث عن اليات جديدة فعالة من اجل مواجهة الأوضاع الاقتصادية وسياسات السوق المفتوح وبدأت قطاعات الأعمال باقتصاديات السوق توفر عمالة مدربة ولإدخالها الى سوق العمل لذا وبسبب ارتفاع البطالة بين الشباب المتعلم وندرة فرص العمل المناسبة للأعداد الضخمة وصعوبة الحصول على التمويل اللازم لهذه المؤسسات اوجب البحث عن آلية تساعد ليس فقط في خلق فرص عمل جديدة بل رفع

---

([1]) هدى زوير الدعمي ,عدنان داود العذاري :الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية ,مصدر سابق ,ص106

([2]) نبيل محمد شلبي : نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية ,ورقة عمل مقدمة الى ندوة واقع ومشكلات المنشأة الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ,غرفة التجارة والصناعة في المنطقة الشرقية السعودية 2004,ص3

([3]) سعدون محمود الربيعي,ناظم جواد الزيدي,حاضنات الاعمال والحاضنات التكنولوجية, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد , المجلد (13) ,العدد (47) ,2007 ,ص159

الاقتصاد وتنشيط عمليات التكنولوجيا .[1] لذا فان أليات عمل حاضنات الاعمال سيما حاضنات التكنولوجيا تأتي في مقدمة الحلول العملية التي قامت العديد من الدول الصناعية المتقدمة بتوظيفها .

ولقد اثار مصطلح حاضنات الاعمال (Business incubators) نقاشا وجدلا بين المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية سواء اكانوا أفراد ام مؤسسات وتعد مبادرات الاحتضان من ادوات سياسة التنمية الاقتصادية التي نشأت في مدة زمنية قريبة والذي انعكس على ندرة التحليلات الاقتصادية الدقيقة لحاضنات الاعمال الى الوقت الحالي , وبذلك كانت التعاريف مختلفة فهي لاتخرج عن المهمة الاساسية المتمثلة في توفير البيئة السليمة لتأسيس وعمل المشاريع الصغيرة .[2] ويمكن تعريف الحاضنات بأنها (عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الاعمال خاصة تلك المشروعات او منشأت الاعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس اوالانشاء وبداية النشاط لكي تتمكن من البقاء والنمو في مرحلة بداية النشاط Start up period وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات اللازمة الأخرى.[3]

كما عرفها بعض الاقتصاديين بأنها (عبارة عن مؤسسة صغيرة تملك تسهيلات دقيقة وبأدارة بسيطة تقوم بتوفير مكمن عمل وتسهيلات وعلاقات مابين الشركات الصغيرة التي تحتضنها وتقدم الدعم والخدمات لتلك الشركات التقنية والتجارية باسعار وايجارات بسيطة وبحزمة متكاملة .[4] وفي عام 1992 سعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (Escaw) بالتعاون مع برنامج اللامم المتحدة (Undp) يشاركهم عدداً من المؤسسات الاقليمية والمحلية لتوضيح مفهوم الحاضنات ودورها كآلية ناجحة ذات اهداف محددة ومتطلبات بسيطة جدا اذ عرفت بأنها ( مؤسسة قائمة لها كيان قانوني ولها علاقة مباشرة بالرياديين الذين يرغبون باقامة مؤسسات تستهدف تقديم حزمة متكاملة من الخدمات والاستشارات والاليات الساندة بهدف تجاوز كل الصعوبات المرافقة لمرحلة الانطلاق .[5] وفي ظل ماتم عرضة سابقا يتفق الباحث مع التعريف السابق.

ان حاضنات الاعمال هو نظام له مدخلاته ومخرجاته وعلى الشكل التالي .

---

([1]) كاظم احمد حمادة البطاط : تفعيل الصناعات الصغيرة في العراق , مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية 2005,ص3

([2]) امل سلمان حسن الدليمي , تجارب مختارة ,رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية ,2006,ص13 مصدر سابق,ص13

([3]) احمد صالح الحناوي ,واخرون :حاضنات الاعمال فرصة جديدة للاستثمار , واليات لدعم منشاة الاعمال الصغيرة ,ط1 ,الدار الجامعية ,بيروت ,2001,ص5

([4])فلاح سعيد جبر : حاضنات الاعمال اداة للتنمية العربية ,مجلة دراسات اقتصادية ,العدد 2 ,السنة الثانية ,2006,ص41

([5]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : حاضنات الاعمال التكنولوجية ,نيويورك 1995,ص2

الشكل (4)

مدخلات ومخرجات حاضنات الاعمال

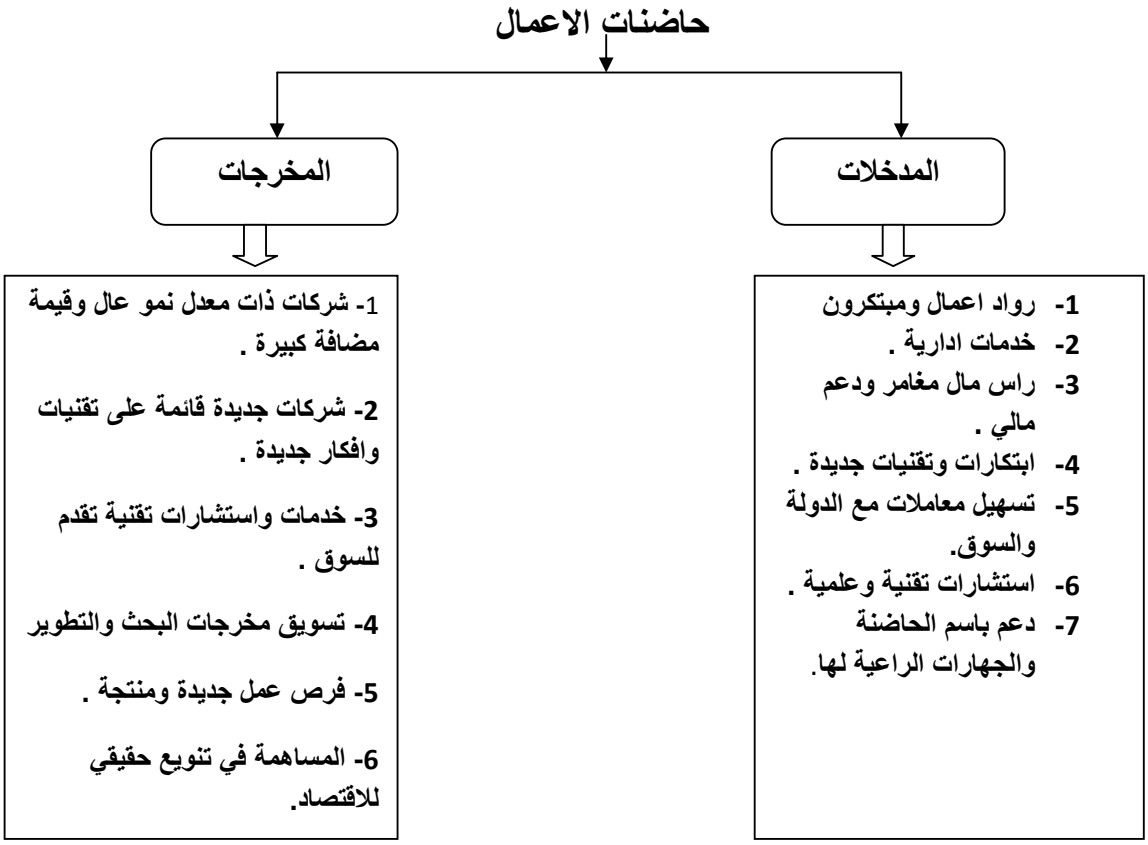


المصدر: امل سلمان حسن الدليمي : حاضنات الاعمال التكنولوجية (تجارب مختارة ,رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية ,2006,ص13

وهنالك فروقآ بين كل من حاضنات الاعمال ومراكز الاعمال يمكن توضحيها كالاتي.([1])

**الحاضنات:-**

1- تخدم القطاعات ذات النمو المرتفع
2- استشارات وتدريب لاخراج المشاريع بعد نجاحها
3- تكاليف عالية
4- نجاحها في عدد المشاريع الناجحة الخارجة منها

([1]) محمد مراياتي : حاضنات التكنولوجية وتنمية الوطن العربي ,مجلة العدد 573 ,الكويت ,2006 ,ص134

5- مشاريع ابداعية جديدة
6- يتم الاشراف عليهامن قبل مركز بحث وتطوير

**مراكز الاعمال:-**

1- عادة ماتخدم جميع الاعمال الصغيرة
2- استشارات عامة وتدريب داخلي وخارجي
3- لاتلزم المشاريع للخروج منها
4- رأس مال استثماري قليل
5- نجاحها تأجير كامل مساحتها مشاريع تقليدية
6- لاتحتاج لمراكز بحث وتطوير

تكلفة الحاضنات عالية لكنها تخدم قطاعات متخصصة سريعة النمو في مراحلها الاولى ومنشأت سريعة التطور .

**ثانيا :- نشأة حاضنات الاعمال .**

لم تكن حاضنات الاعمال التكنولوجية فكرة حديثة بل لها جذور تأريخية كما تباينت المصادر التي اهتمت بموضوع الحاضنات ودورها واهميتها الاقتصادية والمعرفية والتكنولوجية و اهتمت باستعراض تطبيقاتها عبر تجارب طبقت في الدول المتقدمة واخرى نامية فمن الناحية التاريخية الجذور النظرية لها هي الآليات وسائل لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتمثلة بالتجمعات الصناعية وحاضنات الاعمال وغيرها .من الاليات و ترجع البدايات الى نشوء الصناعة في القرن السادس عشر ومانتج عن الثورة الصناعية التي شهدها العصر الكلاسيكي من تطورات بعيدة المدى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية ,ففي المرحلة السابقة للثورة الصناعة بدأت الصناعات الصغيرة يدوياً وتسد حاجة محدودة وبفعل الثورة الصناعية وتحولت طريقة واسلوب التصنيع من النمط اليدوي الى ,النمط الالي واعتماد مبدأ التخصيص وتقسيم العمل وبالتالي زيادة الانتاج وسد الطلب المتنوع والمتزايد .[1] وتعد الدول الصناعية المتقدمة الموطن الاول لظهور حاضنات الاعمال في العالم اذ قام اول مشروع في مركز التصنيع المعروف باسم Batavia في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية عام 1959 عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركاتها التي توقفت عن العمل

([1]) هدى عبد الرضا علي : دور حاضنات الاعمال والمشاريع الصغيرة في مواجهة كلف التحول الى اقتصاد السوق ,رسالة تقدم الى كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة المستنصرية ,2009,ص93

الى مركز للاعمال يتم تأجير وحداته للإفراد الراغبين باقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا وتحولت هذه الفكرة فيما بعد الى مايعرف بالحاضنة .[1] وتوسعت الفكرة في الولايات المتحدة في بداية الثمانينات وتحديدا عام 1984 عندما قامت هيأة المشروعات الصغيرة (SBA) بوضع برنامج تنمية وأقامة عدد من الحاضنات انتشرت في بريطانيا واوربا وكانت تعمل في الولايات المتحدة 20 حاضنة ارتفع عددها عندما أنشأت الجمعية الوطنية لحاضنات الاعمال لتشجيع المبادرون وتقوية الاقتصاد المحلي للولايات وجذب الابتكارات الى الأسواق وتحسين جودة الصناعة المحتضنة .[2] اما في اليابان فقد أنشأت اول حاضنة خلال عام 1982 . واما في بلدان التحول انتشرت في الصين عام 1987 وفي مصر عام 1995 وفي ماليزيا عام 1997 وفي نهاية 1997 قدرت جمعية حاضنات الأعمال الوطنية التي مقرها أمريكا بأن هناك (550) حاضنة حول العالم وعام 2006 كان هناك اكثر من 1400 حاضنة في أمريكا الشمالية وفي عام 1999 وصل العدد الى 800 حاضنة وذلك من خلال أقامة حاضنة في كل أسبوع كمعدل وتمتلك الصين مايقارب (465) حاضنة وكوريا والبرازيل (200) حاضنة لكل منهم اما مصر فتمتلك (10) والبحرين (1) حاضنة والمغرب (2) وتونس (1) حاضنة .[3]

ويمكن توضيح مراحل التطور التاريخي لحاضنات الأعمال التكنولوجية من خلال المخطط (1) والذي يؤشر المراحل الزمنية لتطور أنموذج حاضنات الأعمال التكنولوجية للمدة من(1970-2000) والتي تعكس لنا النشأة والأهمية وتترجم الاهتمام والدور الايجابي لها وان المدة هذه اتسمت بظهور جيلين من الحاضنات وهما .[4]

الجيل الأول:- ظهر في بداية عقد السبعينات ويتمثل بتجمعات الأعمال والتجمعات الصناعية أذ تمثل القاعدة الأساسية لنشأة حاضنات الأعمال وذلك من خلال تفاعلها مع بعضها عبر تقديم حزمة من الخدمات والتسهيلات ما ترتب عليه ظهور حدائق علمية وتجمعات خلال الثمانينات

الجيل الثاني :-ظهر مع بداية عقد التسعينات وسببه تطورات في مجال حاضنات المتخصصة التي برزت في مجالات معينة مثل الحاضنات النوعية وحاضنات مشروعات تكنولوجية وحاضنات مفتوحة بلا حدود .توضح الشكل بالتالي:

---

([1]) نايلة حسن عطار : حاضنات المشروعات الصغيرة فرصة عمل للجميع .صحيفة الاقتصادية الالكترونية ,العدد 4867 2007 ,ص1

(2) NBIA :Techology business incubator performance and practices .u.s.a. .2003.p.4

(3) هدى عبد الرضا علي : دور حاضنات الاعمال والمشاريع الصغيرة في مواجهة كلف التحول الى اقتصاد السوق,مصدر سابق ,ص97

([4]) امل سلمان الدليمي : حاضنات الاعمال التكنولوجية تجارب مختارة ,مصدر سابق ,ص12

## الشكل (2)

## مراحل تطور الحاضنات

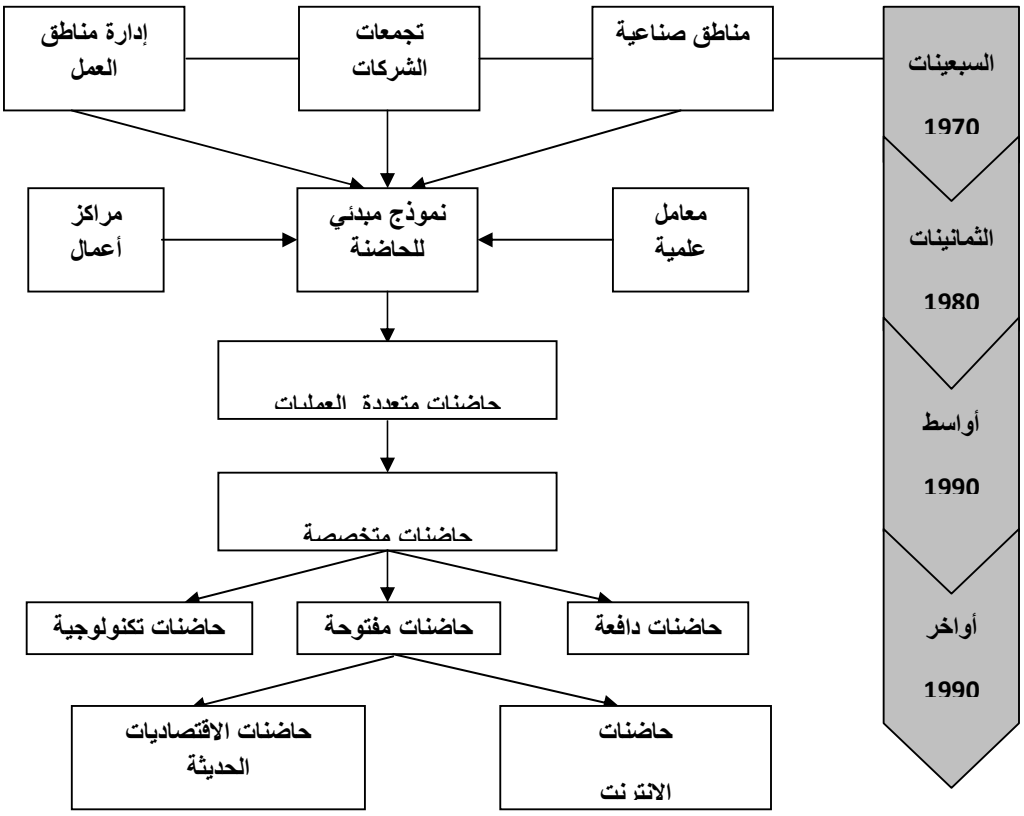


المصدر: كمال كاظم جواد, دور حاضنات الاعمال في تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختارة رسالة مقدمة الى جامعة كربلاء, 76,2007

**ثالثا :-انواع حاضنات الأعمال**

على الرغم من تباين أعداد الحاضنات مابين دول العالم على اختلاف معدلات نموها وبضمنها الدول العربية . إلا أنها تشترك إلى حد ما بتصنيف الحاضنات حسب مجموعة معايير وهي كما يأتي :

**1-من حيث أهدافها. [1]**

أ- حاضنات ربحية :-اذ تقيمها الشركات التمويلية وشركات راس المال المشارك وشركات توظيف الأموال وتقديم الخدمات المالية سيما المشروعات ذات الطبيعة الخاصة او ذات المخاطرة العالية وتنتشر في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وهي حاضنات استثمارية تعتمد أساسا على الربح .

ب- حاضنات غير ربحية :-وهي حاضنات غالبا ماتتبناها الحكومة او المنظمات الدولية والإقليمية لتشجيع وتنمية المشروعات الجديدة لاسيما في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة التي تحقق معدلات نمو مرتفعة في مجال ا لتنمية الاقتصادية والاجتماعية .ونسبة عدد الحاضنات غير ربحية في أمريكية 90% وفي أوربا 70% من حاضنات الأعمال 49% ومنها تقدم خدمات مجانا أو بأقل من اسعار السوق فمعظم الحاضنات تستوفي إيجار اقل من القيمة السوقية السائدة .

**2-من حيث اختصاصها وتصنيفها:**

أ- حاضنات اختصاصية :-وتنقسم إلى عدة أقسام وهي كما يأتي [2]

(1)- الحاضنات التصنيعية : وهي الحاضنات التي وتنشا لتقديم الخدمات والمستلزمات الإنتاجية المادية الى الصناعات الصغيرة ولاسيما في بداية نشؤها للارتقاء بها الى مرحلة العمل التجاري اذ تقدم هذه الحاضنات مختلف الخدمات التي تحتاجها الوحدات الصناعية الصغيرة ابتداء من دراسات الجدوى والتسهيلات الخدمية الى التسويق والصناعة .

(2)- الحاضنات التكنولوجية :تمثل مكانا تتجمع في المشاريع الحديثة للنهوض بها وتهدف لتسويق المعلومة التكنولوجية والعلمية بالتعاقد ودعم الشراكة بين الصناعيين والباحثين مما يساعد بنقل وتوطين التكنولوجيا وتطبيقا البحوث العلمية عبر الاجتماعات والمشاريع الإبداعية .

(3)- الحاضنات البحثية : وهي تمثل حاضنات ذات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث وتهدف إلى تطوير بحوث التدريسيين والاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويرها الى مشروعات

---

([1]) كاظم احمد حمادة الطاط , صفاء عبد الجبار الموسوي ,قياس اتجاة الصناعات الصغيرة في كربلاء لقبول حاضنات الاعمال , بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد ,كربلاء,2007,ص10

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو) حاضنات الاعمال التكنولوجية ,الامم المتحدة ,نيويورك ,ص3

ناجحة من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات وتختص بعمل المؤسسات الصغيرة التي تمتلك مكوناً معرفياً ألا أنها محدودة الموارد المالية والبشرية وتحتاج لاستشارات فنية ومختبرات ومعدات عالية الكلفة , ومن خلال هذه النوعية من الشراكة التكنولوجية الاقتصادية يمكن إعادة تعريف الدور الذي يمكن ان تلعبه المعاهد البحثية والجامعات في عمليات التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر من خلال إنتاج وتسويق التكنولوجيات الجديدة والمتطورة .[1]

(4)- الحاضنات ذات التقانات المتخصصة :وتنحصر مهامها بتطبيقات تكنولوجية معينة كالتكنولوجيات الإحصائية وتكنولوجية المعلومات والبيئة ويطلق عليها حاضنات التقنيات الحيوية.

(5)- الحاضنات الاختصاصيه في الخدمات :وتركز على جذب المشروعات الصغيرة ذات الطابع الخدمي كالسياحة والنشاطات الترفيهية ,والإعلامية, لسد حاجة السوق المحلية.[2]

(6)- حاضنات الأعمال المكتبية : وهي الحاضنات التي تقدم الدعم للمبادرين بتوفير المكاتب المناسبة للتأجير وتبدأ بأسعار زهيدة تجتذب المتاجر ثم تزداد لتصبح مقاربة لآسعار المكاتب خارج الحاضنة كما توفر شبكة من الاستشاريين في المجالات الفنية والإدارية والخدمات المحاسبية والاستشارات القانونية والتجهيزات والمعدات المكتبية ( انترنيت ,فاكس ,طابعة,غرفة اجتماعات مجهزة) [3] وهناك أخرى مختصة بعمل المرأة من اجل تشجيعها ومساندتها في خطواتها الأولى في عالم الأعمال او فئات في مجال الانترنيت او حاضنات ذات أهداف خاصة والتي تخدم فئات معينة بالمجتمعات

(كالحاضنات التي تختص بالرائدات من النساء أو المعوقين وخريجي المعاهد الفنية وحاضنات توجه العناية بالتنمية الريفية .[4]

ب- حاضنات متعددة الاختصاصات وتشمل مايأتي :

- حاضنات الخدمات المتكاملة :وهي الحاضنات التي تقدم مجموعة كاملة من الخدمات (التقنية والاقتصادية ,والإدارية ,والاستشارات ,والتسويقية.....الخ )

---

([1]) نبيل محمد شلبي نموذج لحاضنات تقنية بالمملكة العربية السعودية ,مصدر سابق ,ص5

(2) امل سلمان حسن الدليمي , حاضنات تكنولوجية ,مصدر سابق ,ص16

([3]) كمال كاظم جواد, دور حاضنات الاعمال في تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختارة مصدر سابق, ص76

([4]) هدى عبد الرضا علي ,مصدر سابق ,ص 115

الى هيأة استشارات او التشاور مع مؤسسات مختصة إذ تحصل الوحدات الاقتصادية المنتسبة الى هذة الحاضنة على الميزات الآتية .[1]

- مقر لإدارة الوحدة الاقتصادية تتوفر فيه جميع الاحتياجات الإدارية فضلا عن كون عنوانا لتلك الوحدة الاقتصادية .
- موقع لاقامة العملية الإنتاجية والخدمية وفقا لإمكانية الحاضنة ومساحتها
- العمل الإداري ومستلزماته وتشمل قاعدة استقبال المراجعين وحاسوبا وصندوق بريد وعلاقات مع شبكة المعلومات الدولية
- المعلومات المتعلقة بقوانين الإنتاج كافة وتسجيل الشركات لدى السلطات الحكومية
- استشارات عن الأسواق المتاحة لتصريف المنتجات وتقديم الدراسات الاختصاصية في هذا المجال وفي الولايات المتحدة 47% من الحاضنات غير اختصاصية .

ب-الحاضنات المجزية: او ماتسمى بالافتراضية وتقدم خدمات متكاملة عدا الموقع كما تنتشر في عدد من البلدان كاستراليا ,ايطاليا ,الولايات المتحدة, ويمكن ان تقدم الخدمات بكلفة واطئه وتسمى الحاضنات المجزية كونها لاتمتلك مباني خاصة وأيضا تطلق هذه التسمية على الحاضنات التي تقدم خدماتها للشركات المتخرجة منها .

3:-من حيث الجهات الراعية لها :-

أ- الحاضنات المرتبطة بالحكومة وهي الحاضنات التي تنشأة بدعم من الحكومة او الاجهزة المحلية وتسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى القومي وتحويل البطالة في المجتمع الى قوة اقتصادية قادرة على العمل والإنتاج

ب- الحاضنات المرتبطة بالمؤسسات الكبيرة : تم بناء هذه الحاضنات بهدف تجاوز التكاليف الإدارية المرتفعة والاستفادة من برامج التجديد التكنولوجي .

ت- الحاضنات المرتبطة بالجامعات ومراكز الأبحاث وهي الحاضنات المرتبطة والمنبثقة من الجامعات والمعاهد العليا ولها نفس الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بالحكومة والقطاع الخاص .

([1]) صفاء الموسوي , كاظم الطاط : قياس اتجاة الصناعات الصغيرة في كربلاء ,مصدر سابق ,ص11

4:-من حبث طبيعتها وتصنف الى :-

أ- الحاضنات الدولية :تركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية لهذه الدول النامية وتطوير وتأهيل الشركات القومية للتوسع والاتجاه للأسواق الخارجية وتم ابتكار هذه الحاضنات لمواكبة التطورات الاقتصادية .

ب- الحاضنات الاقليمية :وهي الحاضنات التي تقدم الخدمات لمنطقة جغرافية معينة لتنميتها كما تعمل على استثمار الموارد المحلية من الخامات والطاقات المعطلة في هذه المنطقة.[1]

**رابعا:- المزايا الاقتصادية لإقامة حاضنات الأعمال .**

تلعب حاضنات الأعمال بأنواعها المختلفة عدة ادوار متباينة مبنية على الدور الأساس من خلال كونها وسيلة لدعم المشروعات الجديدة العديمة الخبرة حتى تصبح قادرة على العمل وتصبح منظمة قائمة بمفردها وتقوم حاضنات الأعمال بوظائف أساسية تتمثل بالتمويل وتوفير المكان المناسب وتقديم الخبرة الفنية والتنفيذية والمراقبة فضلا عن الجهود التنسيقية لربط المشروع الجديد بشبكة من المجهزين والخبراء والصناعيين والزبائن المحتملين والمشاركة بالمعرفة .[2] وهناك أدوار للحاضنات في النشاط الاقتصادي تتمثل بالاتي :

**1- دور حاضنات الأعمال في تعزيز النمو المستدام .**

ان دعم المشروعات الصغيرة الجديدة زيادة فرص نجاحها كمثل الوظيفة الأولى للحاضنات وتتم من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي ورعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو والتوصل الى دعم مجتمعي وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة مثل الجودة وقاعدة للمعلومات الفنية والتجارية ويمكن ملاحظة تقديمها خدمات للمشروعات المحيطة بالمشروعات القائمة على التكنولوجيا والمرتبطة بالجامعات ومراكز البحوث والعمل على تغذية المشروعات الصغيرة الوليدة في موقعها .[3]

---

([1]) صفاء الموسوي ,كاظم البطاط : قياس اتجاة الصناعات الصغيرة في كربلاء ,مصدر سابق ,ص11

([2]) حامد كاظم متعب , جواد محسن راضي : الريادية واثرها في الاداء الجامعي المتميز دراسة اختبارية لاراء عينة من القيادات الجامعية في الجامعة القادسية , بحث مقدم الى المؤتمر العربي الثالث العربية التحديات والافاق , جمهورية مصر العربية 2010,ص259,

([3]) عبد السلام ابو قحف , مقدمة في الاعمال ,الاسكندرية ,المكتب الجامعي الحديث,ط3, 2009 ,ص246.

لذا يعد قطاع الصناعات الصغيرة ذا أهمية كبيرة في اقتصاديات جميع الدول لاسيما النامية من خلال الدور الايجابي الذي يسهم بة زيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاج اليها المجتمع ويتبلور الدور الايجابي والمهم لحاضنات الأعمال من خلال مدى تحسين كفاية أداء هذا القطاع وتمكنه من التشابك مع القطاع العام وزيادة الاستثمارات في مجالات البنى التحتية وسد احتياجات السوق المحلية وتوفير فرص عمل جديدة .[1] ويعد التمويل من المحددات الرئيسة لنجاح مبادرات بناء واقامة الحاضنات التكنولوجية وينظر إليه البعض بأنه العمود الفقري في عملية البناء وتتنوع مصادر التمويل بين مصادر داخلية وخارجية الداخلية اذ تمثل الحكومات الوطنية والمنظمات الوطنية والإقليمية اما الخارجية فتمثل الدعم المالي وهو ما تقدمه الحاضنة الى المشروعات والوحدات الإنتاجية كالأتي: [2]

(1) الدعم المالي :- وهوانشاء صناديق تمويل وبشروط ميسرة وضمان قروض البنوك التجارية لمواجهة المخاطرة المرتبطة بالتكنولوجية الحديثة من قبل الحكومة والبنوك التجارية ومؤسسات التمويل .

(2) توفير قاعدة بيانات ومعلومات متخصصة :-مثل تقنيات المستخدمة وكيفية الاستفادة منها والأسواق المستهدفة وكيفية الوصول اليها في المجالات التي تحتاجها المشاريع الصغيرة الداخلة بالحاضنة .

**2-دور حاضنات الأعمال في دعم عملية التنمية الاقتصادية .**

تؤدي الحاضنات الصناعية دورا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال أثارها التنموية على الاقتصاد القومي وعلى المشاريع المحتضنة وأدركت عالميا بأنها اداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي وبكلفة رخيصة لذا تعد المشروعات الإنتاجية والخدمية الصغيرة أهم ركائز عملية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني اذ ان المشاريع تقوم بدفع الضرائب والرسوم وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير وكلها عمليات تدر ايرادات مالية إلى ميزانيات الدول ومن ثم تفيد المجتمع .فضلاً عن دور الحاضنات الذي تلعبه في تقوية أواصر التعاون بين القطاعين العام والخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .[3] ومن الأمثلة على دور الحاضنات في التنمية الاقتصادية للمجتمعات تجربة (ولاية ميريلاند الأمريكية ) اذ أقامت هذه الولاية شبكة من

---

([1]) كمال كاظم جواد , مصدر سابق ,ص85

([2]) هدى عبد الرضا علي ,مصدر سابق ,ص119

([3]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو) مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في بلدان الاعضاء ,الامم المتحدة ,نيويورك ,2003 ,ص26

الحاضنات تتكون من ست حاضنات مختلفة التخصصات بدء العمل على أحدثها في ديسمبر عام 2000 وبعد اقل من عام بدء تشغيل هذه الشبكة وتقدر القيمة الكلية لفرص العمل التي تستطيع ان تخلقها هذه الشبكة مايقارب 2400 فرصة عمل جديدة ودائمة للمواطنين داخل الولاية .[1]

**3-دورالحاضنات في دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية.**

تسهم الحاضنات التكنولوجية في دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية من خلال رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية وتحويلها من مرحلة البحث والتطوير الى مرحلة التنفيذ من خلال إقامة المشاريع الصغيرة وتعظيم دورها التكنولوجي لانها احد اهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدراتها القائمة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة اقل وبذلك تلعب الحاضنات دورا في تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في قطاعات محددة .[2]

الشكل (5)

**العلاقة بين الحاضنة التكنولوجية ومراكز البحوث/الجامعة والصناعة**

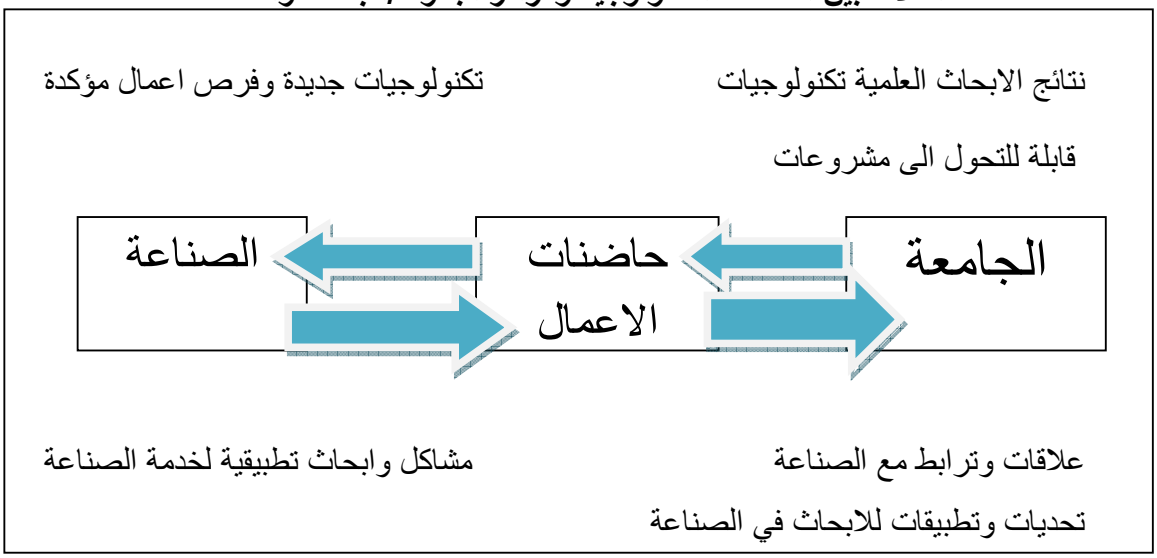


المصدر:مقدمة عن حاضنات الاعمال ,منشور على الموقع الالكتروني

http//www.lsesco.org .ma/pub/arablc.p4

[1] ) كاظم احمد حمادة البطاط ,الحاضنات التكنولوجية ,مدخل جديد لتنمية الصناعات الصغيرة ,مجلة العراقية للعلوم الادارية ,جامعة كربلاء ,كلية الادارة والاقتصاد ,العدد السابع والثامن ,ص70

[2] ) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو) مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في بلدان الاعضاء ,الامم المتحدة ,مصدر سابق ,ص27

ومن الأمثلة على قدرة الحاضنات في دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية قيام حكومة الكيان الصهيوني بتطوير قطاع التطبيقات والأبحاث التكنولوجيا العالية في مجال التكنولوجيا الحيوية والاتصالات والمعلومات عن طريق حاضنات المشروعات والحدائق الصناعية وارتفعت صادراتها من المنتجات التكنولوجية من0.5 بليون دولار عام 1990 الى 7 بليون دولار عام 1997 والتي تمثل ثلث صادرات الكيان.

**4- حاضنات الاعمال في الجامعة .**

تعد حاضنات الأعمال احدى اهم آليات التواصل بين الجامعات والمراكز البحثية وبين القطاع الصناعي والمجالات التطبيقية فالحاضنات الصناعية يمكنها المساهمة بتعزيز أتصال الجامعة في المجتمع فالعديد من الحاضنات أقامت علاقات تعاون مع الجامعات اومعاهد البحث العلمي التي زودتها بالمختبرات وقواعد البيانات والمعدات الخبراء لذا لاتقتصرالعلاقة على اقتناء سلع راس المال فحسب بل تشمل نقل السلع غير المادية للجامعات ومراكز البحوث الى الواقع التطبيقي.[1] يشغل دعم وتطوير البحث العلمي احد اهم الركائز التي تدفع عجلة التقدم والنمو في جميع القطاعات وتحقيق اهدافهً التنمية وتلعب حاضنات الأعمال او المؤسسات الوسيطة والداعمة والقطاع الخاص دورا بارزا في تحقيق هذه الأهداف من خلال دعمها المتواصل للبحث العلمي في شتى المجالات مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة .ويكون الدعم عن طريق الفرق التجارية والصناعية ومجالسها باعتبارها الجهات المؤسمية المتمثلة في القطاع لذا عليها دعم وتفعيل أنشطة وأساليب البحث العلمي في المجالات كافة مها :

أ- التوسع في التعاون مع الجامعة والتعليم العالي ومراكز البحث العلمي .

ب- على القطاع الخاص أنشاء مراكزآ او مجمعات مستقلة للبحث والتطوير مرتبطة مع الجامعات .

ث- توقيع اتفاقيات للتعاون العلمي مع الجامعات ودعم البحث العلمي .

ج- تعميم النتائج في التعليم العالي على القطاع الخاص للاستفادة منها .

ح- توفير شبكات المعلوماتية والإحصائيات المتكاملة عن حاجة السوق من البحوث الجديدة.

([1]) مقدمة عن حاضنات الاعمال ,منشور عاى الموقع الالكتروني http//www.lsesco.org .ma/pub/arablc.p4

إن قيام حاضنات الأعمال بفتح خطوط الاتصال بين الجامعات والقطاع الصناعي لاستيعاب المعرفة والتكنولوجية الجديدة التي تعد احدى التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة فضلا عن قيام حاضنات الأعمال بتهيئة البيئة المواتية لتسير الأبحاث والمعرفة الى الواقع التطبيقي وتعزيز الاتصال بين الجامعة والقطاع الصناعي ,كما تعد الحاضنات الوسيلة الأفضل في نقل النتائج التكنولوجية العالية ومن ابرز الأدوار التي تمارسها حاضنات الأعمال في هذا المجال مايأتي :

- استثمار الطاقات العلمية والبشرية والمختبرات والورش الموجودة في الجامعات لقاء اجور رمزية مما يمثل استغلالا للطاقات العلمية وتقليلا لتكاليف أنتاج مشاريع الحاضنة كما يمكن التعاقد مع العلماء والباحثين من اجل أعداد البحوث والدراسات لصالح الحاضنة.

- خلق مردودات مالية أضافية للجامعات وذلك من خلال استغلال موجودات الجامعة المادية وغير المادية .

- تنمية الطاقات الإبداعية لدى الطلبة الجامعين من خلال التعاقد معهم وتشغيلهم للعمل الجزئي في الحاضنات مما يوفر لهم دخولا أضافية وتطورا لقدراتهم من خلال الممارسة الفعلية المكملة للدراسة الأكاديمية .

- تسويق التكنولوجيا الجامعية من الممكن أن تكون حاضنات الأعمال وسيلة دعائية للجامعة اذ تقوم بتسويق التكنولوجيا والابتكارات إلى المحيط الاقتصادي مما يعزز من دور الجامعة في المجتمع .

- استثمار وتطوير البحث العلمي تعد الحاضنات إحدى وسائل تنمية وتطوير البحوث العلمية في الجامعات وذلك من خلال استخدامها للورش والطاقات العلمية الموجودة في الجامعة اذ ان اغلب الحاضنات الاختصاصية تتركز داخل الجامعات او في المناطق القريبة منها .

# المبحث الثاني

# الجودة الشاملة في الجامعات

**اولا:- مفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي** .Concept of the Quality in Education

شهد التعليم الجامعي اهتمام كبير على مختلف المستويات في دول العالم كافة فضلا عن انه يشهد تطورا مستمرا نحو الافضل لمواكبة حاجات الافراد والمجتمع وخصائص العصر التعليمي والتقني لذا للتعليم الجامعي الدور المتميز الذي يلبى تقدم المجتمعات وتنميتها وذلك عن طريق اعداد الملاكات والطاقات البشرية الفنية والعلمية والثقافية .

ظهر مفهوم الجودة في الدول الغربية في المجال الاقتصادي خلال عقد الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين واخذ الاهتمام بمفهوم الجودة يتنامي وتتوسع مجالاتة ومفاهيمه وتتفرع طبقا للمجال الذي يطبق فيه والفلسفات الحاكمة للقطاعات التي تشمل منظومة الجودة.[1] والجودة Quality هي كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية Qualities التي يقصد بها طبيعة الشي ودرجة صلاحه .فهي تعني امداد المستهلك بما يحتاج اليه من سلع وخدمات ذات خصائص وسمات تعني بمتطلباتة وحاجاته وتوقعاته في الوقت الذي يريده وبسعر مقبول يلائمه وهي بذلك تبنفي المنتج خلال انشطة متداخله متكاملة يشارك في صنعها جميع العاملين على مستوياتها كافة سواء كانوا مديرين اومخططين او مراجعين فهي عمل الجميع في المنظمة .[2]

ولقد عرفها ابن منظور في لسان العرب بأن اصلها (جود) والجيد نقيض الردي وجاد الشي جودة ,وجوده أي صار جيدا , وجاد الشي ,أي اتى بالجيد من القبول والفعل .[3]

ان مفهوم الجودة من المفاهيم التي يعتريها بعض الغموض ويختلف مفهومها من سياق الى اخر اذ لا يوجد إجماع بين المختصين في الجودة على تعريف واضح ومحدد على اعتبار ان الجودة مرتبطة بمتطلبات وتوقعات المستفيدين منها وهي متغيرة وعلى الرغم من اختلاف الخبراء والمختصين على هذا المفهوم الا ان الجميع يتفق الى ان الهدف منها هو ارضاء المستفيد واسعاده لذا فالفهم الحقيقي لمفهوم الجودة يعد احد الركائز الاساسية في تطبيق ونجاح الجودة في المنظمة .[4]

---

([1]) سعيد بن محمد الربيعي : التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وافاق المستقبل ,مصدرسابق ,ص379

(2) سمير كامل الخطيب :ادارة الجودة الشاملة والايزو مدخل معاصر ,مكتبة مصر ودار المرتضى ,بغداد ,2008,ص20

(3) جمال الدين ابن منظور الانصاري :لسان العرب,الجزء الاول ,منشورات دار الكتب العلمية ,بيروت لبنان ,ط1 ,2003 ,ص15

(4) جانيس اوكارو : ترجمة سهير بسيوني :اصلاح التعليم الجودة الشاملة في هجرية الدراسة ,دار الاحمدي ,2002,ص23

ولقد تعددت التعاريف لهذا المفهوم فقد عرفها قاموس وبستر (Webster) على انها مصطلح عام قابل للتطبيق على اي صفة او خاصية منفردة او شاملة ,ويعرفها قاموس Oxford بأنها درجة التميز او الأفضلية [1] , اما من وجهة نظر روادها فقد عرفها ديمنج (Deming) على انها يجب ان ترضي حاجات المستهلك وقد وضع ديمنج نقاط على هذا التعريف وهي ان الجودة يجب ان تعرف في حدود الزبون وكذلك الجودة لها ابعاد عدة وان درجتها ليست متساوية في كل الاحوال نظر لاعتمادها على متطلبات المستهلك [2] , اما (Feigenbaum) فيرى بان الجودة هي المزيج الكلي لخصائص المنتوج أو الخدمة المتأتية من التسويق والهندسة والتصنيع والصيانة والذي من خلاله سيلبي المنتوج او الخدمة في الاستعمال توقعات المستهلك[3] ويرى (Grosby) ان الجودة هي ( المطابقة للمتطلبات او المواصفات ) وأكد بأنها تنشأ من الوقاية preventative وليس من التصحيح وبانه يمكن قياس مدى تحقيق الجودة من خلال كلف عدم المطابقة [4] اما (Juran) فقد اعطى تعريفه بالاستناد الى مدخل الزبون اذ عرفها بانها (مدى ملائمة المنتج للاستعمال) وان مايميز هذه التعاريف عن التعاريف الاخرى هو التحديد الواضح لإبعاد الجودة من خلال مدةً زمنية معينة او مفهوم معقد التركيب وله مواصفات عديدة.[5] ويعرف (teguchi) الجودة بأنها تفادي الخسارة التي يسببها المنتوج للمجتمع بعد إرساله للمستعمل . ويتضمن ذلك الخسائر الناجمة عن الفشل في تلبية توقعات المستهلك والقصور في تلبية خصائص الاداء والتأثيرات الجانبية الناتجة عن المنتوج كالتلوث والضجيج وغيرها .[6] ومن اشهر تعريفات الجودة هي التعريفات الرسمية التي تصدرعن من منظمات دولية منها تعريف الجمعية الامريكية للجودة بانها (البيئة والخصائص الكلية للمنتوج (خدمة او السلعة ) التي تعكس قدرته على اشباع حاجات صريحة Explicit واخرى ضمنية Lmplicit .[7] اما المنظمة الدولية للمعايير (Iso) فتعرف الجودة بانها (الدرجة التي تشبع فيها الحاجات المتوقعة الظاهرية والضمنية من خلال جملة الخصائص الرئيسية المحددة مسبقا ) وفي التعريف الحديث للجودة وفقا للمواصفة (Iso 9000) اصدر عام 2000 فقد عرفت على

---

([1]) معجم وبستر الجامعي للغة الانكليزية ,مكتبة لبنان ,1988,ص30

([2]) خضير كاظم حمود :ادارة الجودة الشاملة ,مصدر سابق ,ص96.

([3]) عماد ابو الرب ,عيسى قدارة :ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي ,دار صفاء , ط1 , 2010,ص78.

([4]) باسمة محمد باني الزرفي :دور الثقافة التنظيمية في تبني ادارة الجودة الشاملة ,دراسة عينة لاراء من العاملين في الشركة للسمنت الجنوبية معمل سمنت الكوفة ,رسالة تقدمت الى كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الكوفة ,2004, ص41.

([5]) عماد ابو الرب ,عيسى قدارة :ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي ,دار صفاء,ص1 , ,2010,ص79.

([6]) سمير كامل الخطيب ,تطبيق ثوابت Crosby للارتقاء بالجودة في المنظمات العراقية ,المجلة العراقية للعلوم الادارية ,المجلد الرابع ,العدد 14 ,2006 ,ص84.

([7]) نجم عبود نجم ,أدارة الجودة الشاملة في عصر الانترنيت , دار الصفاء ,ط1, 2010,ص35

انها عبارة عن قابلية مجموعة من الخصائص الباطنية تنتج لارضاء المتطلبات ويشير الى ضرورة مطابقة المواصفات الموضوعية للمنتج للزبائن . [1]

اما في لمجال التعليمي فان الاهتمام بمفهوم الجودة ليس حديثا ففي منتصف القرن العشرين سيما الثمانينات تزايد الاهتمام بها بشكل مفاجى من قبل العديد من الدول النامية والمتقدمة بسبب العديد من العوامل التي فرضتها هذه المدة ومن اهمها التغيرات المصاحبة للتطور العلمي والتكنولوجي وزيادة وسائل الاتصال والمعلومات والتي جعلت العالم قرية صغيرة والضغوط الاجتماعية التي طرحتها ظروف العصر (العولمة) .[2] لذا سبق قطاع التجارة والصناعة قطاع التعليم في الاخذ في مفهوم الجودة الشاملة وظل التعليم العالي بشكل خاص خدمة ثقافية جماهيرية ورمز للمسؤلية الاجتماعية والاقتصادية .

وبما ان التعليم هو مدخل اساسي للحاق بركب الحضارة والتكنولوجية حتى اصبح الصراع بين الدول النامية والمتقدمة قائماً على الوصول بالتعليم الى مستويات متقدمة وتقليل الفجوة التعليمية الى حدود معقولة . [3]

ومن هنا تبدو اهمية الجودة في التعليم في عصر العولمة كمدخل اساسي للتميز والقدرة على المنافسة اذ حضيت الجودة بجانب كبير من الاهتمام الى الحد الذي جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر عصر الجودة يعدها احد الركائز الاساسية لمسايرة المتغيرات الدولية والمحلية فقد عرف (زيدان) الجودة بالتعليم بأنها المقدرة على تحقيق رضا المستفيدين ,و تحقيق الاهداف الموضوعية من قبل المؤسسة في ضوء مجموعة من المؤشرات والمعايير .[4]

وعرفت ايضا بأنها ( المؤسسة الجامعية التي تحقق رضا عملائها وتحقق اهدافها كاملة في ضوء مجموعة من المعايير والمؤشرات التي توضع لها).

وينظر اليها البعض الاخر على انها ( ايجابية النظام التعليمي والتحسين الدائم للمنتج التعليمي بواسطة كل فرد من العاملين في المؤسسة التعليمية وفي جميع جوانب التعليمي والتربوي بالمؤسسة التعليمية ).[5] كما يراها اخرون بأنها عملية توثيق البرامج والاجراءات وتطبيق للانظمة واللوائح والتوجهات تهدف الى تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم والارتقاء بمستوى

---

([1]) فليحة رقاد ,قسم جودة الخدمة من وجهة نظر الزبون دراسة حالة مؤسسة البريد والمواصلات ,مذكرة مقدمة الى العلوم التجارية 2007-2008,ص50

([2]) نواف محمد البادي :الجودة الشاملة في التعليم وتطبيقات الايزو ,دار اليلزوري ,الطبعة العربية ,عمان الاردن ,2010,ص17

([3]) سير محمد جاد الرب :جودة الحياة الوظيفية في كنظمات الاعمال العصرية ,مطبعة العشري ,جامعة قناة السويس 2008,ص114

([4]) سعيد بن محمد الربيعي :التعليم العالي في عصر المعرفة ,مصدرسابق ,ص382

([5]) احمد ابراهيم احمد :ادارة التعليمية بين النظرية والتطبيق ,الاسكندرية ,المعارف الحديثة ,ص364

الطلبة في جميع الجوانب العقلية والجسمية والنفسية والاجتماعية والثقافية ولايتحقق ذلك الابأتقان الاعمال وحسن ادارتها .[1]

ومما سبق فان الجودة في مجال التعليم تعني بأنها عملية تطبيق المعايير والخصائص والمواصفات التعليمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى جودة وحدة المنتج التعليمي بواسطة كل فرد من العاملين بالمؤسسات التعليمية وفي جميع جوانب العمل التعليمي والتربوي بالمؤسسة .

ومن اجل تطبيق الجودة في الجامعات والكليات لابد من نشر ثقافة متميزة وسائدة بين العاملين بالمؤسسات التربوية وفي السياسات والمناهج والنظم والعمليات والبنية التحتية من اجل خلق ظروف مؤاتية للابتكار الابداع في ضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيى الطالب لبلوغ المستوى الذي نسعى جميعا لبلوغه جميعها .[2] ومهما تعددت تعريفات الجودة واختلفت الصيغ التي دارت حول تعريف الجودة الشاملة في التعليم الا ان الهدف بقي واحد وهو ضمان اداء جيد في مؤسسات التعليم العالي يشمل كل جوانب العمل بحيث يؤدي في النهاية الى تلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجتهم ويتحقق ذلك من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية والمادية بالمؤسسات التعليمية . لذا فأن مفهوم الجودة الشاملة في التعليم يتحقق من خلال مايأتي .[3]

1- شمول الجودة لجميع مكونات النظام التعليمي (مدخلات ومخرجات )
2- العمل على تحسين نوعية المنتج من النظام التعليمي (المخرجات) بحيث يتلائم مع احتياجات العملاء (المستفيدين من الخدمة التعليمية ) وفقا للمعايير التي وضعها العملاء لهم .
3- مسؤولية كل فرد داخل المؤسسة التعليمية عن جودة عمله مع الاخذ بنظر الاعتبار الثقافة التعليمية وقيم المجتمع .

اما من وجهة نظر الباحثة فانها الجودة التي تفي بمتطلبات المؤسسات التعليمية واحتياجات الطلبة بما يتلائم مع احتياجات سوق العمل .

مما تقدم تتصف الجودة بالشمولية في التعليم فلامعنى للجودة في التعليم مالم تكن شاملة اذ يرتبط مفهوم الجودة اساسا بعمليات بنائية عدة تهدف الى تحسين المنتج النهائي المعتمد على العديد من

---

([1]) ماجد جبار غزاي الفتلاوي ,اثر تطبيق ادارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية , دراسة حالة في كلية التربية –جامعة بابل, رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الكوفة,2006, ص 15

([2]) محمد فوزي العبادي ,يوسف حجيم الطائي :الادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي ,مصدر سابق ,ص135

([3]) صلاح السيد عبدة رمضان :تطوير نظام اعداد المعلم بكليات التربية في سلطنة عمان في ضوء معايير الجودة مجلة كلية التربية ,جامعة الزقازيق ,المجلد1,العدد60,2005,ص221

المدخلات المشاركة في انتاجة وارتباط الجودة بالشمولية في التعليم الجامعي بشكل خاص يعبر عن طبيعة الدورالوظيفي التي على الجامعة ان تقوم بها كونها قمة الهرم الوظيفي واحدى اهم مؤسات المسؤلة عن تطوير المجتمع وتنميتة لذا يجب على الجامعة ان تاخذ الجودة في كل مكوناتها داخل الجامعة وخارجها .[1]

## ثانيا- التطور التاريخي لمفهوم الجودة في التعليم .

ان الحديث عن موضوع الجودة والموقع الاستراتيجي المتقدم الذي وصلت الية منظمات الاعمال المعاصرة ومارافقها من مفاهيم وفلسفات حديثة لم يكن وليد العصر الحالي بل له جذوره الموغلة في القدم والذي تطور خلال العديد من المراحل التاريخية .

وان اقدم الاهتمامات بالجودة تنسب الى الحضارة البابلية مرحلة ماقبل الميلاد (1700 ق.م) اذ سطر الملك البابلي حمورابي في مسلته الشهيرة التي تضمنت (282) قانونا اول القوانين التي اولت الجودة والاتقان في العمل اهمية خاصة واعلن عن فكرة المسؤولية في الانتاج وحدد عقوبة العامل المقصر في اداء واجبه .[2] كما وجد في مسلته قتبان اليمنية القديمة وفي وسط عاصمتها (تمنع ) نقش اثري من عهد الملك الشهير بن يدع يؤكد فيه الاهتمام بالجودة وحماية المستهلك من الغش الصناعي والتجاري منذ ذلك الوقت .[3]

وقبل مايقارب (7000 سنة) اهتم المصريون القدماء بالجودة وكانت الاهرامات في مصر شاهد على جودة اداء الفراعنة اذ أو ضحت بعض النقوش الفرعونية هذه المسألة في القرن الخامس عشر قبل الميلاد اذ صور احد الرسوم الموجودة في أحد المعابد صورآ لقاطع حجر ينفذ نقشا وفقآ لطلب عمليه ,وبينما يقوم مفتش الجودة بالتحقيق المستمر من سلامة التنفيذ ودقتة واشتراط الالتزام بالجودة في تشيد الاهرامات .[4]

وان اول مدرسة (جامعية ) طبقت الجودة (مدرسين .وطلبة ومناهج دراسية ) هي المدرسة المستنصرية التي افتتحها الخليفة المنتصر بالله عام ( 625 ) هجرية بعد ان استمر بنائها ست سنوات .[5] وقد اكد الاسلام منذ ظهوره على الدقة في العمل وضرورة اتقانه مصدقا لقولة

---

([1]) ناجي رجب سمكر,تقويم اداء جامعة الاقصى بغزة كخطوة عن طريق تحقيق جودتها الشاملة , المؤتمر العربي الاول االجودة والتميز في الجامعات العربية ,الامارات 2006 ,ص209

([2]) يوسف حجيم الطائي ,واخرون :ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي ,ط1 ,موسسة الوراق ,عمان الاردن ,2009,ص38.

([3]) خليل ابراهيم العاني ,واخرون :مداخل لبناء انظمة الجودة في الجامعات العراقية ,مجلة جامعة جابل بابل ,العدد السابع ,2002,ص4

([4]) يوسف حجيم الطائي ,واخرون :ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي

([5]) خليل ابراهيم العاني ,واخرون :مداخل لبناء انظمة الجودة في الجامعات العراقية ,

تعالى (قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ) (يوسف:55) ومن احداث الرسول (ص) اذ قال ( ان الله يحب اذا عمل احدكم عملا ان يتقنه ) [1] خير دليل على الاعتماد في دقة العمل اذ يمثل العمل الصالح الاطار العام لممارسات الجودة في المجتمع وفي المجالات الاقتصادية والعلمية والروحية وغيرها ليضمن للانسان في الدنيا حياة طيبة وفي الاخرة جزاءً نتيجة العمل الصالح . [2] وفي مرحلة العصور الوسطى شهدث اوربا قيام صاحب الورشة بالرقابة على جودة العاملين لديه بنفسه لذا تعد الثورة الصناعية التي حدثت في القرن العشرين .

اما حديثا فيمكن عد التطور الذي قدمه العالم الاحصائي (w-shewart) للرقابة على الجودة control Qulity عندما بدآ باستخدام الرقابة الاحصائية في معهد بيل اثر كبير في تشكيل وصياغة فلسفة الجودة .[3] وفي حقبة العشرين من القرن الماضي كان لحركة الادارة العلمية الاثر الواضح في عملية الفصل بين وظيفة الانتاج ووظيفة الرقابة مأدى الى ظهور قسم مستقل للجودة وظهرت البداية العلمية الحقيقة للجودة بمفهومها الحديث والتي مازالت مستمرة حتى الان وفي هذا السياق من التطور الكبير الذي جعل الجودة تحتل الأولوية بفضل اسهامات رواد كبار اسهموا في تطورها وتوضيح مفاهيمها بوسائل تحسينها والرقابة عليها وهم (Grosby,Feigenbaum, Juran ,Deming ,Taguchi ,Ishkawa) .[4] فان التطور التاريخي الذي حصلت عليه الجودة يعود الى مابعد الحرب العالمية الثانية عندما أسهم رواد الجودة في صياغة نظرية جديدة معاصرة تعالج مسألة الجودة وكانت البداية في الولايات المتحدة الامريكية في نهاية عقد الاربعينات من القرن الماضي من خلال الاثار الاقتصادية للحرب العالمية الثانية الا أنهم لم يلقوا الدعم المطلوب في حينها ماضطر البعض نهم للذهاب الى اليابان في بداية الخمسينات .[5] وعلى وجه التحديد ( جوران وديمنج Juran Derming ) من اجل تطبيق افكارهم وشجعهم بعض الباحثين اليابانيين , وشهدت خمسينات القرن العشرين تقديم فكرة الاساليب الاحصائية للرقابة على الجودة للصناعات اليابانية والتي كان لها الدور الكبير في مدة اعادة بناء اليابان في التفوق الملحوظ في مجال جودة المنتجات وقد كان للباحث Derming مساهمة كبيرة في التفوق الذي ادخل الأساليب الاحصائية الحديثة في اسيطرة على

---

([1]) ابي احمد عبد الله الجرجاني , الكامل في ضعفاء الرجال مطبعة دار الفكرة, بيروت طبعة 3,ص361

([2])انظر الى

- عبد اللطيف عبد اللطيف :ابراهيم طة العجلوني : ادارة الجودة الشاملة في الاسلام محاولة للتجسير والتطوير , المؤتمر العلمي الثاني ,الجودة الشاملة في ظل ادارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات ,جامعة الاردن ,عمان 2006,ص11..

- السيد محمد هادي الخرسان :العمل في الاسلام ودورة في التنمية الاقتصادية,دار الهادي ,بيروت ,لبنان ,ص1, 2002,ص92

([3]) نجم عبود نجم :ادارة الجودة في عصرالانترنيت ,مصدر سابق,ص35

([4]) عبد اللطيف عبد اللطيف :ابراهيم طة العجلوني : ادارة الجودة الشاملة في الاسلام محاولة للتجسير والتطوير , المؤتمر العلمي الثاني ,الجودة الشاملة في ظل ادارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات,مصدر سابق ص12

([5]) خضير كاظم محمود :ادارة الجودة الشاملة ,دار الميسرة ,ط4 ,عمان الاردن ,2009,ص73

الجودة في الشركات اليابانية ومنح عام 1951 جائزة لتطبيق الجودة على الصناعة فاحدثت في اليابان طفرة جعلتها تتربع على العرش الصناعي ثم انتشرت اسس الجودة وانتقلت الى كل الانشطة والمهن في جميع انحاء العالم مثل العمل والنقل والخدمات ومها التعليم ,[1]

لذا يعد مفهوم الجودة الشاملة في التعليم من المفاهيم الحديثة في عقد التسعينات من القرن العشرين وأنتقلت فيه الجودة من الصناعة الى التعليم إذ يمثل عقد التسعينات عقد الجودة الشاملة بينما كانت السبعينات عقد الكفاية EFFicieng والفعالية EFFectiveness .[2] وتعد بداية انتقال مفهوم الجودة الشاملة الى مجال التعليم على يد Malclom Baldiry والذي شغل منصب وزير التجارة في حكومة ريكَن في الولايات المتحدة عام 1981 واستمر ينادي بتطبيق الجودة في التعليم حتى وفاته عام 1987 واصبح تطبيق الجودة في التعليم حقيقة واقعية حينما اعلن رونالد بروان عام 1993 ان (جائزة مالكوم ) في الجودة شملت قطاع التعليم الى جانب الشركات الصناعية الامريكية المتميزة وفي حقيقة الامر كان تطبيق مبادى الجودة الشاملة في التعليم الذي اهتم بها Malclom تعني مجموعة مبادى من اهمها مايأتي .[3]

1- يجب على اعضاء هيأة التدريس والاداريين ان يسعوا جميعا من اجل تحقيق الجودة .
2- استعمال الضبط الاحصائي بدقة لتحسين عمليات الادارة والعائد من الطلاب وتطوير اداء العمل الجماعي والاكاديمي .
3- التركيز على اشاعة التدريب الاساسي لادارة الجودة وان كل عنصر في المؤسسة التعليمية ينبغي ان يتدرب ويرتقي أداءة من اجل الجودة .
4- ضرورة وضع المعايير والمؤشرات الصحيحة سنويا فيما يخص جودة المدخلات والعمليات والمخرجات .

اما في انكلترا فقد شهد التعليم في الجامعات مثل جامعة نوتنكهام وجامعة ليدز وسوانزي وغيرها تطبيق معايير الجودة الشاملة مع بداية التسعينات عندما قامت لجنة نواب رؤساء الجامعات ومديري المدارس بانشاء وحدة فحص اكاديمية unit Academic Quality Audit لدارسة الجودة في الجامعات البريطانية واصبح التعليم في اليابان واوربا والولايات المتحدة

---

([1]) علي خلف سلمان الركابي ,حسن عبد الكريم سلوم : تحليل العلاقة النوعية ودورها في ادارة الموارد البشرية , المؤتمر العلمي الثاني لكلية والعلوم الادارية و ,بجامعة العلوم التطبيقية ,بعمان ,الاردن ,2006,ص16

([2]) حسن حسين البيلاوي , واخرون :الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد ,دار الميسرة ,ط1,عمان ,2006,ص27

([3])خليل ابراهيم محمود :ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو 9001 ,طبعة الاسعد ,ط1,العراق ,بغداد ,2002 ,ص27

مجالا لدراسة الجودة وادارتها وفق معايير واضحة المعالم .[1] لهذا حرصت العديد من مؤسسات التعليم العالي في دول العالم المختلفة التي تتبنى الجودة كمنحى ومنهج للعمل .ففي اليابان اكد اودين رايتشاور ان التعليم والتدريب يعدان من اهم الاسباب التي تقف وراء نجاح اليابان في مواجهة تحدي القرن في المجالات التكنولوجية والصناعية واحتلالهما مركز الزعامة في المجالات الاقتصادية كما لايزال التعليم يشكل المحور الاساس الذي يرتكز علية النظام الانتاجي في المنظمات اليابانية وتبرز اهميته من عدة جوانب مهمة هي .[2]

1-ان التعليم صفة المنظمات القيادية التي تسعى الى التحديث في المجالات التقنية الحديثة .

2-ان التدريس يحسن من قدرات الفرد وينمي مهاراته مما يسهم في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد وزيادة الامان الوظيفي .

3-ان التعليم يهيئ فرص الابتكار والابداع والتنافس سعيا للتميز .

وبسبب التوسع الكبير في التعليم وزيادة الاقبال عليه في جميع المراحل بما في ذلك التعليم الجامعي والعالي والذي يعد احد العوامل الرئيسة لزيادة الاهتمام بالجودة بدء ادخال مفهوم الجودة الشاملة في انظمة التعليم العالي والجامعي من خلال وضع نظام لضمان تحقيق الجامعة لمستويات اداء متميز لهذا حرصت العديد من المؤسسات التعليم العالي في دول العالم المختلفة الى تبني الجودة كمنحى ومنهج للعمل .

**ثالثا:- مبادى الجودة الشاملة في التعليم العالي .**

تتكون الجودة الشاملة من المبادى المرتبطة ببعضها البعض والتي اجتمعت معا لايجاد مدخل شامل في اداء العمل ومنهج للتطوير المستمر وطريقة لتحري احتياجات المجتمع والسعي للتوافق معه اعتمادا على الجهود الجامعية المتاحة .

وقد أسهم العديد من العلماء مساهمة فعالة في العقود الماضية في ايجاد وتطوير هذه المبادى ومن ابرزهم (Deming) الذي حدد مبادى تكون اكثر تطبيقا في المؤسسات الانتاجية والخدمية

---

([1]) حسن حسين البيلاوي ,واخرون :الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز والاعتماد ,مصدر سابق ,ص28

([2]) محمد روازقي ,الادارة الاقتصادية في الشركات اليابانية مع التركيز على نظام التوقيت الدقيق JiT ومحاولة الاستفادة في احدى الشركات الجزائرية ,مذكرة مقدمة الى العلوم التجارية ,جامعة الجزائر ,2008 ,ص35

ومنها في التعليم ومن المبادى ,التي طبقت في التعليم العالي من وجهة نظر العديد من العلماء مايأتي :- [1]

1- الوعي والادراك الكامل بمفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي لدى جميع المؤسسات التعليمية في الجامعة حتى يسهم الجميع في نجاح تنفيذ الجودة الشاملة .
2- التنسيق بين أهداف محددة وواضحة للجامعات يشارك فيها جميع الافراد لتحقيق رغبات العاملين والطلاب على الامد البعيد والقصير مستقبلاً .
3- الالتزام الفعلي والمشاركة من قبل ادارة الجامعة لاجل تنمية ثقافة الجودة والحرص على تنفيذ اسسها .
4- احترام العاملين في الجامعة ومراعاة حقوقهم ورغباتهم بما لايتعارض مع تنفيذ العمل ومصلحته ووضع الاشخاص في الاماكن المناسبة بالمؤسسة والعمل على تدويرها بين الاقسام المختلفة للتعرف على كل ماهو جديد .
5- انفتاح الجامعة على البيئة المحيطة بمؤسساتها المختلفة لكي تتلائم مخرجاتها مع سوق العمل .
6- تطبيق مبادى التعليم المستمر (التعليم مدى الحياة ) والتدريب المتواصل للعاملين على عمليات الجودة الشاملة وعلى كل جديد , مع التأكيد على ان التدريب يكون مرتبطا مباشرة بتحسين الجودة مثل تدريب اعضاء هيأة التدريس على الحاسوب وتشجيعهم على المشاركة في الندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية .
7- الاستخدام الذكي لتكنولوجيا المعلومات ,ووجود قاعدة بيانات متكاملة مع مراعاة ان تكون البيانات ممكنة لاعتبارات السرعة , الدقة وسهولة الاسترجاع او تتعلق بتقيم البرامج والافراد المشاركين في العملية التعليمية .
8- ادراك اهمية الوقت كمورد رئيس مع الحرص على اداء العمل بشكل جيد وتقليل التكلفة بقدر الامكان المتوقعة .
9- ازالة الخوف لكي يعمل كل الاشخاص والمشاركين بشكل فعال داخل العملية التعليمية لانه يقلل من عمليات المبادلة والتجديد ويتيح الفرص لتبادل المعلومات غير الصحيحة وان يكون على مستوى الجامعة جهاز متخصص وعلى مستوى عال من الكفاءة العلمية والعملية يتولى مهمة والتقيم المستمر لجودة البرامج التعليمية وتحديثها مع التطورات التكنولوجية .

---

([1]) محمد عواد الزيادات ,سوسن شاكر مجيد :ادارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة ,دار صفاء ,عمان الاردن ,ط7,1 200 , ص191

10- التركيز على العمل الجماعي وليس على العمل الفردي واتاحة الفرص لتبادل المعلومات والخبرات مما يسهم في اتخاذ القرارات الرشيدة وحل المشكلات .

**رابعا :- ابعاد الجودة في التعليم .Dimensions of Quality in Education**

هناك ارتباط الجودة واوجهها (بخصائص المنتوج) لذلك لابد من تحديد الخصائص اواصنافها التي تنصب عليها الجودة ويعد رأى (Garvin) لابعاد الجودة الاكثر تداولا في الادب الاداري اذ حدد الجودة ثمانية اوجة هي ( الادارة ,الهيئة ,المعولية ,المطابقة'المتانة ,القابلية للخدمة الجمالية, الجودة المدركة ) ومن المفاهيم الشائعة للجودة الشاملة ثلاثآ هي (جودة التصميم, وجودة المطابقة ,جودة الاداء ) لم تعد جودة المطابقة والجودة المدركة ابعاد للجودة اذ انها تتجسد في اوجة الجودة الثلاث المشار اليها [1].

لذا فالنظرة التقليدية للجودة باتت شي من الماضي لانهاترتكز اساسا على مسألة مطابقة النتائج الفعلية مع المواصفات المحددة لها بمفردها دون مراعاة الجوانب معنوية ولكمية والتي لم تختص بالمنتج السلعي فقط وانما اهتمت بمن تقدم لهم السلعة (الزبائن) والعمل على تلبية احتياجاتهم واشباع رغباتهم ,اما بالنسبة الى جودة التعليم فلا بد من التركيز على قدرة الخدمة التعليمية إشباع حاجة الزبائن (الطلبة) الذين يتلقون الخدمة من المؤسسة الجامعية معرفة رغبات واراء وحاجيات جهات اخرى لها علاقة غير مباشرة بالخدمة التعليمية وفي مقدمتها سوق العمل والمؤسسات الاقتصادية واولياء امور الطلبة ومؤسسات المجتمع المدني .([2]) ان دراسة ابعاد الجودة تتطلب الاهتمام بتأمين المواصفات العامة والخاصة للخدمة التعليمية من خلال الربط بين مخرجات التعليم وتلبية متطلبات المستفيدين من تلك الخدمة فهي تسعى الى كسب من يقف وراء الطلاب بعد التخرج متمثلا بمؤسسات سوق العمل التي تستقطب الخريجين المؤهلين اللذين يتمتعون بجودة عالية اثناء دراستهم الجامعية , لذا لم يعد في الوقت الحاضر مكانا لمؤسسة جامعية لاتعير اهتماما خاصا لجودة الخدمة التعليمية فضلآ عن مؤشرات الاخرى مثل التكلفة , المرونة في التطوير وتحقيق التحسين المستمر وقدرة المؤسسة على الابداع والابتكار لمواكبة التطور التقني العلمي السريع وغيرها .[3]

([1]) ازهار عزيز جاسم العبيدي :دور بحوث التسويق في نشر وظيفة الجودة لتحقيق رضا المستهلك دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات التنمية ,رسالة تقدمت بها الى كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الكوفة ,2004,ص50

([2]) عماد ابو الرب ,عيسى قداده ,واخرون ,:ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي ,مصدر سابق ,ص128

([3]) اسامة محمد شاكر ,محمد حمد الاحمدي :ادارة الجودة الشاملة ,مؤسسة حورس الدولية ,اسكندرية ,2008 ,ص138

ومن ابعادها تم التوصل الى مجموعة من الاهداف للجودة الشاملة في التعليم من بينها . [1]

- ضمانة جودة الخدمات التعليمية المقدمة من حيث طريقة العمل,وحسن ادارته كواجب ديني ووطني ومن سمات العصر الذي نعيش فيه هو مطلب وظيفي يجب ان يحمل جوانب العملية التعليمية كافة.
- اتخاذ كافة الاجراءات الوقائية لتلافي الاخطاء قبل وقوعها ورفع درجة الثقة لدى العملين وفي مستوياتها الجودة التي حققها الكيان والعمل على تحسينها بصفة مستمرة لتكون دائما في موقفها الحقيقي .
- المساعدة على تقليل الهدر في امكانات المؤسسة التعليمية من حيث الجهد والوقت والموارد.
- التحفيز على التميز واظهار الابداع والتمييز بالمرونة والقدرة على التكيف ومواجهة التغيرات البيئية المتسارعة .
- التشجيع على المشاركة في انشطة المؤسسة التعليمية لانها تاخذ بمبدأ العمل الجماعي بهدف الاستفادة من الطاقات العاملين بالمنشأة التعليمية كافة.
- زيادة ولاء وانتماء ورضا الزبائن الداخليين والخارجيين من خلال ماتقدمه المؤسسات التعليمية بما يتلائم مع احتياجاتهم ورغباتهم .
- اتخاذ قرارات سليمة تعتمد على كمية كبيرة من البيانات والمعلومات نتيجة للدراسات الشاملة .
- الاهتمام بمستوى الاداء للاداريين والاساتذة والموظفين في الكليات من خلال المتابعة الفاعلة وايجاد الاجراءات الصحيحة اللازمة وتنفيذ برامج التدريب المقننة والتأهيل الجيد مع تركيز الجودة على جميع انشطة ومكونات النظام التعليمي (المدخلات – العمليات –المخرجات) وكما في الشكل الاتي:-

---

([1]) انظر الى

- سحر عباس حسين ,رشا عباس عبود :امكانية تطبيق مبادى ادارة الجودة الشاملة ,المجلة العراقية الادارية, مجلد 6, عدد 22 جامعة كربلاء , ,2008,ص6

- يوسف حجيم الطائي :ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي ,مصدر سابق,ص61

الشكل (6)

مكونات النظام التعليمي

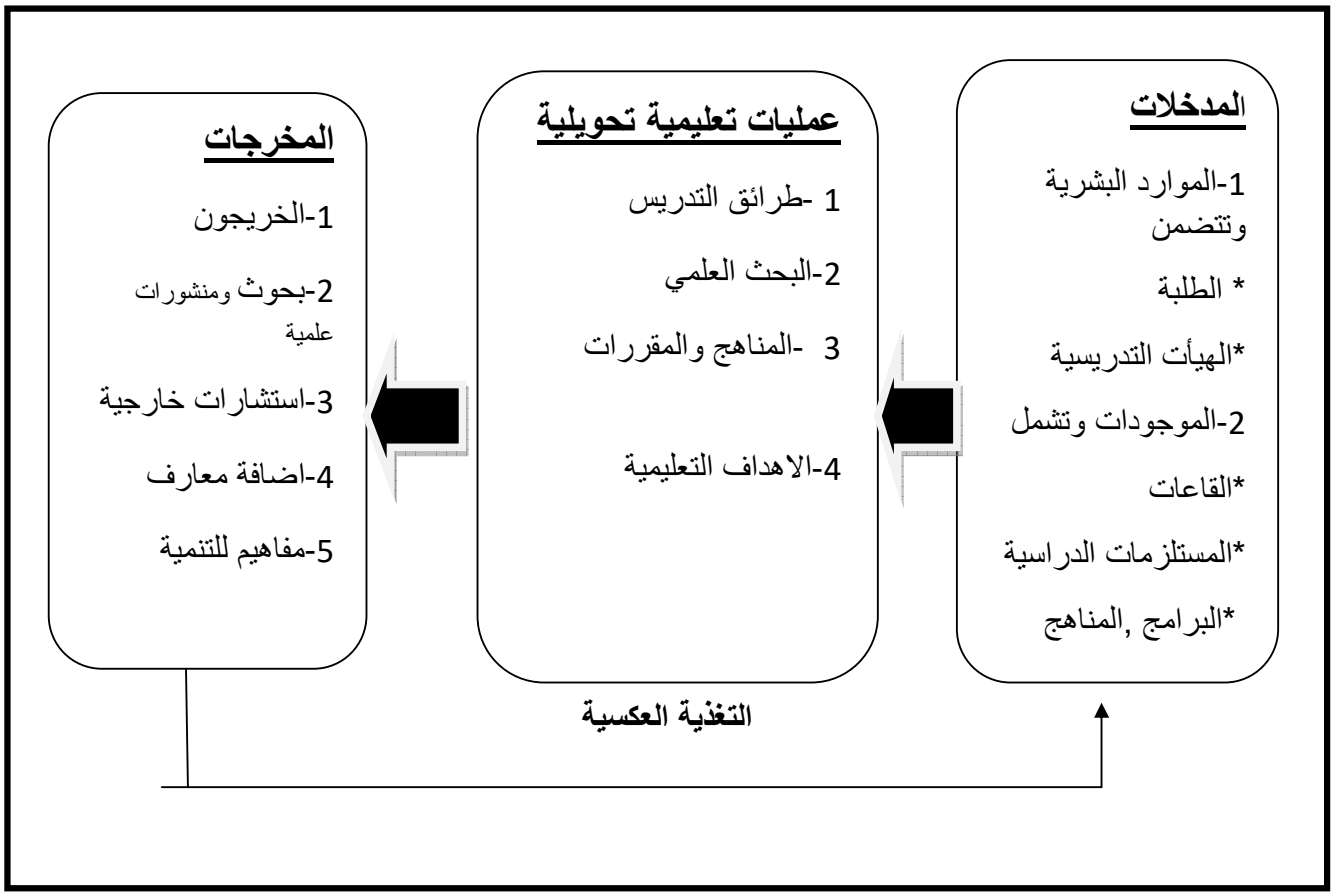


المصدر:-ماجد جبار غزاي الفتلاوي,أثر تطبيق ادارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية –دراسة حالة في كلية التربية جامعة بابل , رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة,6 200, ص19

**خامسا :-متطلبات تحسين جودة الاداء الجامعي في ظل تنمية الموارد الشرية .**

ان الجامعات بكونها مؤسسات علمية عالية التأهيل تسعى من حيث الافراد الى تنوع الاختصاصات والقدرة على التطوير باستمرار وتمثل المؤسسات الاكثر انتاجا للمعرفة (البحث العلمي) واستهلاكها (التعليم) وان أي مؤسسة بهذه الخصائص لابد ان تكون هي الاكثر تأهيلا لتبني الجودة الشامة بمفاهيمها وممارساتها المختلفة .

ان الجودة الشاملة هي طريقة حياة داخل الجامعة او الكلية وفكرتها الأساسي زراعة عمليات الجودة في ثنايا عمليات التعليم والتعلم حتى تستطيع الجامعة ان تنظم العملية التعليمية ونواتجها بدلا من مجرد البحث عن الجودة في مخرجاتها أي ان القصد من هذا هو ان عملية الجودة تعد

نوع من الشراكة في العمل الأكاديمي بين جميع الاطراف داخل الجامعة وهي أشبة بعمليات النقد الذاتي المنظم ,كما انها مشاركة وانخراط في عملية التحسين المستمر للعملية التعليمية . [1] وان سبب تبني الجامعات الجودة الشاملة منذ عقد الثمانينات والسهي للحصول على جوائز الجودة وشهادة الايزو (Iso ) هو أن قطاع الخدمات عموما والمؤسسات الخدمية عالية التخصص كالجامعات قد بقيت بعيدة عن مجال التنافس الحقيقي الذي يوجد بقوة في الصناعة , وأن صدور سلسلة الايزو (9000) ومجموعة واسعة من مواصفات الجودة الوطنية فضلا عن جوائز الجودة الوطنية مثل جائزة Deming منذ 1951 في اليابان وعام 1987 في الولايات المتحدة التي يمكن ان تطبق بكفاءة على الجامعات وجائزة الجودة الاوربية عام 1988 و(سلسلة الايزو واخر تحديثاتها الايزو 9000-2000) قد جعلت الجامعات معنية بهذا التيار القوي من الاهتمام بالجودة لهذا نجد ان الجامعات اخذت تسعى بشكل متزايد للحصول على جوائز الجودة كما ان قسماً كبيآر منها يحصل على شهادة الايزو.[2]

وحضيت الجودة الشاملة بجانب كبير من الاهتمام الى الحد الذي حصل المفكرين والمعلمين في المجال الاكاديمي والتعليمي يطلقون على هذا العصر ب(عصر الجودة) يعدها احد الركائز الاساسية لأنموذج الادارة التربوية التي تولد لمسايرة المتغيرات الهائلة على كافة الاصعدة الاجتماعية والسياسية التربوية والاقتصادية والاجتماعية كافة وعلى الرغم من اهمية الجامعات في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودورها في تحديث المجتمعات وتطويرها الا ان التعليم العالي لم يحصل الى المستوى المطلوب الذي يكون فيه مؤثرا و متفاعلا مع التطلعات التنموية في المجالات كافة .[3] لذ لابد ان تسعى مؤسسات التعليم العالي الى تحسين جودة ادائها لينعكس بصورة ايجابية على نوعية مخرجاتها وان متطلبات تحسين الاداء تستلزم القيام بمراجعة دورية شاملة للنظام الجامعي كونه العمود الفقري للمؤسسة التعليمية من قبل خبراء في الجودة بالتعاون مع ممثلين من كل الأقسام (الإدارية والأكاديمية ).وبذلك اصبح المجتمع العالمي ينظر الى الجودة الشاملة والاصلاح التربوي بعدهما وجهين لعملة واحدة [4] ومن المتطلبات الاساسية لتحسين جودة الاداء الجامعي مايأتي :-

---

([1]) احمد محمد برقان ,معايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي ,بحث مقدم الى المؤتمر العربي الثالث ,الجامعة العربية ,التحديات والافاق ,ص139

([2]) نجم عبود نجم ,بحث عملية تقيم ادارة الجودة الشاملة الجامعية الهيكلية والمؤشرات ,جامعة الزقيق ,عمان ,2006,ص8

([3]) سوسن شاكر مجيد ,محمد عواد الزيادات :الجودة الشاملة في التعليم دراسات تطبيقية ,دار صفاء ,ط1 ,عما ن,الاردن ,2008,ص111

([4]) اشرف محمد :الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي ,دار الجامعة الجديدة ,القاهرة ,2009 ,ص36

1- وضع نظام لتحسين مدخلات ومخرجات الجامعة وزيادة فعالية العمليات بهدف تحسين التعليم والتركيز على العمل الجماعي التعاوني القائم على مستويات المؤسسة الجامعية كافة .

2- وضع خطة إستراتيجية للجامعة لمدة زمنية تتراوح مابين (3-5) سنوات تهتم بأهداف ورسالة الجامعة .

3- إعادة هيكلية مؤسسة التعليم العالي وتحديد المسؤليات والسلطات والأدوار بدقة ووضع توصيف لمهام كل وظيفة وتحديد المسؤوليات والسلطات والأدوار بدقة ووضع توصيف لمهام كل وظيفة وتحديد شروط التعيين في كل وظيفة وفق معايير محددة

4- الارتقاء بأداء أعضاء المؤسسة التعليمية وفتح المجال للإبداع الوظيفي عن طريق التدريب والاستفادة من خبرات الجامعات المحلية والعالمية .[1]

لذا فأن جودة الاداء في مؤسسات التعليم العالي تعتمد الى حد كبير على مدى قدرة اعضاء الجامعات على التعاون في تفعيل الجودة الشاملة بالواقع وبأقل تكلفة من خلال الاستثمار الامثل للخدمات المادية والبشرية المتاحة .([2]) وان تفعيل متطلبات تحسين جودة الاداء الجامعي في ظل تنمية الموارد البشرية يتم من خلال مايأتي : [3]

1- توفير فرق عمل متعاونة ومؤهلة على مختلف مستويات المؤسسة التعليمية وترتبط بها شبكة اتصال ذات تقنية عالية تسمح بتدفق المعلومات بسهولة .

2- اخضاع اعضاء الجامعة كافة الى التدريب الهادف الى نشر ثقافة الجودة والتعرف بالخطة الاستراتيجية للجامعة والخطوات الاجرائية لتحسين جودة الاداء الجامعي .

3- على المؤسسات التعليمية وضع خطة شاملة توضح حجم الموارد البشرية ومؤهلاتها مع مراعاة توفير العدد الكافي من اعضاء هيئة التدريس المؤهلين والمتفرغين في كل قسم والذين يململكون القدرة على تنفيذ البرامج الاكاديمية .

---

([1]) سهام بنت محمد صالح كعكي : متطلبات تحسين جودة الاداء الجامعي , مؤتمر العلمي الثالث الجامعات العربية التحديات والافاق ,مصدر سابق ,ص139

([2]) حسن سليم :ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي ,مكتبة بيروت ,القاهرة 2007,ص40

([3]) سجى عبد الجبار ابراهيم الشمري ,ادارة المعرفة واثرها في عملية التنشيط الاستراتيجي ,دراسة ميدانية في ديوان وزارة التعليم العالي والحث العلمي ,مصدر سابق ,ص42

**سادسا:-فؤائد تطبيق الجودة الشاملة في الجامعات .**

تمثل الجامعة مصنع القوى العاملة في المجتمع لذا فمن الضروري تطبيق الجودة الشاملة في الجامعات لكي تمهد الطريق امام الكيان الجامعي لبناء هيكل وعمليات وسلوكيات قادرة على مواكبة تحديات القرن الحادي والعشرين بالشكل الصحيح وتخريج مهارات موائمة لسوق العمل ويمكن اجمال الفوائد التي تحققها الجودة الشاملة في الجامعات في النقاط الاتية : [1]

(1) تساعد في تركيز جهود الجامعات على اتباع الاحتياجات الحقيقية للسوق الذي تخدمة .

(2) ايجاد نظام شامل لضبط الجودة في الجامعات ليكون اكثر تفاعلا مع جميع العاملين .

(3) زيادة مشاركة الافراد في عملية اتخاذ القرار يؤدي الى تطوير اسلوب العمل الجماعي عن طريق اعطاهم مزيد من الفرص لتطوير امكانياتهم وتقويتها .

(4) ايجاد مجموعة موحدة من الهياكل التنظيمية التي تركز على جودة التعليم في الجامعات والتي تؤدي الى المزيد من الضبط والنظام فيه .

([1]) محمد عوض التربوي ,اغادبر عرفات جويحان ,ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات ,ط2,دار الميسرة ,عمان الاردن, 2009 , ص80

# الفصل الثالث

## واقع التعليم العالي في دول العينة (العراق,مصر)

تمهيد:-

يتمتع التعليم العالي بمكانة مهمه في دول العينة عراق مصر في اولت هذه الدول اهمية كبيرة في التعليم العالي الجامعي بعد ان ادركت هذه الدول بان عملية التنمية الاقتصادية التي تصبوا اليها تستند وترتكز بشكل كبير على مخرجات التعليم الجامعي وبالتالي فان التعليم الجامعي يسهم في تحقيق عملية التنمية لما يساهم به من ادمداد عملية التنمية باليد العاملة الماهرة والكفؤة. والتي تساهم في تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الاجمالي ومن اجل الوقوف على كل مؤشرات التعليم العالي في دول العينة فقد تم تقسيم الفصل الى المبحثين التاليين:-

## المبحث الاول :- واقع التعليم العالي في العراق.

## المبحث الثاني:- واقع التعليم العالي في مصر.

# المبحث الاول

## واقع التعليم الجامعي في العراق.

لم تعد الجامعات في عالمنا المعاصر المكان المناسب لاعداد الملاكات العلمية والتقنية التي يحتاجها المجتمع فقط بل هي مصدر المعرفة العلمية والافكار الجديدة الناجمة عن البحوث العلمية وسيما ما يعرف بحافات العلوم والتقنيات المتقدمة ذات التطبيقات الهندسية والطبية الواضحة مثل التقنيات الحديثة والالكترونية الدقيقة وتقنيات العلوم وغيرها,وقد ادركت الدول المتقدمة ان نجاحها وضمان تفوقها يعتمد اساسا على القدرات الابداعية لعلمائها ومهندسيها في اعداد التصاميم المبدعة واساليب الانتاج المتطورة.[1]

اما عن الدول النامية (ومنها العراق) فتعد واحدة من المؤسسات الريادية المسؤولة في المجتمع عن تقليص الفجوة وتحديات التنمية,اذ انها تعد القاعدة الاساسية لكل المؤسسات التنموية في المجتمع فهي تتميز عن باقي المؤسسات بكونها ثلاثية الابعاد في دورها التنموي الريادي وكالاتي.[2]

**اولا:-** البعد التعليمي وهو المسؤول عن اعداد الاجيال المستقبلية التي تسهم وتقود الانشطة التربوية.

**ثانيا:-** البعد التطبيقي وهو المسؤول عن دراسه مصاعب وتحديات العمل التنموي وايجاد المعالجات التنمويه والحد من سلبياتها.

**ثالثا:-** البعد العلمي كونه المسؤول عن نقل المعرفة العلمية والتقنية وتوطينها وتكيفها لصالح المجتمع وهذه المسؤوليه معقده تواجه الجامعات من جوانب متعددة وذلك لدورها المتصل باللحاق بالتقدم العلمي والتكنولوجي السريع.

ويستند النظام التعليمي بالعراق الى دستور جمهوريه العراق وتنص المادة (32)من الدستور العراقي على المبادى الاتية.[3]

(1)-نوال عزت عبد اللطيف ,تحسين فاضل عباس ,(واقع الدراسات العليا في الجامعات العراقيه وسبل تطورها),بحث منشور على الموقع .http// uotechnology.edu.iq/archivehws

(2) فراس عزيز محمد جواد الشمري,(الابلاغ المالي في الجامعات الحكومية معيار محاسبي مقترح ),رسالة مقدمة الى جامعة الموصل ,2004,ص36

(3) احمد خليل الحسيني,(الفقر والدوله),مطبعه الدار العربيه ,وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ,جامعة بابل ,2010,ص129.

1:- التعليم عامل اساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو الزامي في المرحل الابتدائية , وتكفل الدولة مكافحة الاميه.

2:- التعليم المجاني حق لكل المواطنين العراقيين في مختلف مراحله

3:- تشجيع الدوله للبحث العلمي للأغراض السليمة بما يخدم الانسانيه,وترعى التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر التقدم.

4:- التعليم الخاص والاهلي مكفول وينظم بقانون.

لذا يشهد التعليم الجامعي في العراق في عقد التسعينات من القرن المنصرم توسعا كميا هائلا في الدراستين الاوليه والعليا بسبب فتح العديد من الاقسام العلميه والكليات والجامعات اذ اصبح التعليم الجامعي منتشرا في جميع المحافظات وكان الامر في البداية طبيعيا جدا في ظل تزايد الطلب على التعليم ليس في العراق فقط, بل في جميع دول العالم المتقدمة والناميه على حد سواء الا ان هذا التوسع لم يصاحبه توسع مماثل في بيئه مستلزماته ولو بالحد الادنى المطلوب , ويمكن ملاحظة واقع التعليم من خلال النقاط الاتيه .[1]

(1)-لايرتبط التعليم الجامعي في العراق باحتياجات السوق ولايلبي متطلبات التنمية , اذ لاتوجد ايه خطه واضحه للتنميه على مستوى الدوله.

(2)- التوسع الهائل بالتعليم الجامعي لم يواكب أي تحسن في توفير مستلزماته من اجهزه علميه ولوازم مختبريه وكتب دراسيه ومصادر علميه ,بل العكس شهدت الجامعات جميعها نقصا حاداً في المستلزمات وذلك بسبب عدم تزويدها بايه اجهزه حديثه منذ عام 1988من جهه واندثار الموجود منها لعدم توفر قطع الغيار اللازمه من جهه اخرى.

(3)-النقص الحاد في الملاكات التعليميه المؤهله للتدريس الجامعي كما ونوعا سيما في التخصصات العلميه اذ تصل نسبه حاملي شهاده الماجستير في بعض الجامعات الى اكثر من 80% من مجموع اعضاء الهيئه التدريسيه ونسبه 50% في احسن الاحوال.

(1) داخل حسن جريو ,(التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الاصلاح ), مجلة المجمع العلمي العراقي ,الجزء الثاني ,المجلد, 57 , 2010 , ص2

(4)-فتح دراسات مسائيه لاتتوفر في العديد منها شروط الرصانة العلميه على الرغم من خضوعها لتعليمات ومناهج الدراسات الصباحيه واداء الامتحانات النهائيه بصورة مشتركه مع الدراسة صباحيه ومسائيه لضمان قدر من الرصانه بصوره اوباخرى.

(5)-عدم تفرغ الطلبه التام للدراسه أذ اجبرت ظروف المعيشه الكثير منهم للعمل على توفير لقمه عيشهم على حساب التعليم .

**اولا:-واقع الدراسات الاوليه في العراق .**

تتراوح مدة الدراسة فيها بين (2-6) سنوات وتشمل هذه المرحلة المعاهد والكليات التي يتلقى فيها الطلبة تعليمهم ,ويهتم هذا النوع من االتعليم باعداد ملاكات علميه في مختلف الاختصاصات لتطوير المجتمع من النواحي كافه تماشيا مع التطورات العلمية والتقنية التي يشهدها العالم عن طريق الجامعات ومراكز البحث العلمي,ومن الجدول (1) يتضح لنا التطور الكمي والنوعي لمؤشرات هذه المرحلة في العراق,اذ شهدت المدة الاولى من (2000/1990) زيادة كبيرة في أعداد الطلبة اذ ارتفع عدد الطلبة المسجلين في المؤسسات الجامعيه خلال الاعوام الدراسية (2001/2000-1991/1990) من (179542) طالبآ في العام الدراسي 1991/1990 الى (277195) طالبا في العام الدراسي 2001/2000 ولكن انخفض في 1994/1993 الى (186140) بسبب ارتفاع المستوى العام للاسعار بصورة طبيعية وبداية طفرات كبيرة في الاسعار بحيث اصبح الدخل الذي يتفاضاه الموظف لايتناسب مع مستوى الاسعار ممادفع بالكثير من الطلبة الجامعين الى ترك الجامعة والالتحاق بسوق العمل لتأمين نفقات الحياة الاقتصادية,فضلاً عن امكانية حصول الفرد على دخل في سوق العمل اعلى بكثير مما يتقاضاه صاحب الدخل المحدود .وسجل معدل نمو مركب سنوي قدرة (4.02) وهذا الارتفاع بسبب زيادة الطلبة المقبولين سنويا اذ ارتفع من (49992) طالبا في العام الدراسي 1991/1990 الى (80872) طالبا في العام الدراسي 2001/2000 وبمعدل نمو مركب سنوي قدرة(4.46) اذ تم فتح وتوسيع وتأهيل عدد من الدراسات العليا والاوليه في مختلف الاختصاصات في الجامعات العراقية.ونتيجه لذلك ارتفع عدد الخريجين من (38233) طالبا في العام الدراسي 1991/1990 الى (49935) طالبا في العام الدراسي 2001/2000 وبمعدل نمو سنوي مركب قدرة (2.45%) .اما بالنسبه لعدد الجامعات العراقية فقد ازدادت بمقدار

جامعة واحدة اذ ارتفعت من (11) جامعة للعام الدراسي 1991/1990 الى (12) جامعه للعام الدراسي 2001/2000 وسجلت معدل نمو سنوي مركب قدرة (0.79%),اما عدد الاساتذة فقد ازداد الى (12402) تدريسيا في العام الدراسي 2001/2000 بعد ان كان عددهم 10548 تدريسياً في العام الدراسي 1991/1990 وبمعدل نمو سنوي مركب قدرة (1.48%) وهو معدل نمو اقل من معدل نمو الطلبة المسجلين للمدة نفسها ,مما يؤثر في مؤشر طالب/استاذ اذ ارتفعت حصة التدريسي الواحد من( 17) طالبا لكل تدريسي للعام الدراسي 1991/1990 الى (22)طالبا لكل تدريسي للعام الدراسي 2001/2000 اما المدة الاخرى من 2002/2001 - 2009/2008 فقد ارتفع فيها عدد الطلبة الموجودين الى 382873 طالبا في العام الدراسي 2009/2008 بعد ان كان 297292 طالبا في العام 2002/2001 وبمعدل نمو سنوي قدره (3.2%) ,فيما شهد عدد الخريجين زيادة ملحوظة ليصل الى (71291) خريجا للعام الدراسي 2009/2008 بعد ان كان عددهم (53260) خريجا في العام الدراسي 2002/2001 وبمعدل نمو سنوي قدرة (3.7%) فيما ارتفع عدد التدريسين من (13240) تدريسيا للعام الدراسي 2002/2001 ليصل الى (31981) تدريسيا للعام الدراسي 2009/2008 وبمعدل نمو سنوي قدرة (11.6%) وهذا المعدل اعلى من معدل نمو الطلبة الموجودين ممايؤثر بشكل ايجابي على مؤشر طالب /استاذ اذ تنخفض حصة الاستاذ من 22 طالبا لكل استاذ للعام الدراسي 2002/2001 الى (12) طالبا لكل استاذ للعام الدراسي 2009/2008.

اما عدد الجامعات للمدة نفسها فقد ارتفع من 12 جامعة للعام الدراسي 2002/2001 الى (17) جامعة للعام الدراسي 2009/2008 وبمعدل نمو سنوي مركب قدرة (4.4%) وان معدل نمو عدد الجامعات تبين بانه اكبر من معدل نمو عدد الطلبة الموجودين وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض حصه الجامعة الواحدة من الطلبة وهذا مايوضحة مؤشر طالب /جامعة اذ انخفض هذا العدد من (24774) طالبا لكل جامعة للعام الدراسي2002/2001 الى (22521) طالبا لكل جامعة في العام الدراسي 2009/2008.

اما المدة الاجمالية للبحث (1990-2009) فقد ارتفع عدد الطلبة الموجودين من (179542) طالبا للعام الدراسي 1991/1990 الى (382873) طالبا للعام الدراسي 2009/2008 وبمعدل نمو سنوي مركب قدرة (10%).

وفيما يخص عدد الطلبة المقبولين فقد ارتفع من (49992) طالبا للعام الدراسي 1991/1990 ليصل الى 102581 طالبا في العام الدراسي 2009/2008 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (9%) وارتفع عدد الخريجين الى(69020) طالبا في العام الدراسي 2009/2008 بعد ان كان (38233) طالبا للعام الدراسي 1991/1990 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدرة (5%). بينما ارتفع عدد الاساتذة من (10548) استاذ في العام الدراسي 1991/1990 الى 31981استاذ في العام الدراسي 2009/2008 محققا معدل نمو سنوي مركب قدرة (6%) وارتفع عدد الجامعات من 11 جامعة في العام الدراسي 1991/1990 الى (17) جامعة وبمعدل نمو سنوي قدرة (20%) وان هذا التطور في عدد طلبة الدراسات الاولية يؤكد مدى اهميه الدراسات الاولية في تطوير المجتمع .

الجدول (1)

التطور الكمي للتعليم الجامعي لطلبة الدراسات الاولية في العراق للمدة

( 2009/1990)

| السنوات | عدد الجامعات | عدد الطلبة الموجودين | عدد المقبولين | عدد الخريجين | عدد الاساتذة | طالب/استاذ* | طالب/جامعة** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1991-1990 | 11 | 179542 | 49992 | 38233 | 10548 | 17 | 16322 |
| 1992-1991 | 11 | 197786 | 56787 | 37240 | 10520 | 19 | 17891 |
| 1993-1992 | 12 | 197437 | 53963 | 38054 | 10591 | 19 | 16453 |
| 1994-1993 | 12 | 186140 | 52455 | 43347 | 11789 | 16 | 15512 |
| 1995-1994 | 12 | 201894 | 73677 | 35274 | 11848 | 17 | 16832 |
| 1996-1995 | 12 | 232896 | 82788 | 33653 | 11685 | 20 | 19408 |
| 1997-1996 | 12 | 257278 | 80784 | 37917 | 11986 | 21 | 21440 |
| 1998-1997 | 12 | 266505 | 82519 | 46687 | 12101 | 22 | 22209 |
| 1999-1998 | 12 | 278758 | 88668 | 46522 | 11993 | 23 | 23230 |
| 2000-1999 | 12 | 273988 | 75408 | 50196 | 12068 | 23 | 22832 |
| 2001-2000 | 12 | 277195 | 80872 | 49935 | 12402 | 22 | 23100 |
| 2002-2001 | 12 | 297292 | 92467 | 53260 | 13240 | 22 | 24774 |
| 2003-2002 | 12 | 322226 | 95994 | 68826 | 15523 | 21 | 26852 |
| 2004-2003 | 12 | 354922 | 116308 | 74676 | 17003 | 21 | 29577 |
| 2005-2004 | 17 | 368753 | 95305 | 74518 | 21046 | 18 | 21691 |
| 2006-2005 | 17 | 380231 | 109044 | 74669 | 24459 | 16 | 22367 |
| 2007-2006 | 17 | 353173 | 99822 | 75529 | 29106 | 12 | 20775 |
| 2008-2007 | 17 | 368631 | 114357 | 67053 | 30109 | 12 | 21743 |
| 2009-2008 | 17 | 382873 | 102581 | 69020 | 31981 | 12 | 22521 |

معدل النمو السنوي المركب %

| المدة | عدد الجامعات | عدد الطلبة الموجودين | عدد الطلبة المقبولين | عدد الخريجين | عدد الاساتذة |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000-1990 | 0.79 | 4.02 | 4.46 | 2.45 | 1.48 |
| 2009-2001 | 4.4 | 3.2 | 1.30 | 3.7 | 11.6 |
| 2009-1990 | 0.02 | 0.05 | 0.04 | 0.05 | 0.07 |

المصدر:-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,الجهاز المركزي للاحصاء ,المجموعة الاحصائية السنوية 2009,2008.
-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ,قسم الدراسات والتخطيط والمتابعة .
* احتسب من قبل الباحثة
**احتسب من قبل الباحثة.
- معدل النمو احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على المعادلة الاسية $y = a*b^x$

**ثانيا:-واقع الدراسات العليا في الجامعات العراقيه .**

ان الدراسات العليا في العراق حققت انجازات لا بأس بها وتعد من المؤشرات المهمه والداله على تطور قطاع التعليم العالي في العراق مثل مؤشر عدد طلبه الدراسات العليا.وتوفر الدراسات العليا في الجامعات العراقيه نشاطا بحثيا من خلال رسائل واطاريح الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه لطلبه الدراسات.

ولكنها لاتزال متدنيه من حيث المستوى النوعي وهو اقل مما انجزه التعليم العالي مثلا في الدول العربيه ودول شرق اسيا التي بدا نموها بعد العراق , ومن اهم ملامح الدراسات العليا في الجامعات العراقيه ضعف مستواه وتدني نوعيته نتيجه الى ضعف الطرق والمناهج التعليميه المتبعه ويعود هذا الى عده اسباب .[1]

1- قدم المناهج التعليميه المعتمده بالدراسات العليا.
2- غموض المقررات وغياب البرامج الواضحه للمواد والتخطيط والتنظيم غير السليم للبرامج والمناهج المتبعه في الدراسات العليا.
3- ضعف مستوى الطالب وذلك للتاثير السلبي لمناهج الدراسة الاولية على مناهج الدراسات العليا .
4- عدم توافق ومواكبه البرامج والمناهج المتبعه للتطورات التكنولوجيه الحاليه .
5- عدم استخدام الاساليب المحفزه للتفكير المبدع كطرق حل المشكلات والاعتماد على المحاظرات التقليديه.
6- شحه فرص التطبيق العملي , وندرة توفر المصادر الحديثه.

ويوضح لنا الجدول (2) المؤشرات الكميه لطلبة الدراسات العليا الموضحه ضمن اعمدته فضلا عن انه تم الحصول على معدل النمو لهذه المؤشرات وذلك باستخدام الداله الاسيه للنمو $y=a*b^x$ كما سيوضح في الاطار التحليلي كما يهتم هذا النوع من التعليم باعداد الملاكات العلميه في مختلف الاختصاصات العلميه والانسانيه لترقيه المجتمع وتنميته مع التطورات العلميه الحديثه التي يشهدها العالم عن طريق الجامعات ومراكز البحث العلمي .

اذ يبدو من الجدول (2) ان عدد المسجلين في المؤسسه التعليميه الجامعيه وهيأة التعليم التقني خلال الاعوام الدراسيه(1990 /1991- 2001/2000)ارتفع من (2782)طالبا في العام الدراسي 1991/1990 الى (15494) طالبا في العام الدراسي 2001/2000 وبمعدل نمو

(2)-نوال عزت عبد اللطيف ,تحسين فاضل عباس , واقع الدراسات العليا في الجامعات العراقيه وسبل تطورها ,مصدر سابق. ص4

سنوي قدره (16.8%) والملاحظة الجديرة بالاهتمام أن ظروف الحصار أدت إلى اعتماد العراق على بنيته الأكاديمية في فتح دراسات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في مختلف الاختصاصات . وقد استطاع العراق سد النقص الحاصل عن طريق توسع الدراسات العليا والتي حصلت بسبب الهجرة الواسعة نتيجة تاثيرات الحصار المادية والاقتصادية والاجتماعية المدمرة ومنها الانقطاع التام عن العالم وتوقف امدادات الاجهزة والمواد والكتب والدوريات العلمية. لقد كان الحصار حافزا لآن يحول العراق الى نهضة علمية هائلة. ودفع الحصار الى اندماج غير مسبوق للجامعة بالمجتمع والصناعة والخدمات وتبنت وزارة التعليم العالي صيغة العقود الاستشارية مع الجهات المستفيدة والتي انضم اليها آلاف التدريسيين في مختلف الجامعات العراقية.

وهذا الارتفاع في عدد المسجلين جاء نتيجه لزياده عدد الطلبه المقبولين سنويا وبمختلف الاختصاصات العلميه والانسانيه والذي كان بواقع (775) طالباً في العام الدراسي 1991/1990 ثم ارتفع الى(6341)طالبا في العام 2001/2000 وبمعدل نمو سنوي قدره (21.0%) وهذا المعدل هواعلى من الطلبه المسجلين في الدراسات العليا للمدة نفسها .

لقد تم فتح وتوسيع عدد من الدراسات العليا في مختلف الجامعات العراقيه ومختلف التخصصات العلميه ,في حين ارتفع عدد المتخرجين سنويا من الدراسات العليا من(1237) طالبا في العام الدراسي 1991/1990 الى (4656) طالبا في العام الدراسي 2001/2000 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (21.8)% .اما عدد التدريسين فقد ارتفع من (10548) تدريسي في العام الدراسي 1991/1990 الى (12402) تدريسي للعام الدراسي 2001/2000 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (1.4)% وهذا المعدل السنوي المركب اقل من معدل الطلبه الموجودين للمده نفسها وهذا يوثر بشكل سلبي على مؤشر (استاذ/طالب ) اذ ارتفعت حصه التدريسي الواحد من الطلبه من (0.26) عام 1991/1990 الى (1.24) للعام (2001/2000) علما ان عدد التدريسين الوارد في الاحصائيه يمثل التدريسي ضمن الجامعه كافه وليس عدد التدريسين المنتسبين للتدريس في الدراسات العليا .

بينما عدد الجامعات زاد من (11) جامعه للعام الدراسي (1991/1990) الى (12) جامعه للعام الدراسي(2000-2001) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (0.7)% وهو اقل من معدل نمو الطلبه المسجلين اذ ان الجامعات لم تستطيع أستيعاب العدد الكبير من الطلاب الراغبين في اكمال دراستهم الجامعيه, مما ادى الى ارتفاع حصه الجامعه الواحده من الطلبه الموجودين اذ

بلغت حصه الجامعه الواحده من الطلبه للعام 2001/2000 (1291.1) طالب /لكل جامعه بعد ان كانت (252.9) طالبا لكل جامعه للعام الدراسي 1990-1991.اما المده من 2002/2001 الى 2009/2008 فقد شهد التعليم الجامعي تراجعا ملحوظا سيما بعد احداث 2003 وما رافقها من عدم الاستقرار الأمني في العراق وغير ه من الاحداث التي ادت الى انخفض عد د الطلبه المسجلين من (16926) طالباً في العام 2002/2001 الى (14915) في العام 2008 /2009 وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (1.5-%) وانخفاض عدد المقبولين الى (5828) في العام الدراسي 2009/2008 بعد ان كان (6958) في العام 2002/2001 وسجل معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (2.2-%) في حين سجل عدد الاساتذه ارتفاعا للمدة نفسها من (13240) في العام 2002/2001 الى (31981) في العام 2009/2008 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (11.6) مما اثر سلباً على مؤشر( طالب /أستاذ) اذ انخفضت حصه التدريسي الواحد من الطلبه من (1.28) طالبا للعام الدراسي2001 /2002 الى (0.46) طالبا لكل استاذ للعام الدراسي 2009/2008.

اما خلال المده الاجماليه للبحث( 1991/1990-2009/2008) فقد بلغت معدلات النمو السنوية المركبه لعدد الطلبه المسجلين (0.09%) وعدد الجامعات بلغ (0.02%) في حين كان معدل عدد المقبولين (55.6%) بلغ معدل الخريجين (0.05%) وكان معدل عدد التدريسين الجامعيين (0.07%).

الجدول **(2)**

**التطور الكمي والنوعي للتعليم الجامعي لطلبة الدراسات العليا للمدة من (1990-2009)**

| السنوات | عدد الجامعات | عدد الطلبة الموجودين | عدد المقبولين | عدد الخريجين | عدد الاساتذة | طالب /جامعة* | طالب /استاذ** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1991-1990 | 11 | 2782 | 775 | 1237 | 10548 | 252.9 | 0.26 |
| 1992-1991 | 11 | 3178 | 1207 | 1133 | 10520 | 288.9 | 0.30 |
| 1993-1993 | 12 | 4975 | 2903 | 1178 | 10591 | 414.5 | 0.47 |
| 1994-1993 | 12 | 6230 | 3003 | 1123 | 11789 | 519.2 | 0.53 |
| 1995-1994 | 12 | 7015 | 2880 | 1495 | 11848 | 584.6 | 0.59 |
| 1996-1995 | 12 | 7968 | 3114 | 1921 | 11685 | 664 | 0.68 |
| 1997-1996 | 12 | 8784 | 3602 | 2306 | 11986 | 732 | 0.73 |
| 1998-1997 | 12 | 10542 | 4603 | 2538 | 11101 | 878.5 | 0.87 |
| 1999-1998 | 12 | 13312 | 6297 | 3018 | 11993 | 1109.3 | 1.10 |
| 2000-1999 | 12 | 14679 | 6321 | 4451 | 12068 | 1223.3 | 1.21 |
| 2001-2000 | 12 | 15494 | 6341 | 4656 | 12402 | 1291.2 | 1.24 |
| 2002-2001 | 12 | 16926 | 6985 | 5414 | 13240 | 1410.5 | 1.27 |
| 2003-2002 | 12 | 18544 | 5688 | 4574 | 15523 | 1545.3 | 1.19 |
| 2004-2003 | 12 | 20162 | 4390 | 4894 | 17003 | 1680.2 | 1.18 |
| 2005-2004 | 17 | 19596 | 4039 | 5477 | 21046 | 1152.7 | 0.93 |
| 2006-2005 | 17 | 18054 | 5262 | 5756 | 24459 | 1062 | 0.73 |
| 2007-2006 | 17 | 15545 | 53132 | 5328 | 29106 | 914.4 | 0.53 |
| 2008-2007 | 17 | 12611 | 4154 | 4346 | 30109 | 741.8 | 0.41 |
| 2009-2008 | 17 | 14915 | 5828 | 4706 | 31981 | 877.4 | 0.46 |

**معدل النمو السنوي المركب %**

| المدة | عدد الجامعات | عدد الموجودين | عدد المقبولين | عدد الخريجين | عدد الاساتذة |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000-1990 | 0.7 | 16.8 | 21.0 | 12.8 | 1.4 |
| 2009-2001 | 4.4 | 1.5 | -2.2 | -1.7 | 11.6 |
| 2009-1990 | 0.02 | 0.09 | 55.6 | 0.05 | 0.07 |

**المصدر:-** وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,الجهاز المركزي للاحصاء ,المجموعة الاحصائية السنوية 2009,2008,2005,2000,

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ,قسم الدراسات والتخطيط والمتابعة.

* احتسب من قبل الباحثة

** احتسب من قبل الباحثة.

-معدل النمو احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على المعادلة الاسية $y = a*b^x$

## ثالثا :-تطور الانفاق على البحث العلمي والتعليم العالي في العراق .

### 1:- الانفاق على البحث العلمي .

يعد العلم وتطبيقاته والبحث ونتائجه من اهم المظاهر المميزه للقرن الحادي والعشرين فالدوله لم تعد تتفاخر اِلابثروتها المعرفيه والتقنيه أي بما لديه من باحثين ومهندسين وادباء ومفكرين لانها ادركت ان مصيرها مرتبط اساسا بعطاء هؤلاء العلماء والمفكرين.وان الكثير من العراقيين كانوا يعملون ليلا ونهارا ورؤسهم مرفوعه وثقتهم كبيره وتفاؤلهم لاحدود له بان هذه الامه بابنائها البرره ستكون قادرة على ان تبدع كما فعلت من قبل,[1] ولذلك قد تزايد الاهتمام بالبحث العلمي نتيجه لتزايد طموح المجتمعات المختلفه في النمو والتقدم ,فاستحدثوا الاقسام العلميه والكليات والجامعات على اسس علميه رصينه والدراسات العليا في تحسن متزايد وبوتائر متصاعده على الرغم من تردي الاوضاع الامنية في العراق.

فالبحث العلمي احد ابرز الوظائف التي يضطلع التعليم العالي بادائها الى جانب وظيفتي التعليم وخدمه المجتمع ,فالبحث العلمي عنصراً مهماً وحيوياً في حياتنا كمؤسسات علميه وفكريه وان سمعه الجامعات ترتبط الى حد كبير بالابحاث العلميه وان الاهتمام بالبحث وترسيخ ممارساته بالجامعات يؤدي الى تنميه القدره على انتاج المعرفه بدلاً من الاكتفاء بتلقيها كمايؤدي الى تنميه القدره على التفكير الابتكاري وهذا احد الادوار المهمه للجامعات والتي تؤدي لتحويل الافكار الى نتائج ذات فائده اما الانفاق عليه فانه مؤشر يوفر فرصه مهمه لتطوير المؤسسات التعليميه التي تضطلع لحكومات الدوله العربيه بها ويهدف الى اللحاق بركب الدول المتقدمه.[2]

لذا فأن الانفاق على البحث العلمي في العالم العربي لاسيما العراق يعاني من عدم كفايه الاموال المخصصه له وان دور الاثرياء والمؤسسات الخاصه مازال ثانويا كمصدرلتمويل البحوث مقارنه بما هو الحال في دول اخرى في العالم وان قله وتدني مصادر التمويل والانفاق على البحث العلمي يشكل مشكله رئيسه اما تطور البحث العلمي في الدول العربيه فهو بعيد عن المستوى المرضي المطلوب.[3]

---

([1])عبد المجيد حمزة الناصر ,الجامعات العربية وعلياء الماضي وتقنيات العصر, المؤتمر العلمي الثالث ,الجامعات العربية والتحديات الافاق ,جامعة القاهرة ,2010,ص973

([2]) زهير ابن عبد الله دمنهوري توجيهات التحول الى الجامعات العراقيه الحديثه في عصر المعرفه,ورقه عمل مقدمه في المؤتمر العربي الاول ,(الجامعات العربيه.التحديات والافاق المستقبلية) الرباط المملكة المغربية ,2007, ص243

([3])عدنان علي الفراجي ,الانفاق على البحث العلمي في الدول العربيه واثره في التطور العلمي والتقني, الندوة الثانية لافاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي ,جامعة صدام للعلوم الاسلامية,بغداد ,2002ص3

ووفقا للمؤشرات الموجود فان هناك معايير محدده في نسبه الانفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الى الناتج المحلي الاجمالي ويمكن توضيحها بالنسب الاتيه.[1]

1:_اقل من (1%)يكون اداء البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ضعيف جدا.

2:-من(1%-1.6%)يكون اداء البحث العلمي والتطوير الاداء حرج .

3:-من(1.6%-2%) يكون اداء البحث العلمي والتطوير بالمستوى جيد.

4:-اكثر من(2%) يكون الاداء بمستوى مثالي.

فالبحث العلمي في هذا الوقت مرتبط بالجامعات وهو من اهم اركانها وهو مقياس لمستواها العلمي والأكاديمي. فالبحث العلمي يتميز بمقومات اساسيه منها (توفير عدد كبير من الباحثين والمؤهلين من اعضاء الهيئه التدريسيه وطلاب الدراسات العليا ,والتمويل للاجهزه الحديثه اللازمه لاجراء القياسات الدقيقه والموارد والمختبرات العلميه ,المناخ السليم,ويعتمد تمويل البحث العلمي بالدول العربيه الى حد كبير على الحكومه وقد يصل الدعم الحكومي في بعض الدول الى97%.[2] وتجد ان ما انفق على البحث والتطوير في الدول العربيه والذي يقدر ب(370) مليون دولارعام 1984 وهو نسبه لاتتجاوز 0.2%-0.3.5% في افضل الاحوال من الناتج المحلي الاجمالي في حين ان هذه النسبه تتجاوز( 3.5%) في الدول المتقدمه أي مايزيد على خمسه عشرمرة من ما تنفقه مجموع الدول العربيه وفي عقد التسعينات زاد الانفاق على البحث العلمي في الدول العربيه نوعا ما اذ بلغ اجمالي الانفاق على البحث (548) مليون دولار أي مانسبته 0.5% من اجمالي الناتج القومي في حين بلغت النسبه في الدول المتقدمه 3% علماً أن هذه النسبه على البحوث المدنيه فقط دون العسكريه .[3]

وفي عام 1995 بلغت نسبه الانفاق الى الناتج المحلي في (مصر) 0.4% في الاردن 0.3% وفي المغرب 0.2% وفي كل من سوريا ولبنان والسعوديه 0.1% ومن الجدول رقم (3) لذا يتضح ان نسبه الانفاق في الوطن العربي على البحث العلمي والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي Gdp عام 2007 كانت مابين 3.2-0.3% مقارنه مع الولايات المتحده الامريكيه

---

([1]) راشد بن محمد الكثيري ,برامج التعليم العالي في المملكه العربيه السعوديه ,رؤيه للاصلاح ,,ورقه عمل مقدمه للمؤتمر العربي الاول (استشراف المستقبل التعليم),مصر 2008,ص160.

(2) ايمن جميل عبد الرحمان صالح ,(معيقات البحث العلمي لدى الاعضاء الهيئه التدريسيه في الجامعات الفلسطينيه رساله مقدمه الى كليه الدراسات العليا في جامعه النجاح الوطنيه ,فلسطين ,2003,ص4.

(2)عدنان علي الفراجي ,الانفاق على البحث العلمي في الدول العربيه واثره في التطور العلمي والتقني ,مصدر سابق ,ص3

2.8% واليابان 3.5 وفرنسا 2.4%.ومن خلال الجدول الآتي يتضح لنا نسبه الانفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي في الدول المتقدمه والناميه ومنها العراق.([1])

الجدول (3)

نسبه الانفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي في الدول المتقدمه والدول العربيه

| الدول | النسبه المئويه |
|---|---|
| اولا:-الدول المتقدمه | |
| اليابان | 3.5 |
| امريكا | 2.8 |
| المانيا | 2.8 |
| فرنسا | 2.4 |
| ثانيا:-الدول العربيه | |
| مصر | 0.34 |
| الاردن | 0.28 |
| المغرب | 0.22 |
| السعوديه | 0.11 |
| العراق | 0.04 |
| الامارات | 0.03 |

المصدر:-اسامة البصري ,محمد كنعان,واخرون, البحث والتطوير ودورة في تنمية قطاع التعدين والصناعات المرتبطة به في الوطن العربي, المؤتمرالعربي الحادي والعشرون,الثروة المعدنية,طرابلس,2010,ص482.

يتضح من الجدول (3) تدني نسبة الانفاق على البحث والتطوير في الدول العربية اذ بلغت 0.17% اذا ما قورنت بنظيرتها في الدول المتقدمة التي تنفق المبالغ الطائلة على البحث والتطوير اذ تبلغ نسبة انفاقها (2.8)%.

وممالا شك فيه ان ماينفق على برامج البحث والتطوير في الوطن العربي مازال ضعيفا جدا مقارنه بالمعدلات العالميه وحسب احصاءات اليونسكو لعام 2004 فان انفاق الدول العربيه مجتمعه على البحث العلمي وتطويره بلغ (1.7) مليار دولار او مانسبته 0.3% من الناتج

(3) داود عبد الجبار احمد , دور السياسه الماليه في تعزيز التنميه الانسانيه الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجا مختارا, مصدر سابق,ص79.

القومي وهي نسبه ضيئله بالمقارنه مع دول مثل امريكا اللاتينيه والكاريبي اذ بلغت 21.3 مليار دولار (0.6%)من الناتج القومي الاجمالي وفي الهند 20 مليار دولار أي نسبة (0.7%) من الناتج القومي وفي جنوب شرق اسيا الصناعية 48.2 مليار دولار اي نسبة (1.7 %) من الناتج وفي الاتحاد الاوربي 174.7 مليار دولار أي نسبة (1.9%) من الناتج وفي امريكا الشماليه 281 مليار دولار أي نسبة (2.7%) وفي اليابان 98.2 مليار دولار اي نسبة (2.9%) وفي الكيان الصهيوني (6.1) مليار دولار .وبينت دراسه نشرت عام 2007 لمنظمه اليونسكو ان نسبه الانفاق في العالم العربي من الانفاق العالمي على البحث العلمي بلغت 0.2% وتنفق اسرائيل 0.7% (أي تقريبا اربعة أضعاف العالم العربي لدوله لايصل عدد سكانها 5% من العالم العربي ) وزاد انفاق الصين عن 8.7% وتجاوز لاول مره انفاق كل من المانيا وبريطانيا اما الولايات المتحده الامريكية فقد انفقت 3.5%.[1]

([1]) عبد الحميد مصطفى السيد ,(اين نحن من البحث العلمي) وؤقه عمل مقدمه الى المؤتمر العربي الاول بعنوان الجامعات العربيه ,التحديات والافاق المستقبليه المنعقد في مدينه الرباط المملكه المغربيه, 2007,ص250.

الجدول (4)

مبالغ الانفاق على البحث والتطوير وكثافته في الدول العربيه مقارنه مع الدول الاخرى 2000

| الدول | مجمل الانفاق (بليون دولار) | كثافه الانفاق |
|---|---|---|
| الدول العربيه الاسيويه | 0.6 | 0.1 |
| الدول العربيه الافريقيه | 1.1 | 0.2 |
| الدول الافريقيه غير العربيه وغير جنوب افريقيا | 1.1 | 0.2 |
| دول امريكا اللاتينيه والكاريبي | 21.3 | 0.6 |
| الهند | 20.0 | 0.7 |
| دول اوربا الشرقيه الوسطى | 21.9 | 0.8 |
| الصين | 50.3 | 0.9 |
| اقيانوسيا (استراليا والجزر المحيطه بها) | 8.5 | 1.0 |
| | | |
| دول جنوب شرق اسياالصناعيه | 48.2 | 1.7 |
| دول الاتحاد الاوربي | 174.7 | 1.9 |
| امريكا الشماليه | 281.0 | 2.7 |
| اليابان | 98.2 | 2.9 |
| فلسطين | 6.1 | 4.7 |
| الدول الصناعيه (Developed Countries) معدل عام | 496.7 | 2.3 |
| الدول الناميه (Development countries) معدل عام | 158.4 | 0.9 |

المصدر:-عبد الحميد مصطفى السيد ,(اين نحن من البحث العلمي) وؤقه عمل مقدمه الى المؤتمر العربي الاول الجامعات العربيه التحديات والافاق المستقبليه, مدينه الرباط المملكه المغربيه ,2007,ص250.

وبصوره عامه فان البحث العلمي سواء أكان في الجامعات العربية أم الجامعات العراقيه غير مشجع بسبب ضعف الجانب التمويلي اذ يعد التمويل عصب النشاطات الاقتصاديه ويؤدي دورآ مهمآ في تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه انشطه البحث العلمي فضلا عن ذلك فان بحوث طلبه الدراسات العليا بالجامعات العراقيه قد تاثرت سلبا في انجاز الكثير من الابحاث العلميه بسبب نقص المواد الآوليه التي تحتاجها المختبرات العلميه ففي عام 1990 كان تطور الانفاق على البحث العلمي في الجامعات العراقية وهيئه التعليم التقني (4.0) مليون دينار وفي عام 1995 (80.0) مليون دينار اما عام 2005 بلغ (1167.2) مليون دينار ومما انعكس بشكل

سلبي على البحوث المخططة والمنجزة خاصة في الألفية الاخيرة وهذا يرجع الى الظروف السياسية والاجتماعية التي مر بها العراق فضلا عن الجانب التمويلي كان متواضعا جدا اذ يصعب معه انجاز بحوث علمية نظرية وتطبيقية ويستفاد منها في معالجة بعض المشكلات التي يواجهها اقتصاد العراق وفي مختلف المجالات. [1]

الجدول (5)

**عدد البحوث المخططة والمنجزة وحسب الجامعات العراقية وهيئة التعليم التقني لسنوات دراسية مختارة**

| السنوات | مجاميع البحوث المخططة | مجاميع البحوث المنجزة | مجموع |
|---|---|---|---|
| 2001-2000 | 10444 | 8606 | 19050 |
| 2006-2005 | 14323 | 9222 | 23545 |
| 2007-2006 | 10763 | 7420 | 18183 |
| * 2008-2007 | 870 | 595 | 1465 |
| *2009-2008 | 774 | 426 | 1200 |

المصدر:-داود عبد الجبار احمد,(دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الانسانية الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجا مختارا,حالة دراسية العراق للمدة2007/1990) ,رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ,2010,ص80

(*) عدد البحوث المقدمة من قبل التدريسين باستثناء (هيئة التعليم التقني).

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: دائرة البحث والتطوير/ قسم الاحصاء

[1] داود عبد الجبار احمد, دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الانسانية الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجا مختارا,حالة دراسية العراق للمدة2007/1990) ,رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ,2010,ص80

**2:- الانفاق على التعليم العالي في العراق.**

من الواضح ان التعليم هو البوابه الرئيسه والركيزه الاساسيه والمهة للدخول الى مجتمع المعلومات وتطويره وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.فضلا عن اهميته الكبيره في اعداد العنصر البشري الكفوء والعماله الماهره التي تحتاجها القطاعات الاقتصاديه ولذا نجد التسابق بين دول العالم لجذب المزيد من الكفاءات العلميه والاستثمار في التعليم وزيادة الانفاق عليه .وبما أن العراق من البلاد الناميه والعربيه الرائده في مجال الاستثمار والانفاق على التعليم.[1] لذا ادراك العراق اهميه الاهتمام بالانفاق على قطاع التعليم لماله من دور فاعل في تطوير النظام التعليمي اذ اولت الدوله في هذا الجانب اهتماما كبيرا ولاسيما في عقد السبعينات من القرن الماضي ولذلك استند التعليم في العر اق على دستور جمهورية العراق كما ذكرنا سابقا اذ نص على التعليم الزامي ولمختلف المراحل التعليميه الامر الذي أدى زياده التخصيصات الماليه على الرغم من الكلف العاليه .[2]

وقد اعطى العراق منذ ذلك الوقت اهميه كبيره للمراحل كافة وقام بتخصيص نسبا متباينه من الناتج القومي للانفاق على التعليم .وبالنظر للظروف التي مر بها العراق لاسيما بعد حرب الخليج والحصار الاقتصادي وعجز الموازنة الاعتيادي والتي اثرت بشكل كبير في العديد من الجوانب الحياتية ومنها الاقتصادية ادى الى حدوث تذبذباً في التخصصات الماليه لمواجهه هذا القطاع مما اثر سلبا في مخرجات هذا القطاع وحصول التضخم ([1]),ونال الانفاق الحكومي حصه من هذه الظروف اذ اتخذ وضعا غير مستقر محققا معدلات نمو منخفضه وهذا مايوكده الجدول التالي (6)

([1]) قصي الكليدار,ناصر عبد الحليم, واخرون,(القياس الاقتصادي لاثر حجم الدخل القومي على النفقات التعليمية ومدخلات التعليم العالي في العراق للمدةمن 2002/1970 ,مجلة القادسية ,المجلد 11,العدد4 ,2009,ص56.

جدول (6)

حصة الانفاق الحكومي والانفاق على قطاع التعليم العالي في العراق للمده (1990-2009)

بالاسعار الثابته (1988=100%)

| السنه | الانفاق الحكومي(مليون دينار) | الانفاق على قطاع التعليم العالي (مليون دينار) | الانفاق على قطاع التعليم العالي/الانفاق الحكومي%* |
|---|---|---|---|
| 1990 | 8795.35 | 89.454 | 0.010 |
| 1991 | 3788.04 | 32.756 | 0.009 |
| 1992 | 3874.06 | 39.220 | 1.010 |
| 1993 | 2640.80 | 23.725 | 0.009 |
| 1994 | 1289.92 | 8.266 | 0.006 |
| 1995 | 989.78 | 4.068 | 0.004 |
| 1996 | 919.25 | 7.150 | 0.008 |
| 1997 | 834.32 | 6.625 | 0.008 |
| 1998 | 1104.58 | 7.665 | 0.007 |
| 1999 | 1101.68 | 17.623 | 0.016 |
| 2000 | 1521.74 | 27.281 | 0.018 |
| 2001 | 1814.57 | 28.131 | 0.016 |
| 2002 | 1288.41 | 52.899 | 0.041 |
| 2003 | 1093.51 | 186.745 | 0.071 |
| 2004 | 13952.96 | 106.284 | 0.008 |
| 2005 | 8366.27 | 118.356 | 0.014 |
| 2006 | 8033.27 | 51.029 | 0.006 |
| 2007 | 6175.54 | 82.354 | 0.013 |
| 2008 | 9154.59 | 111.191 | 0.012 |
| 2009 | 8334.54 | 131.661 | 0.016 |

معدل نمو السنوي المركب %

| المدة | الانفاق الحكومي | نفقات التعليم العالي | نسبة الانفاق% |
|---|---|---|---|
| 2000-1990 | -14.7 | -10.2 | 5.49 |
| 2009-2001 | 18.5 | 15.7 | 0.58- |
| 2009-1990 | 0.06 | 0.084 | 0.04 |

المصدر:- وزارة المالية,دائرة الموازنة العامة .

معدل النمو احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على المعادلة الاسية $y=a*b^x$

يتضح من خلال الجدول (5) بان الانفاق العام لم يكن مستقرا طوال المدة المدروسة وكان الانفاق على التعليم العالي متناغما مع هذه السمة التي توسع بها الانفاق العام اذ تدل الارقام الواردة في الجدول المذكور على أن الانفاق العام بعد ماكان (8795.35) مليون دينارعام 1990 تراجع الى (3788.04) مليون دينار عام 1991 وكان ذلك بفعل ماتعرض له العراق من عقوبات دولية بعد دخوله الكويت عام 1990 والتي لم تسمح له بتصدير النفط الذي يعد المورد الرئيس للعراق فضلا عن تكاليف العمليات العسكرية التي تزامنت مع هذه الحالة , واستمر الانفاق العام بالتراجع طوال مدة العقوبات الاقتصادية اذ وصل الى ادنى مستوله عام 1997 بلغ (834.32) مليون دينار الا انه بدا بالتحسن بعد هذا العام بعد توقيع العراق على مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) اذ وصل الى (1521.74) مليون دينار وكان معدل النمو السنوي المركب للمدة من (1990-2000) (14.7-%) .في حين كان الانفاق في نفقات التعليم العالي اقل انفاقا خلال هذه المدة أذ بلغ (4.068) مليون دينار وبنسبة (0.004) من اجمالي الانفاق العام .اما خلال المدة من 2001-2009 فقد شهد الانفاق العام تراجعآ اذ وصل الى (2188.41) مليون دينار عام 2002 اقل مستوى له خلال هذه المدة في عام 2003 اذ بلغ (1093.51) مليون دينار فيما كان اقل مستوى للانفاق على التعليم العالي (1288.41) مليون دينار عام (2001) .

.اما المدة الاجمالية من (2009/1990) فقد تراجع فيها الانفاق الحكومي الى ان وصل الى(8334.54) عام 2009 بعد ان كان 8795.35 في العام 1990 وبمعدل نمو مركب سنوي سالب قدرة (0.06%).

ويلاحظ بان التراجع في الانفاق آثر سلبا في الانفاق العام على القطاع التعليمي والذي اخذ هو الاخر بالتراجع كون هذا الانفاق يعد مؤشرا مهما لمعرفة الجهود المبذوله من قبل المؤسسات على القطاع التعليمي والذي له اهمية في تحسين نوعية راس المال البشري اما الانفاق على التعليم العالي دفقد شهد تذبذبا اذ بلغ (89.45)مليون دينار للعام 1990ووصل الى (27.281) مليون دينار عام 2000 محققآ معدل نمو سالب قدره (10.2-) وهي نسبة تفوق معدل نموانخفاض الحكومي للمدة نفسها وهذا متأثر بشكل كبير بالانفاق الحكومي ,اما المدة من (2001-2009) فقد سجلت معدل نمو سنوي مركب قدره (15.7 ) وهذا يعود الى الحاجة المتزايدة للانفاق على التعليم لمواجهة الزيادة الحاصلة في اعداد الطلبة والاساتذة ,اما المدة الاجمالية فقد سجل فيها فيها الانفاق التعليمي انخفاضآ للمدة من (2009/1990) فبعد ان كان

(89.45) مليون دينار اصبح (131.66) مسجلاً معدل نمو مركب سالب قدرة (0.084 %). ويمكن التعرف على واقع ونسبة مايشكلة الانفاق على التعليم من قيمه الانفاق الحكومي وذلك من خلال متابعة البيانات الواردة في الجدول (5) الذي يوضح نسبة الانفاق على قطاع التعليم من الانفاق العام للمدة من (1990-2009) كما يبدو في العمود الثالث اذ نلاحظ ان هذة النسبة كانت عام 1990بمقدار ( 1.02) وانخفضت عام 1991 الى (0.86) ثم ازدادت عام 1992 بشكل بسيط واخذت بالهبوط حتى عام 1996 وفي عام 2000بدات بالتزايد واستمرت كذلك اذ بلغت (17.0) عام 2003 وسبب الزيادة كما يبدو هو الهبوط الذي حصل في النفقات العامة جراء حل الجيش وقوة الامن الداخلي ومؤسسات الانتاج الحربية الا ان هذة النسبة رجعت الى مستوياتها السابقة تقريبا بعد عام 2004 .اما عن معدل النمو للمدة الاجمالية فقد سجل (0.04%).نستنتج من ذلك ان نفقات التعليم منسوبة الى الانفاق العام قليلة جدا ولم تكن بمستوى الطموح لانة من المعروف عن هذه النفقات في بلدان العالم المتطورة انها تحتل مرتبة عالية ضمن الانفاق العام لاسيما النفقات على البحوث العلمية .

**3 :-العوامل المؤثرة في الانفاق على التعليم :**

توجد مجموعتان من العوامل التي تؤثر في حجم الانفاق التعليمي يمكن اجمالها فيما يأتي[1]:-

1-:-مجموعة العوامل الخارجية (وهي عبارة عن عوامل لاتوجد فيها علاقة مباشرة مع للمؤسسة التعليمية) وهي :-

أ- ارتفاع المستوى العام للدخل القومي يؤدي الى زيادة الانفاق التعليمي .
ب- مستوى نفقات المعيشة اومقدار الانفاق من الدخل والذي يرتبط باسعار السلع والخدمات في المجتمع .
ت- فجوة السكان اذ يتطلب فتح مدارس جديدة ومايتطلبه من مستلزمات .
ث- مستوى التكنولوجيا العامة في المجتمع والتى تؤثر بشكل كبير على نفقات التعليم .
ج- التعليم الالزامي.

2:-مجموعة عوامل داخلية وترتبط هذه المجموعة ارتباطا وثيقا بالمؤسسات التعليمية ومنها:-

أ- مستوى اجور العاملين في المؤسسات التعليمية.
ب- التوزيع العمري للمعلمين (الهيئة التدريسية) اذ يزداد الانفاق كلما ارتفع المستوى العمري للمعلمين.
ت- مستوى تكنولوجيا التعليم .
ث- نصاب المعلم من ساعات التدريس .
ج- اوجه الانفاق على البحث العلمي في البلدان العربيه.

هنالك اوجه متعدده للانفاق على البحث العلمي والباحثين في الدول العربيه أذ يمكن ان تجمع في ثلاثه انواع (الرواتب,والتعويضات ,والحوافز,باشكالها المتعدده الجوائز والمكافآت والمنح) [2]

---

([1]) عبد الله زاهي الرشدان , في اقتصادات التعليم ,دار وائل لنشر ,عمان ,ط 3 ,2008 ,ص65.

(2) انظر الى:-
- كاظم سعد الاعرجي ,(الدخل القومي والانفاق على التعليم في العراق ),بحث غير منشور مقدم الى جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد, 2010ص6
- عدنان علي الفراجي ,(الانفاق على البحث العلمي في الدول العربيه واثره في التطور العلمي والتقني,بحث مقدم اندوة الثانية لافاق االبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي, مصدر سابق ,ص8

- ففي مجال الرواتب //ان معظم البلدان العربيه تعامل منتسبيها من الباحثين على اساس رواتب الدرجات المناظره في الجامعات ففي العراق يمنح رواتب الدرجات الوظيفيه بحسب التحصيل العلمي والسلم الوظيفي العام وتميز الحاصل على شهاده عليا بمنحه مخصصات التفرغ العلمي.

- في مجال التعويضات //فهي تاخذا اشكال مختلفه منها:-

- تعويضات خاصه بالبحث:-فعلى سبيل المثال يعطي الباحث (التدريسي) في الجامعات العراقيه تعويضات عن بحثه بحسب درجات تقويم البحث الثلاث ,(اصيل مبتكر وقيم) اما العمل على تفرغ التدريسي في مجال البحث العلمي فيكاد يكون نادرا في الجامعات العراقيه.

- تعويضات خاصه بممارسه الوظيفه :-منها تعويضات العمل الإضافي ,وتعويض الخطوره ,وتعويض الاختصاص ,وتعويض المسؤوليه ,والتشريعات تختلف باختلاف الدول.

- تعويضات النقل والضمان الاجتماعي والسكن تخصص للباحثين وتختلف تشريعاتها وانظمتها من دوله عربيه الى اخرى.

- اما في مجال الحوافز الخاصه للبحوث العلميه فانها تشمل المكافأت والجوائز والمنح وهي تختلف من دوله عربيه الى اخرى فالمكافأت الخاصه بالبحوث وهي المكافأت المادية او العينيه التي تمنح لافراد او لجماعات تشجيعا لعمل ما تختلف حسب النظم والتشريعات لكل دوله عربيه.وفي مصر يمنح مركز البحوث الزراعيه بموجب اقتراح من مدير المركز مقترن بموافقه وزير الزراعه مكافأت تشجيعيه لدراسات متعلقه ببعض الاختصاصات الزراعيه اما ليبيا فتقوم الهيئه القوميه للبحث العلمي بمنح مؤلف الكتاب مكافاة ماليه قدرها 50% من تكاليف طباعه 5000 نسخه .

**4:- تمويل التعليم الجامعي والعالي .**

تمويل التعليم هو قدره الدوله على تعبئه الموارد اللازمه للانفاق على العمليه التعليميه لتحقيق اهدافها سواء أكانت هذه الموارد نقديه وغير نقديه مباشره ام غير مباشره, ويشهد التعليم العالي عموما والتعليم الجامعي خصوصا في العراق وبلدان العالم المتقدمه والناميه على حد سواء زيادات حاده في نفقاته وتكاليفه عاما بعد اخر في الوقت الذي يواجه فيه اقبالا شديدا من جميع الفئات الاجتماعيه ومختلف الاعمار ومن شتى المناطق الريفيه والحضريه ,لذا فقد اضطر

الكثير من حكومات هذه البلدان الى تخفيض التخصيصات الماليه المعتمده في الموازنه السنويه للتعليم العالي.[1]

وعند الاشاره الى العلاقه القويه بين تكلفه التعليم وتمويله فعند تحديد تكلفه التعليم يمكن البحث عن مصادر تمويل هذه التكلفه أذ يمكن ان يكون تمويلاً مركزياً كما هو موجود في بعض الانظمه التربويه ومنها العراق اومن اولياء امور الطلبه اوالقطاع الخاص من الشركات والمؤسسات الانتاجيه المستفيده من المخرجات التعليميه وهذا مرتبط بطبيعه النظام السياسي والاقتصادي للدول .[2]

تعاني انظمه التعليم العالي في أي دوله من دول العالم مها بلغت درجه تقدمها العديد من الصعوبات والمشكلات التي تؤثر في مستوى العملية التعليمية , واداء الانظمه الفرعيه المكونه للتعليم ,وان اختلفت درجه تاثير هذه الصعوبات والمشكلات من دوله الى اخرى ,لذا تعد قضيه التمويل من القضايا المهمه التي تواجه الكثير من دول العالم على الرغم من اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها وهي قضيه متجدده دوما بسبب ارتفاع تكلفه نظام التعليم بصفه عامه والتعليم الجامعي بصفه خاصه ممايوثر في نسبه المخصصات الماليه المتوفره للتعليم الجامعي من الموازنه العامه للدوله.[3]

ومما يلفت النظر ان تمويل التعليم في واقع جامعاتنا العراقيه بالقياس الى الجامعات العالميه وحتى العربيه منها يعد متخلفاً ودون مستوى الحد الادنى من الطموح ليس بسبب ان التخصيصات الماليه لم تنفق جميعها في الفتر ه الخاضعه لدراسة ,او انخفاض التخصيصات في الموازنه الاستثمارية المخصصة بالنسبه للناتج المحلي الاجمالي للعراق بل الى عدم استغلالها بشكل كامل ممازاد من تفاقم الوضع المالي المتدهور لهذا القطاع .[4] والامر قد يكون مقبولا اذا كان هذا التخلف قبل عام 2003 أذ وجود العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلد من قبل الامم المتحده المدعومة من المجتمع الدولي نتيجه غزو الكويت ووجود نظام شمولي يسيطرعلى عموم المؤسسات التعليميه في البلد ومن بينها الجامعات وعمل على جعلها تدور في

---

([1]) داخل حسن جريو , تمويل التعليم الجامعي المعاصر,مصدر سابق,ص10

([2]) رياض بدري ستراك , تخطيط التعليم واقتصادياته, أثراء للنشر ,عمان الاردن, ط1, 2008 ,ص80

([3])بشير البكري , تمويل التعليم,بحث على الموقع

([4]) حيدر نعمه بخيت التصنيفات العالميه للجامعات وموقف الجامعات العربيه والعراقيه منها, الندوه العلميه لقسم الاقتصاد الموسوعه (اقتصاديات التعليم في العراق),في جامعه القادسيه,2010,ص15

فلك سياساته .[1] الا أن ضعف التمويل في قطاع التعليم العالي بالعراق في وضع لايحسد عليه وهناك من السلبيات المحيطه بعمل هذا القطاع والمبينة بالآتي:-.

-عدم قدره الجامعات العراقيه على مواكبه التطورات العلميه الهائله لافتقارها الى المستلزمات الاساسيه من اجهزه ومعدات حديثه ومصادر علميه وتبادل ثقافي مما ادى الى تخلف جامعاتنا قياسا بجامعات الدول المتقدمه .

- تخلف البحث العلمي وعدم قدره الباحثين على مواكبه التطورات ,وعدم وجود المناخ العلمي المناسب وعدم قدره الجامعات على دفع مرتبات مجزيه للتدريسين ممادفع الكثير منهم الى الهجره للبحث عن فرص عمل مجزيه,وهذا يمثل هدر كبير لذوي المؤهلات العالية واللذين تكلف العراق بأعدادهم للوصول لهذا المستوى العلمي.

- ضعف العلاقه بين الجامعات بين مؤسسات الانتاج ومؤسسات المجتمع المدني اذ أن عدم وجود جهات متخصصه من شأنها توثيق العلاقه بين الجامعات والمؤسسات الاقتصاديه قد حد من فاعليه البحوث المتقدمه من قبل الجامعات لكونها بعيده عن واقع السوق العراقي.

- انعدام التوازن في أعداد الطلبه مابين التخصصات الانسانيه والعلميه وبما يتناسب مع عمليه التنميه الاقتصاديه وبمايحتاج سوق العمل العراقي. [2]

أما آلان ولاسيما بعد تحسن الوضع الامني والاقتصادي للبلد لابد من اعاده النظر في واقع جامعاتنا,فلابد ان تحتل أي جامعة عراقية كجامعة بغداد مركزآ ضمن تصنيف أفضل مئه جامعه عربيه بالوقت الذي نجد فيه دول تعاني من صعوبات اقتصادية وامنية كفلسطين حصلت احدى جامعاتها وهي جامعت النجاح الوطنيه على المركز العاشر فضلا عن جامعاتها الاخرى.[3]

([1]) رياض بدري ستراك , تخطيط التعليم واقتصادياته,مصدر سابق ,ص28

([2]) مجذاب بدر عناد التحيات التي تواجه التعليم في القرن الحادي والعشرين وضروريات تحديات الاداره الجامعيه, مجله العلوم الاقتصاديه والاداريه,كليه الاداره والاقتصاد ,جامعه بغداد, المجلد السابع ,العدد الرابع ,2000,ص8.

([3]) حيدر نعمه بخيت ,التصنيفات العالميه للجامعات وموقف الجامعات العربيه والعراقيه منها,مصدر سابق,ص15.

## رابعا:- التعليم العالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2009)

يعد الاقتصاد العراقي كغيرة من اقتصاديات المنطقة العربية يعمل وفق مبدأ التعاون الاقتصادي الذي يتميز بمشاركة فعالة من قبل الحكومة والمجتمع ,ومن اجل إعطاء صورة عن النشاط الاقتصادي العراقي سنعمل على استخدام بعض المؤشرات الكمية والتي يدخل ضمن مفهومها كل المتغيرات الاقتصادية التي لها دلاله معينه على النمو الاقتصادي وهي الناتج المحلي الإجمالي , ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

### أ:- المؤشرات الاقتصادية

#### 1:- تطور الناتج المحلي الإجمالي

يُعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا مهما يعكس مدى قدرة البلد ودرجة النمو والتنمية التي يحققها لانة حصيلة تفاعل قطاعات الاقتصاد الوطني وثمرة جهوده لذا لابد من معرفة مستوى تطور هذا المتغير عبر المدة الزمنية قيد الدراسة مادمنا بصدد تحليل العلاقة بين تطور هذا المتغيروالتطور الحاصل في مجال التعليم العالي ذلك لان للتعليم العالي دورآ مهمآ في مجال التطور الاقتصادي والثقافي لهذا البلد لذا سنناقش ضمن هذا النقطة التطور الحاصل في مستوى الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم نناقش التطور الحاصل في الانفاق على التعليم العالي لاحقا ومن ثم يمكن لنا ان نتعرف في مستوى تأثير التعليم العالي على الناتج المحلي الاجمالي .ومن خلال النظر الى الجدول (6) نلاحظ الحقائق التالية.

(1)- ان الجهاز الانتاجي العراقي يتسم بعدم المرونة للاستجابة للتغيرات التي تحصل في حجم ونمط الطلب وهذا بدوره ينعكس على ارتفاع المستوى العام للاسعار, وان تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ضمن مدة الدراسة الممتدة من (1990-2009) لم يكن تطورا مستقرا وانما اخذ بالتذبذب بين الزيادة والنقصان خلال المدة الزمنية الخاصة بالدراسة اذ نجد ان مستوى الناتج المحلي الاجمالي في عام 1990 كان بواقع (34694) مليون دينار بينما انخفض عام (1991) ثم ازداد في عام 1992 وانخفض فيما بعد وهكذا ,وان هذا التذبذب الحاصل في مستوى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة يعود الى حالة عدم الاستقرارالتي مر بها الاقتصاد العراقي في بداية عقد التسعينات بعد فرض الحضر الاقتصادي ومنع العراق من التصدير والاستيراد لاي سلعة ,كما أن ضعف القطاعات الانتاجية يعمل على ان تتجه الدولة

الى سد النقص الحاصل من المعروض السلعي الى الاستيراد وهذا مايؤدي بدوره الى اضعاف الصناعات الوطنية بشكل كبير .

(2)- من المعلوم ان الاقتصاد العراقي اقتصادي ريعي بسبب الاعتماد الكلي على ايرادات النفط الذي يمثل النسبة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم اهمال القطاعات الانتاجية الاساسية (كالزراعة والصناعة والخدمات ) وهذا يعود الى طبيعة السياسة الاقتصادية التي انحدرت منها والتي وضعت البلد في هذا الخندق الضيق جعلتهُ منكشفا نحو الخارج على مستو كبير.

(3)ـ استنادا الى ماجاء في الفقرتين السابقتين وجراء الظروف التي اشرنا اليها وانحباس صادرات النفط تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات كبيرة ادت الى تراجعة كما يبدو من الارقام المشار اليها .

(4)- نلاحظ حصول تحسن جزئيا في عام 1996 وكما هو معلوم ان سبب ذلك هو مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (986) والتي بخصوص تفتح باب التصدير الجزئي للنفط (النفط مقابل الغذاء) نستنتج مما تقدم ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والتطور الذي حصل عليه سلبا او ايجابا كان حصيلة الظروف الغير الطبيعية وبالتالي لايمكننا ربط هذا التطور بمتغير التعليم العالي او مستوى البحوث العلمية التي يعتمد عليها في هذا المجال في بلدان العالم المتقدمة والنامية طالما ان الناتج المحلي الاجمالي قد ارتبط بسياسات اقتصادية غير طبيعية .

(5)- وتأكيد على ماشرنا اليه وكما يتضح من معدلات النمو الموجودة في الجدول (6) فانه تم تقسيم المدة الزمنية الى ثلاث مدد وبمعدلات نمو سنوية مركبة مختلفة تماما من مدة الى اخرى اذ يمكن ان نوضحها كما يأتي :-

أ- المدة الاولى من (1990-2000) اذ يتضح ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة حصل فية تغيراً ملموساً اذ ارتفع من (34694) مليون دينار عام 1990 الى (50986 ) مليون دينار عام 2000 مسجلا بذلك معدل نمو سنوي مركب قدره (3.5%) ان هذه الزيادة الناتج المحلي بالاسعار الثابتة سببها الانخفاض الكبير في قيمة الدينار العراقي على الرغم من مساهمة القطاعات الانتاجية بشكل سلبي وكذلك قطاع النفط الخام ولاسيما بعد عام 1995 واستمرار الارتفاع خلال المدة المشار اليها عام 1996 والتي شهد فيها العراق تحسنا و كانت قد تضمنت سنوات حصلت فيها زيادات في الناتج المحلي الاجمالي مما غطت على حالات التخلف في هذا المتغير في بعض السنوات .

ب- المدة الثانية من (2001-2009) نجد ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة انخفض من (36047) مليون دينار في عام 2001 الى (22090 ) مليون دينار في عام 2009 , وبمعدل نمو سنوي مركب قدرة (0.9-%) وهو يشير الى نمو سالب جراء ماحصل للناتج المحلي الاجمالي خلال العامين 2004,2003 .بسبب الاثار الاقتصادي للاحتلال .

ح ـ المدة الاجمالية للبحث من (1990-2009) فنجد ان الناتج المحلي الاجمالي سجل معدل نمو سنوي مركب قدرة (0.056%) وهذا بسبب مامر به الاقتصاد العراقي من ظروف متمثلة بالحروب والحصار الاقتصادي على الانشطة الاقتصادية .اما بالنسبة للعلاقة مابين تطور الناتج المحلي الاجمالي ونفقات التعليم العالي بالاسعار الثابتة الموضحة بالجدول(6) ومن ملاحظة واقع العلاقة مابين هذين المتغيرين يمكن لنا ان نشير الى الاتي :-

بعد أن اعتمدنا على الاخذ بالعلاقة مابين التعليم العالي نسبة الى ناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة اتضح انها نسبة متذبذبة غير مستقرة على مستوى المدة بكاملها اذ نلاحظ في 1990 كانت نسبة الانفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمال (0.003) أي ثلاثة من الالف ازدادت عام 1991 الى (0.004) وانخفضت في عام 1992 واستمرت بالانخفاض حتى عام 2002 اذ ازدادت الى (0.002%) واستمرت بالزيادة الى عام 2009.

لو تمعنا عن اسباب التذبذب المشار اليها لاستطعنا القول ان ما حصل من تذبذب في مستوى الناتج المحلي الاجمالي قد انعكس على نفقات الدولة بشكل عام وعلى نفقات التعليم بشكل خاص .اما بالنسبة لمعدلات النمو للمدة الاجمالية للبحث (1990-2009) وما يتعلق بالانفاق على التعليم العالي منسوبا الى الناتج المحلي الاجمالي قد سجل في المدة الاجمالية من (2009-1990) معدل نمو سنوي قدره (0.11-) لذا يمكن لنا القول انه لانستطيع ان نحدد مستوى الاثر المتبادل مابين هذين المتغيرين بشكل دقيق وبالتالي لايمكن تشخيص الاثر المتبادل .مما تقدم يتبين ان الاقتصاد يعاني من مجموعة من الاختلالات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي مرتبطة بهيكل الاقتصاد العراقي بشكل عام كونه اقتصاد نفطي يهيمن القطاع النفطي بالشكل الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي وفي المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى على حساب التخلف النسبي لبقية القطاعات الانتاجية ولاسيما قطاع الزراعة والصناعات التحويلية كبير ,اذ يلاحظ من الملحق (2 ) ان القطاع الزراعي كانت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي عام 1990 مرتفعة بلغت (4613.3) مليار دينار وهي نسبة مرتفعة اذ تم مقارنتها مع بقية القطاعات الاخرى ثم اخذت بالارتفاع الى (1378274.3)مليار دينار عام 1995 وسبب هذا الارتفاع هو توجه

الدولة نحو دعم القطاع الزراعي لتلبية حاجات السوق المحلية من أجل التخفيف من اثار الحصار الاقتصادي في ظل التعطل شبه التام للقطاعات الانتاجية الاخرى ولاسيما قطاع النفطي , ثم اخذ القطاع بالتذبذب حتى عام 2009 ويعود السبب خاصة بعد عام 2003 الى عدة عوامل منها ارتفاع اسعار المستلزمات الزراعية ,فتح الباب امام المحاصيل المستوردة وباسعار اقل من المنتوج المحلي ومن دون قيود جمركية .اما فيما يتعلق بالقطاع النفطي فقد انخفضة الى (36408.8) مليارديناار عام 1990 بسبب الحصار المفروض الذي تسبب بمنع العراق من تصدير النفط الى السوق العالمية فضلا عن الدمار الذي لحق ببعض المنشات النفطية بسبب حرب الخليج الثانية [1] وبدا التحسن النسبي في قطاع التعدين بعدعام 1995 بسبب توقيع العراق كما ذكرنا انفا مذكرة التفاهم ثم انخفض الى (74263276.6) مليار دينارعام 2009 بسبب الاحتلال والاضرار الناجمة التي لحقت بأنابيب نقل النفط مما ادى الى انخفاض صادرات النفط.وهكذا بقية القطاعات الاخرى تعاني من المشاكل نفسها التي يعاني منها القطاعين الزراعي والنفطي .

([1]) احمد عمر الراوي ,دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 , بغداد الجامعة المستنصرية ,دار الدكتور للعلوم ,2009,ص324.

جدول (7)

تطور الناتج المحلي الإجمالي وحصص الإنفاق على التعليم الجامعي والعالي من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من ( 1990-2009) وبالأسعار الثابتة 1988 =100

(مليون دينار)

| السنوات | الناتج المحلي الاجمالي | الانفاق على قطاع التعليم العالي | الانفاق على التعليم العالي /الناتج المحلي الإجمالي% |
|---|---|---|---|
| 1990 | 34693.86 | 89.454 | 0.003 |
| 1991 | 9190.65 | 32.656 | 0.004 |
| 1992 | 13561.31 | 39.220 | 0.003 |
| 1993 | 12318.44 | 23.726 | 0.002 |
| 1994 | 10725.45 | 8.266 | 0.0008 |
| 1995 | 9593.47 | 4.069 | 0.0004 |
| 1996 | 11014.73 | 7.151 | 0.0007 |
| 1997 | 20786.51 | 6.626 | 0.0003 |
| 1998 | 20550.58 | 7.666 | 0.0004 |
| 2009 | 36735.67 | 17.624 | 0.0005 |
| 2000 | 50985.42 | 27.232 | 0.0005 |
| 2001 | 36047.18 | 28.132 | 0.0008 |
| 2002 | 29997.96 | 52.899 | 0.002 |
| 2003 | 16318.54 | 186.746 | 0.011 |
| 2004 | 23127.30 | 106.285 | 0.005 |
| 2005 | 23324.82 | 118.357 | 0.005 |
| 2006 | 19787.42 | 51.030 | 0.003 |
| 2007 | 17634.58 | 82.355 | 0.005 |
| 2008 | 2438.28 | 111.191 | 0.004 |
| 2009 | 22090.90 | 131.661 | 0.005 |

.معدل النمو السنوي المركب%

| المدة | الناتج المحلي الإجمالي | نفقات التعليم العالي | الإنفاق على التعليم العالي /الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|---|
| 2000-1990 | 3.5 | -14.9 | -15.0 |
| 2009-2001 | -0.9 | 17.04 | 22.6 |
| 2009-1990 | 0.056 | 0.084 | -0.112 |

المصدر:-البنك المركزي العراقي ,الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث ,مجموعة إحصائية لسنوات مختلفة ) (1990,1995, 2000, 2008,).

- وزارة المالية,دائرة المواونة العامة
- ـ معدل النمو احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على المعادلة الاسية $y=a*b^x$

2:- تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

ان من المؤشرات المعتمدة في مجال التنمية البشرية هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ولاجل معرفة هذه المؤشرات الموضحة في الجدول (8) نلاحظ مايلي:

الجدول (8)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار والثابتة للمدة (2009/1990)
(مليون دينار)

| السنوات | الناتج المحلي الاجمالي | عدد السكان | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي* |
|---|---|---|---|
| 1990 | 34693.86 | 17890 | 193.93 |
| 1991 | 9190.65 | 18419 | 49.90 |
| 1992 | 13561.31 | 18949 | 71.57 |
| 1993 | 12318.44 | 19478 | 63.24 |
| 1994 | 10725.45 | 20007 | 53.61 |
| 1995 | 9593.47 | 20536 | 46.72 |
| 1996 | 11014.73 | 21124 | 52.14 |
| 1997 | 20786.51 | 22046 | 94.29 |
| 1998 | 20550.58 | 22702 | 90.52 |
| 1999 | 36735.67 | 23382 | 157.11 |
| 2000 | 50985.42 | 24086 | 211.68 |
| 2001 | 36047.18 | 24813 | 145.28 |
| 2002 | 29997.96 | 25565 | 117.34 |
| 2003 | 16318.54 | 26340 | 61.95 |
| 2004 | 23127.3 | 27139 | 85.22 |
| 2005 | 23324.82 | 27963 | 83.41 |
| 2006 | 19787.42 | 28810 | 68.68 |
| 2007 | 17634.58 | 29682 | 59.41 |
| 2008 | 2438.28 | 31895 | 70.64 |
| 2009 | 22090.9 | 32105 | 68.81 |

المصدر:-.البنك المركزي العراقي ,الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث ,مجموعة إحصائية لسنوات مختلفة.
ـ الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات,التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ,بغداد ,2008
* أحتسب من قبل الباحثة .

1- نلاحظ ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد تطور للمدة من (2000/1990) اذ ازداد من (193.93) مليون دينار في عام 1990 الى (211.68 ) مليون دينارعام 2000 وممكن ان نشير اي ان هذه الزيادة كانت لها علاقة بمقولة (النفط مقابل الغذاء والدواء) والتي اثرت ايجابيا في سوق العمل وعلى النشاط الاقتصادي ومن ثم على عائد الفرد واستمرت متوسطات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالزيادة حتى عام واخذ بالتزايد وبشكل ملحوظ لعام 2002 اذ بلغ (117.34) مليون دينار الا انه انخفضت بشكل حاد عام 2003 الى (61.95) مليون دينار وكان ذلك بسبب الحرب مع الاحتلال الامريكي ولكن نصيب الفرد اخذ يزداد بشكل متباطئ خلال مده الدراسة حتى وصل عام 2009 الى (68.81)مليون دينار وبالاسعار الثابتة.

2- اما معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1990-2009) فقد بلغ (22.2-%).

**ب:- مؤشرات القوى العاملة**

1:- تطور حجم القوى العاملة

ان القوى العاملة تمثل العناصر البشرية العاملة في قطاعات الانتاج او قطاعات الخدمات في الدولة وهي جزء مهم من السكان الذين يعيشون ويعملون مقابل أجر او مرتب يتقاضونة وان تحقيق اهداف الدولة او اهداف المشروع تعتمد اعتماداً حتميا على العناصر البشريه العاملة, فهي ذلك الجزء من السكان المهيئين للعمل فعلا عند الطلب وتشمل قطاعين من السكان المشتغلين وقطاع المتعطلين.[1] وتعد القوى العاملة من المؤشرات العالمية الرئيسة لعملية التنمية الاقتصادية اذ تعبر عن الكفاءة الخارجية للتعليم العالي. ويمكن تقسيم السكان الفعال في أي بلد الى جزأين رئيسين هما:-[2]

أ- حجم السكان الفعال اقتصاديا( Econmic Active Population) او القوة العاملة (Labour Force) أي هم السكان النشطين اقتصاديا وهم الاشخاص ضمن الايدي

(1) محمد ناصر اسماعيل ناصر,سوق العمل وتخطيط القوى العاملة في العراق باستخدام برنامج spectrum الديموغرافي للمدة من (1997-2007) مجلة علمية للعلوم الاقتصادية ,جامعة بغداد ,العدد 16, 2008,ص76

(2) عقيل حميد جابر الحلو ,الاستثمار براس المال البشري وعلاقته بالبطالة والتشغيل في البلاد النامية ,العراق حالة دراسية, اطروح مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد ,جامعة المستنصرية ,2008,ص82

العاملة ويمثلون جانب العرض للعمل لانتاج السلع والخدمات الاقتصادية فهم العاملون فعلا مضافا لهم الاشخاص العاطلون وهم الطاقة الفعلية في المجتمع.

ب- خارج قوة العمل (Labour Out Force): وهم السكان الفعالون الذين لايمارسون نشاطآ اقتصادياً بصورة مؤقتة ويشمل هؤلاء الذين يؤدون الخدمة العسكرية والسجناء وربات البيوت.

يعد حجم ونوع القوى العاملة في الاقتصاد احد الاركان الرئيسة لعمليه التنمية الاقتصاديه ومن خلال متابعه تطور القوى العامله في الاقتصاد العراقي يمكن الخروج بدلائل عن فاعليه هذه القوى ومدى اسهامها في احداث التنمية الاقتصادية.

ويمكن ملاحظة تطور حجم القوى العاملة في العراق من خلال الجدول ( 8) اذ يتبين ان نسبة القوى العاملة الى عدد السكان كانت بواقع (15.8%) في عام 1990 اخذ بالاستقرار النسبي مع الزمن بزيادات بسيطة حتى عام 2002 بلغت (19.5%) وهذه الزيادة طبيعية مع تنامي عدد السكان في العراق خلال هذه المدة الا ان المشكلة التي تكتنف هذه الزيادة ان عدد العمال الكبير النسبة الاكبر منه تعد بطالة مقنعة (Disguised unemployment) في ظل انخفاض الانتاج والانتاجية في الاقتصاد العراقي .[1] ففي عام 2003 حصل تغيراً جذرياً في القوى العاملة اذ بلغت في سنة الاحتلال الامريكي (0.004%) ويمكن ايعاز هذا السبب الى اثار هذا الاحتلال وما نجم عنة من تسريح القوة العاملة من المنشآة لاسيما الحربية وتسريح الجيش والكساد والركود الاقتصادي الذي اصاب البلد من جراء الاحتلال, اما في عام 2004 حصل تطوراً بسيطاً في نسبة القوة العاملة على عدد السكان (05%) وهكذا استمرت في واقع الحال حتى عام 2008 مما تقدم نستنتج مما تقدم ان قوة العمل في العراق تواجة بطالة واسعة النطاق كما يبدو من البيانات المشار اليها .

اما معدلات النمو التي سجلته نسبة القوى العاملة على عدد السكان اذ يتبين ان زديادة عدد العاملين للمدة(1990-2000) من (2825568) عامل عام 1990الى (4391254) عامل عام 2000 حققت وبمعدل نمو سنوي قدرة (4.6%) اما بالنسبة للمدة من (2001-2009) نرى ان هنالك استمرار بالارتفاع في القوى العاملة الى سنة 2002 اما 2003 نتيجة مامر بة العراق من ظروف اقتصادية وماحصل من تغيير هيكلي في المؤسسات العامة ادى الى انخفاض قوة

(1) ليث بادي حسين ,العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والقوى العاملة مع اشارة خاصة للعراق,اطروحة دكتوراه ,كلية الادارة والاقتصاد ,الجامعة المستنصرية ,2001,ص82

العمل الى (4864769)في سنة 2003 واستمر بالارتفاع منذو عام 2004 الى 2009 وبمعدل نمو سنوي مركب قدرة (4.39%) اما المدة الاجمالية (1990-2009) فقد سجلت معدل نمو (4.60%) وهذا يعود الى اسباب عديدة منها الظروف الاقتصادية السيئة التي عاشها العراق نتيجه الحصار الاقتصادي التي اجبرت العديد من العمالة الهجره الى الخارج للبحث عن فرص عمل.

**الجدول (9)**

## القوى العاملة ونسبتهم الى عدد السكان في العراق للمدة (2009-1990)

| السنة | القوى العاملة (مليون عامل)* | عدد السكان | القوى العاملة /عدد السكان%** |
|---|---|---|---|
| 1990 | 2825568 | 17890 | 15.8 |
| 1991 | 2906852 | 18419 | 15.8 |
| 1992 | 2979434 | 18949 | 15.7 |
| 1993 | 3079114 | 19478 | 15.8 |
| 1994 | 3207110 | 20007 | 16.0 |
| 1995 | 3362843 | 20536 | 16.4 |
| 1996 | 3513044 | 21124 | 16.6 |
| 1997 | 3692926 | 22046 | 16.8 |
| 1998 | 3881962 | 22702 | 17.1 |
| 1999 | 4107523 | 23382 | 17.6 |
| 2000 | 4391254 | 24086 | 18.2 |
| 2001 | 4721789 | 24813 | 19.0 |
| 2002 | 4946543 | 25565 | 19.4 |
| 2003 | 4864769 | 26340 | 0.4 |
| 2004 | 5390334 | 27139 | 0.5 |
| 2005 | 5705810 | 27963 | 0.5 |
| 2006 | 6047482 | 28810 | 0.5 |
| 2007 | 6360903 | 29682 | 0.4 |
| 2008 | 6674323 | 31895 | 0.5 |
| 2009 | 6953444 | 32105 | 0.5 |

**معدل النمو السنوي المركب %**

| المدة | قوة العمل | قوة العمل /عدد السكان |
|---|---|---|
| 2000-1990 | 4.6 | 1.29 |
| 2009-2001 | 4.39 | 1.44 |
| 2009-1990 | 4.60 | 1.58 |

المصدر:-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا للمعلومات مديرية التنمية البشرية , قاعدة البيانات للسنوات (1970-2008)

الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات,التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ,بغداد ,2008

* أحتسب من قبل الباحثة .

ـ معدل النمو احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على المعادلة الاسية $y=a*b^x$

**2:- بطالة الخريجين وحسب الحالة العلمية بالعراق.**

يتيح النمو الاقتصادي افاق واسعة للتنمية البشرية ويمنح الناس مجالا اكبر لحرية الاختيار وان ترجمة ذلك الى واقع يتطلب اتاحة المزيد من فرص للتشغيل. وتتسم فرص التشغيل باربعة ابعاد رئيسة اقتصادية, اجتماعية, ثقافية, سياسية وان هذه الابعاد وثيقة الارتباط فيما بينهما مما يجعل لبعض الفئات فرصآ أكبر غالبآ مايساعدها على تنمية فئات اخرى وان توفر التشغيل يشكل الرابطة الرئيسة للنمو الاقتصادي ويعني وسيلة لكسب العيش وليس مجرد وظيفة بأجر.(1)

يعد العراق من بين مجموعة البلدان العربية ذات الحجم المتوسط من السكان وهو يمتلك مساحة كبيره من الاراضي الزراعية ومن المياة والثروات المعدنية اذ يعد في طليعة الدول المنتجة للنفط اذ يمتلك احتياطيات مؤكدة من نفط تبلغ 155 مليار برميل ويشكل 95% من الدخل القومي فضلآعن الكبريت والفوسفات من المواد الخام الرئيسية في صناعة الاسمدة.(2)

ويمثل السكان الرافد الاساس لتلبية الاحتياجات المطلوبة من القوى العاملة اذا ان السكان في سن العمل هم الاحتياطي المخزون للدخول الى سوق العمل خلال المدة الزمنية المتلاحقة لمخرجات النظام التعليمي ولمختلف الفروع والاختصاصات.فالوضع بعد احتلال العراق عام 2003 تفاقم ليزيد الاحتلال من مشكلة البطالة لتصبح ظاهرة خطيرة تهدد المجتمع العراقي في معظم شرائحة العمرية والطبقية والمهنية اذ ليس فقط الفئات ذات التعليم المحدود وانما شريحة واسعة شملت خريج الجامعات والدراسات العليا وسبب ذلك يعود الى شل حركة النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة لما دمرته الحرب للبنى التحتية ....الخ.(3) إن ظاهرة البطالة في العراق تعد احدى من التركات الثقيلة لعقود عدة عانى منها المجتمع والتي ادت الى انتكاسات وتراجعات خطيرة على المستويات كافة بسبب الحروب والتي كانت من الطبيعي ان تترك تلك الاحداث آثارآ مدمرة على الاقتصاد العراقي والتي نجم عنها أوطا نمو في العالم وانحدار معدل دخل الفرد الى مستويات متدنية وبشكل غير مسبوق.

(1) جمهورية العراق ,وزارة التخطيط والتعاون الانمائي,اللجنة الفنية لاعداد الخطة الوطنية الخمسية 1010-2014 مسودة ورقة قطاع التنمية البشرية ,محور التشغيل والبطالة الاصدار الثاني,ص17

(2)سعيد علي العبيدي ,ممدوح عطا اللة فيحان ,(السياسة المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق) بحث مقدم الى المؤتمر الاول لكلية الادارة والاقتصاد حولة(افاق التنمية المستقبلية في ضوء سياسات الاصلاح الاقتصادي المعاصر),جامعة الرمادي,العدد4,المجلد2,2010,ص119

(3) احمد عمر الراوي ,دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003) جامعة المستنصرية دار الدكتور للعلوم ,2009,ص217.

وتمثل هذه الشريحة من بطالة الخريجين قمة الهرم الوظيفي والفني للقوى العاملة ولان ارتفاع نسبتهم الى مجموع قوة العمل وزيادة استثمار طاقاتها يعدان من المؤشرات المهمة التي تحدد في ضوئها تطور قوة العمل بالبلد ونشاطاتة الاقتصادية .وعند ملاحظة البيانات المتوفرة من التوزيع النسبي للعاطلين حسب الحالة العلمية نجد أن البطالة تنخفض عموما كلما ارتفع المستوى التعليمي فالعاطلون عن العمل وحسب الحالة العلمية لحملة (شهادة اعدادي فما دون) 80.5%في سنة 2006.[1] بعد ان كان للذين انهوا المرحلة الابتدائية سنة 2003 تبلغ نحو 81.3 % من اجمالي العاطلين عن العمل ويشكل حملة الشهادة الثانوية (المتوسطة + الاعدادية) في السنة ذاتها بحدود 9.3% من العاطلين اما حملة شهادة الدبلوم والجامعة والدراسات العليا 7.4% وهذا المحدودية من فرص العمل بالنسبة لخريجي الجامعات تعود الى (ضعف المناهج التعليمية ,وضعف ارتباطها باحتياجات سوق العمل).[2]

فان بطالة هؤلاء الخريجين بالعراق مؤلمة للذين قضوا سنوات الدراسة بهدف الحصول على فرص عمل مواتية ومن الاثار السلبية التي تتركها بطال الخريجين هي هدر الطاقات الانتاجية وضياع اهم عنصر من عناصر الانتاج هو عنصر العمل وهذا بدورة يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كما يؤدي لهجرتهم الى الخارج و تعد هجرتهم نزيفآ مستمرآ يحرم العراق من اسهامهم في بناءه وتطوره.

اظهرت نتائج الدراسة بخصوص البطالة والتشغيل التي نفذها الجهاز المركزي للاحصاء خلال السنوات 2008,2007,2006,2005,2004,2003 أن هنالك تراجعآ في معدلات البطالة اذ بلغ معدل البطالة بالعراق لسنة2003 من مجموع القوى العاملة بعمر(15-24) بلغت (28.18%) وهي نسبة عالية من اجمالي القوة العاملة بسبب التخلي عن الجيش العراقي السابق وموظفي الاجهزة الامنية فيما انخفضت هذة النسبة سنة 2004 لتصل الى (26.80%) في حين بلغت لسنة 2005 (17.97%) واستمرت بالانخفاض لسنة 2008 بلغت(15.34%) بسبب زيادة عدد الوظائف الحكومية بعد الانتخابات البرلمانية عام 2005, أن ويتبين لنا من الجدول التالي وعدم امكانية الدول من استثمار مواردها الاقتصادية كالقطاع الزراعي والصناعي والخدمات لم يجري لغايه الوقت التفكير في كيفيه تشغيل هذه القطاعات للمساهمه في القضاء على البطاله ,فضلا عن قله الاعداد التي تم تشغيلها سنويا من الخريجين اذ تتخرج سنويا اعداد

([1]) عقيل حميد جابر الحلو ,(الاستثمار براس المال البشري وعلاقتة بالبطالة والتشغيل في البلاد النامية مصدر سابق ,ص115.
(2) جمهورية العراق ,وزارة التخطيط والتعاون الانمائي,اللجنة الفنية لاعداد الخطة الوطنية الخمسية 1010-2014 مسودة ورقة قطاع التنمية البشرية ,محور التشغيل والبطالة الاصدار الثاني ,مصدر سابق ,ص18

هائله من الجامعات لايستوعبها سوق العمل.[1] وأن معدل البطالة بين الشباب بعمر(15-24) سنة بحسب البيئة والجنس للمدة من (2003-2008) .

**جدول (10)**

**معدل البطالة في العراق (2003-2008)**

| البطالة | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | حضر | | | ريف | | | المجموع | | |
| | ذكور | اناث | المجموع | ذكور | اناث | المجموع | ذكور | اناث | معدل البطالة |
| 2003 | 31.0 | 22.3 | 30.0 | 28.9 | 6.7 | 25.4 | 30.2 | 16.0 | 28.1 |
| 2004 | 48.9 | 54.5 | 49.2 | 42.6 | 9 | 37.2 | 29.4 | 15.0 | 26.8 |
| 2005 | 32.3 | 48.1 | 33.8 | 30.9 | 3.5 | 24.5 | 16.09 | 14.15 | 17.9 |
| 2006 | 19.74 | 12.4 | 37.35 | 22.91 | 15.04 | 13.17 | 13.17 | 22.65 | 17.5 |
| 2007 | – | – | – | – | – | – | - | - | 12 |
| 2008 | - | - | - | - | - | - | - | - | 15.34 |

المصدر:-جمهورية العراق ,وزارة التخطيط والتعاون الانمائي,اللجنة الفنية لاعداد الخطة الوطنية الخمسية 1010-2014 مسودة ورقة قطاع التنمية البشرية ,محور التشغيل والبطالة الاصدار الثاني ص17.

(- ) بيانات غير متوفرة

ويمكن لنا اجمال الاسباب التي ادت الى تفاقم بطالة الملاكات العلميه على النحو الأتي:-

1-عدم الموائمة مابين حاجه سوق العمل ومابين مستوى الطلبه في الجامعات او على مستوى التعليم العالي سواء من حيث الكمي ام النوعي .

2-تراجع النمو الاقتصادي وبشكل كبير منذ الثمانينات لاسباب الحروب والحصار والاحتلال الامريكي .

3-عدم الاستقرار السياسي لاسيما مابعد عام 2003 وما ادى اليه من عدم الاهتمام بالقرار الاقتصادي وحتى عدم توازن واستقرار هذا القرار

[1] حاكم محسن محمد,(الاقتصاد العراقي- رؤيه مستقبليه ),مصدر سابق ,ص28,

4-الانهيار الذي اصاب وخرب الانتاج التابع للدوله وعدم تجديدها او ادامتها لكي تواكب مسيرة النمو .

5-ضعف القطاع الخاص وعدم اهليته في هذا المجال كونه قادراً على قياده التنميه والتعويض عن القطاع العام

6-عدم وجود سياسات دعم او تسعير تاخذ بالاعتبار المحافظه على المنتوج الوطني.

**4:- القوى العاملة والتعليم العالي .**

يعد التعليم العالي القاعدة الرئيسة التي تبنى عليها عملية تكوين مهارات وقدرات المجتمع وتنمية تلك المهارات من خلال تنمية العنصر البشري,فالتعليم هو الرافد الرئيس لسوق العمل بما يحتاج اليه من عمالة ماهرة وتزويدة بالمهارات اللازمة لجعل اسهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية اكثر جدوى وفعالية وكلما ارتباط التعليم باحتياجات التنمية الاقتصادية من المهارات المختلفة اكبر كان نظام التعليم اكثر قدره على خدمة المجتمع[1]. وبما ان العراق يتمتع بميزات تنموية عدة تؤهلة لان يكون في اعداد الدول المتسارعة على طريق النمو والتقدم فضلا عن وفرة موارده الطبيعية ومواردة البشرية الكفوءه فلابد من ان يستثمر هذة الامكانات الضخمة في قطاع التعليم والعلوم والثقافة.[2] وتقديم الدعم الكامل لهذا القطاع لانة يشكل منهلا لرفد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمتطلبات راس المال البشري وكلما زادت حيوية هذا القطاع واهميتة كلما ارتبطت بشكل وثيق بمخرجات هذا القطاع.[3]

---

([1]) عباس ناجي جواد ,دراسة قياسية لاثر الحصار الاقتصادي في الانفاق الحكومي على التعليم في العراق ,مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ,المجلد 1,العدد2,2005,ص57

2) -فريد جواد الدليمي,انتصار محي احمد الخطيب,(قطاع التربية والتعليم في العراق ومتطلبات الاصلاح),مصدر سابق,ص61.

والجدول (11)

الاهمية النسبية لخريجي التعليم الجامعي والعالي في القوى العاملة في العراق للمدة من (2009-1990)

| السنة | الخريجون من التعليم الجامعي (الدراسات الاولية) /القوى العاملة | الخريجون من التعليم العالي (الدراسات العليا)/القوى العاملة |
|---|---|---|
| 1990 | 0.014 | 0.004 |
| 1991 | 0.013 | 0.003 |
| 1992 | 0.015 | 0.003 |
| 1993 | 0.014 | 0.003 |
| 1994 | 0.011 | 0.0004 |
| 1995 | 0.010 | 0.0005 |
| 1996 | 0.011 | 0.00006 |
| 1997 | 0.013 | 0.0006 |
| 1998 | 0.012 | 0.0007 |
| 1999 | 0.012 | 0.001 |
| 2000 | 0.011 | 0.001 |
| 2001 | 0.011 | 0.001 |
| 2002 | 0.014 | 0.0009 |
| 2003 | 0.06 | 0.004 |
| 2004 | 0.06 | 0.003 |
| 2005 | 0.05 | 0.003 |
| 2006 | 0.05 | 0.003 |
| 2007 | 0.05 | 0.003 |
| 2008 | 0.05 | 0.003 |
| 2009 | 0.06 | 0.003 |

معدل النمو السنوي المركب%

| المدة | معدل النمو السنوي المركب% | معدل النمو السنوي المركب % |
|---|---|---|
| 2009-1990 | % 6.93 | %11.19 |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد الجدولين(1),(5)

ويتضح من الجدول (10) الاتي :

1- مايتعلق بخريجي الدراسات الأولية ونلاحظ ان في 1990 نسبة الخريجين (014%) أي لكل إلف من القوى العاملة هنالك أربعة عشر خريجآ حاصلآ على شهادة البكالوريوس ونلاحظ ان هذه النسبة أخذت بالتذبذب النسبي من حيث الزيادة والنقصان الى عام 2002 اذ حصل تغيرآ كميآ نسبيآ اذ نلاحظ ان هذه النسبة أصبحت (0.06%) وأستمرت الى أن وصلت في عام 2005الى (0.005%) هكذا الى عام 2008 اذ سجلت بمعدل نمو سنوي مركب قدرة (6.93%) .ونستنتج من ذلك ان نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس أخذت تزداد مع مرور الزمن وذلك بسبب الزيادة في اتجاه الطلبة للحصول على الشهادات الجامعية.

2- اما فيما يتعلق بخريجي الدراسات العليا فنلاحظ ان نسبة وجود الدراسات العليا عام 1990 كانت (0.0004) لكل عشرة الإلف من القوى العاملة هناك خريجين فقط وأخذت هذه النسبة بالتذبذب البسيط حتى عام 1999 اذ أصبحت (0.001) بواقع خريج واحد لكل الف من القوة العاملة اذ وازدادت الى (0.004%) لكل الف عامل من القوة العاملة اذ عام 2008 اذ كان بواقع (0.03) مئة من القوة العاملة, وبمعدل نمو سنوي مركب قدرة (11.19%) ونستنتج مما تقدم ان الحاصلين على شهادة الدراسات العليا اخذ بالتزايد سنة بعد اخرى وهذا واقع الحال وقد حصل جراء التوسع العمودي على مستوى جامعات البلد والتي بدأت تفتح وتستقبل الدراسات العليا في اغلب الاختصاصات وهي اشارة جيد للاقتصاد العراقي مادمت نسبة حاملي هذه الشهادة اخذه بالتزايد دعما لوجود التنمية الاقتصادية .

## المبحث الثاني

## واقع التعليم العالي في مصر.

تعد مصر جمهورية عربية إسلامية ذات تاريخ طويل وحضارة عريقة تتمتع بموقع مميز يرتبط بقارات أسيا وإفريقيا وتواجه أوربا وبها الشريان البحري وهو قناة السويس ,وهي سبقت الدول العربية الأخرى في التعليم الحديث وفي البناء الاقتصادي والتجاري والصناعي منذ أوائل القرن التاسع عشر.[1] لذا يتوجه إليها طلاب العلم والثقافة من شتى إنحاء عالم البحر المتوسط طلبا للمعرفة وبذلك تعهد العرب هذا المركز الثقافي الضخم بعنايتهم ورعايتهم فجعلوا من مصر مركزا علميا شامخا في دولتهم الكبرى .فأنها تتمتع بأكبر نظام تعليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) وقد حقق هذا النظام نموا هائلا في بدابة تسعينات القرن المنصرم [2].

وقد اشار تقرير التنمية البشرية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقا الصادر من البنك الدولي في عام 2007 الى دول الشرق الاوسط بذلت جهوداً لتطوير التعليم بمستويات مختلفة . وفي السنوات الاخيرة الماضية اعطت حكومة مصر اولوية اكبر لتحسين نظام التعليم ووفق مؤشر التنمية البشرية وياتي ترتيب مصر 116 من هذا المؤشر.[3] كما اصدر البنك الدولي تقريره السادس لسنة 2008 في عمان والمتعلق بالتعليم في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا يشير ان معظم الدول العربية تعاني من فخ تدني الانتاجية وتدني العائد على الاستثمار والذي بدوره يؤدي الى تدني الانتاجية .[4] اذ يشير الى عدم تمكن هذه الدول من قطع شوط التطور الخاص بتحقيق اهداف التربية والتعليم ومازالت هذه الدول تتراوح مكانها من الناحية المعرفية وتزداد الفروقات بينها وبين باقي الدول النامية الاخرى.[5]

---

([1]) رافت اغنيمة الشيخ , التعليم في كل من مصر وكوريا والمسؤلية الاجتماعية في مجتمعاتها دراسة مقارنة , المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع , الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها, جامعة الزقاقيق , ,ط1 , ظافر للناشر , 2010 ,ص76

([2]) داخل حسن جريو , معير جودة التعليم العالي ومؤشراتها,مجلة المجمع العلمي العراقي ,الجزء الثاني,المجلد,57 ,2010 ص2

([3]) التعليم في مصر ميكيبديا الموسوعة الحرة

http :// ar.wikipedia .org

([4]) علي عبد القادر علي .قياس معدلات العائد على التعليم ,المعهد العربي للتخطيط بالكويت ,العدد التاسع والسبعون , 2009, جسر التنمية , ص2

([5]) سلطان ابو عرابي ,(البحث العلمي في الوطن العربي واقع وتطلعات ),مصدر سابق,ص40

اما عن واقع التعليم المصري فالتعليم لايختلف كثيرا فيه عن باقي الدول فله ازماته ومشكلاته التي تعود لاسباب تاريخية واقتصادية الامر الذي انعكس على موارد واستثمارات التعليم وترك أثرة على جوانب المختلفة للعملية التعليمية في قطاع الابنية التعليمية اذ ان الكثير منها يعاني عجزا في فصول الدراسية فضلاً عن الاماكن التي تتزاول بها الانشطة المختلفة كالقطاعات.[1] فضلاً عن ان التعليم في مصر يواجه بشكل عام كما هو الحال الكثير من دول العالم ,أزمة حقيقية وان تعددت اشكالها وتفاوتت درجاتها من دولة لاخرى وهذا يتطلب اصلاح النظام التربوي لكي يواكب تطورات العصر ويمكن الاشارة الى ان اهم عناصر الاصلاح التربوي في مصر هي:-

1- الاتاحة لفرص التعليم العالي (عام واهليا وخاصا) في مصر للقادرين والراغبين فيها
2- المؤامة في نظم التعليم العالي لتلبية متطلبات واحتياجات الاقتصاد القومي ومشروعات التنمية والتخطيط المستقبلي.
3- التقدم التقني للدولة يعني تقدم التعليم الفني والتعليم التكنولوجي.
4- الكفاءة والجودة بمستويات عالمية هي طريق التميز في التعليم العالي .

**اولا:-واقع الدراسات الاولية بمصر.**

يتضح لنا من الجدول (12) التطور الكمي لمؤشرات مرحلة الدراسات الاولية بمصر اذ شهدت المدة الأولى من (2005/2000) زيادة كبيرة في عدد الطلبة الموجودين خلال الاعوام الدراسية زيادة كبيرة في عدد الطلبة الموجودين خلال الاعوام الدراسية 2005/2004-2001/2000 اذ ارتفع عددهم من (1204845) طالبا في العام الدراسي 2001/2000 الى (1332233) طالبا في العام الدراسي 2005/2004 ومعدل نمو سنوي مركب قدره (2.03%) اما عدد الطلبة المقبولين فقد ارتفع من (263595) طالبا في العام الدراسي 2001/2000 الى (308280) طالبا في العام الدراسي 2005/2004 وسجلت معدل نمو سنوي قدره (3.18) وسبب في ذلك ارتفع عدد الخريجين من (220859) خريجا في العام الدراسي 2001/2000 الى (245953) خريجا في العام 2005/2004 وبمعدل نمو سنوي قدره (2.18%) .اما بالنسبة لعدد الجامعات المصرية فقد ازداد عددهن من (13) جامعة للعام 2001/2000 الى (18) جامعة للعام

[1] ) مصطفى محمد رجب , تعليم جديد لقرن جديد ,مؤسسة الوراق ,ط1, عمان ,2007 ,ص63.

الدراسي 2005/2004 وحققت معدل نمو سنوي قدره (6.7) و نتيجة لذلك ارتفاع عدد التدريسين هو ايضا من (51120) تدريسي في العام الدراسي 2001/2000 ليصل الى (59640) في العام الدراسي 2005/2004 مسجلاً معدل نمو سنوي مركب قدره (3.31) اما مؤشر طالب /استاذ فقد ارتفعت حصة التدريسي الواحد من (23.57) طالباً لكل تدريسي جامعي في العام الدراسي 2001/2000 الى (22.34) طالبا لكل تدريس للعام الدراسي 2005/2004.

اما مايخص مؤشرات المدة الثانية من 2009/2008-2006/2005 فقد ارتفع فيها عدد الطلبة الموجودين من (1392266) طالبا في العام الدراسي 2006/2005 الى (1431056) في العام الدراسي 2009-2008 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (0.69%) ,اما عدد الخريجين فقد ارتفع الى (286321) خريجا في العام الدراسي 2009-2008 بعد ان كان (257625) خريجا في العام الدراسي 2006/2005 وبمعدل نمو سنوي (2.68) فيما ارتفع عدد الاساتذة من (61687) تدريسيا للعام الدراسي 2006/2005 الى (68687) تدريسا في العام الدراسي 2009/2008 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (2.72) .وبالنسبة لاعداد الطلبة المقبولين فقد انخفض الى 304012 طالبا وطالبة في العام 2009/2008بعد ان كان في العام2005/2004 (313679 ) مسجل معدل نمو سنوي قدرة(0.78-% ) .اما عدد الجامعات للمدة نفسها فقد ارتفع من (13) جامعة للعام الدراسي في 2006/2005 الى 18 جامعة للعام الدراسي 2009/2008.

اما عن المدة الاجمالية للبحث 2009-2000 فقد ارتفع عدد الجامعات المصرية الى (18) جامعة في العام الدراسي 2009/2008 بعد ان كان (13) في العام الدراسي 2001/2000 وبمعدل نمو سنوي قدرة (0.18%)مما ادى الى ارتفاع عدد الطلبة المقبولين اذ بلغ (304012) طالبا وطالبة في العام الدراسي 2008/2009 بعد ان كان (263595) طالبا وطالبة للعام 2001/2000 وبمعدل نمو سنوي مركي قدره (0.78%) اما بالنسبة للطلبة الموجودين فقد ارتفع ايضا من (1204845) طالبا وطالبة في العام الدراسي 2001/2000 الى (1431056) طالبا وطالبة في عام 2009/2008 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (0.92%) وعدد الطلبة الخريجين ازداد من (220859) خريجا في العام الدراسي 2001/2000 الى (286321 ) خريجا في عام 2009/2008 محقق معدل نمو سنوي قدره (0.79%) اما

بخصوص التدريسين فقد سجلا معدل نمو سنوي مركب في المدة الاجمالية للبحث بلغ (0.68%) للمدة من 2000-2009 .

الجدول (12)

التطور الكمي لطلبة الدراسات الاولية في مصر للمدة (2000-2009)

| السنوات | عدد الجامعات | عدد الطلبة الموجودين | عدد الطلبة المقبولين | عدد الخريجين | عدد الاساتذة | طالب/الاساتذة | طالب/جامعة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 13 | 1204845 | 263595 | 220859 | 51120 | 23.57 | 92680.38 |
| 2001 | 13 | 1228744 | 269655 | 225884 | 54034 | 22.74 | 94518.77 |
| 2003 | 13 | 1242564 | 268699 | 228570 | 55418 | 22.42 | 95581.85 |
| 2004 | 13 | 1276878 | 282584 | 236451 | 58288 | 21.91 | 98221.38 |
| 2005 | 18 | 1332233 | 308280 | 245953 | 59640 | 22.34 | 74012.94 |
| 2006 | 18 | 1392266 | 313679 | 257625 | 61687 | 22.57 | 77348.11 |
| 2007 | 18 | 1415971 | 317647 | 268843 | 63048 | 22.46 | 78665.06 |
| 2008 | 18 | 1454753 | 296779 | 275407 | 65047 | 22.36 | 80819.61 |
| 2009 | 18 | 1431056 | 304012 | 286321 | 68687 | 20.83 | 79503.11 |

معدل نمو سنوي مركب%

| المدة | عدد الجامعات | عدد الموجودين | عدد المقبولين | عدد الخريجين | عدد الاساتذة |
|---|---|---|---|---|---|
| 2005-2000 | 6.72 | 2.03 | 3.18 | 2.18 | 3.13 |
| 2009-2006 | - | 0.69 | -0.78 | 2.68 | 2.72 |
| 200902000 | 0.18 | 0.92 | 0.78 | 0.79 | 0.68 |

المصدر:- الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء , المجموعة الاحصائية السنوية ,جمهورية مصر للسنوات (2009-2008)

-معدل النمو احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على المعادلة الاسية $y= a*b^x$

**ثانيا// واقع الدراسات العليا في مصر .**

يتضح من الجدول (12) الذي يوضح التطور الكمي لطلبة الدراسات العليا في مصر ان عدد الطلبة المقبولين في المؤسسات التعليمية خلال الاعوام الدراسية (2001/2000-2005/2004) ارتفع من (115599) طالبا في العام الدراسي 2001/2000 ليصل الى (121796) طالبا في العام الدراسي 2005/2004 مسجلا معدل نمو سنوي قدره (1.04) ,اما بالنسبة لطلبة المتخرجين من الدراسات العليا في الجامعات المصرية فقد انخفض من (37822) متخرجا في العام الدراسي 2005/2004 بعد ان كان (42114) مسجلاً معدل نمو سنوي مركب سالب (2.13-)

و ارتفع عدد الجامعات المصرية من (13) جامعة في العام الدراسي 2001/2000 الى (18) جامعة في العام الدراسي 2005/2004 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (6.7) ,اما عدد التدريسين فارتفع هو الاخر الى (59640) تدريسياً في العام الدراسي 2005/2004 بعد ان كان (51120) تدريسياً في العام الدراسي 2001/2000 .

اما بالنسبة للمدة الثانية للبحث 2009/2008-20005/2004 فقد حصل تطوراً ملحوظاً فقد ارتفع عدد الطلبة المقبولين في العام الدراسي 2009/2008 الى (135956) اذ كانت في العام 2005/2004 (121796) طالبا وطالبة ومسجل معدل نمو سنوي قدره (2.09) مما يؤثر في مؤشر طالب/جامعة ,اما عدد الجامعات فقد اصبحت في العام 2009/2008 (18) جامعة, اما بخصوص عدد الطلبة الموجودين للمدة نفسها فقد شهد تذبذبا قليلا بين اعداد الطلبة فقد كان في العام 2005/2004 قدره (2.402) طالبا وطالبة وارتفع الى (2.463) طالبا في العام الدراسي 2009/2008 مسجل معدل نمو سنوي سالب قدره (0.56-), اما عدد التدريسين في المدة نفسها سجل معدل نمو سنوي مركب بلغ (2.72).

اما المدة الاجمالية بكاملها للبحث من عام (2009/2008-2001/2000) فقد بلغت معدلات النمو السنوية مركبة لاعداد طلبة الدراسات العليا هي في الواقع كانت بالنسبة لطلبة الموجودين معدل نمو سنوي (0.06) ولاعداد الجامعات المصرية سجلت (0.17) ولاعداد الطلبة المقبولين (0.73) ولطلبة الخريجين (0.46) ولعدد التدريسين الجامعين سجلت (0.68) .

الجدول (13)

التطور الكمي لطلبة الدراسات العليا في مصر للمدة (2000-2009)

| السنوات | عدد الجامعات | عدد الطلبة المقبولين | عدد الطلبة الخريجين | عدد الاساتذة | طالب/استاذ | طالب/جامعة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2001-2000 | 13 | 115599 | 7800 | 51120 | 2.261 | 88992.2 |
| 2002-2001 | 13 | 119800 | 7550 | 54034 | 2.217 | 9215.4 |
| 2003-2002 | 13 | 106702 | 7900 | 55418 | 1.925 | 8207.8 |
| 2004-2003 | 13 | 109086 | 8200 | 58288 | 1.871 | 8391.2 |
| 2005-2004 | 18 | 121796 | 8450 | 59640 | 2.098 | 6766.4 |
| 2006-2005 | 18 | 125135 | 8512 | 61687 | 2.028 | 6951.9 |
| 2007-2006 | 18 | 139601 | 8266 | 63048 | 2.214 | 7755.6 |
| 2008-2007 | 18 | 145731 | 7654 | 65047 | 2.240 | 8096.2 |
| 2009-2008 | 18 | 135956 | 786 | 68687 | 1.979 | 7553.1 |

معدل النمو السنوي المركب %

| المدة | عدد الجامعات | الطلبة الموجودين | الطلبة المقبولين | الطلبة المتخرجين | الهيئة التدريسية |
|---|---|---|---|---|---|
| 2005-2000 | 6.7 | 4.83 | 1.04 | -2.13 | 3.13 |
| 2006-2005 | - | -0.61 | 2.09 | 8.56 | 2.72 |
| 2009-2000 | 0.17 | 0.06 | 0.74 | 0.46 | 0.68 |

المصدر:- المصدر:- الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء , المجموعة الاحصائية السنوية ,جمهورية مصر للسنوات (2008-2009)

-معدل النمو احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على المعادلة الاسية $y= a*b^x$

## ثالثا:-الانفاق على البحث العلمي والتعليم العالي في مصر .

### 1:- الانفاق على البحث العلمي

من الواضح ان تقدم الامم بمقدار ماتحتضنة من كفاءات علمية تسهم في التطور الاقتصادي وعلية دخلت الدوله في سباق للانفاق على التعليم مع غيره من الميادين الاخرى وحددت لة نسبة معينة من ميزانية الدولة او من الدخل القومي ينبغي الاتنخفض وزنها بما يتناسب ومتطلبات الحياة المعاصرة وحاجتها الى مستويات نوعية افضل من القوى البشرية .وعلى الرغم من تزايد الانفاق على التعليم خلال المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية ,فان ماتنفقة الدول العربية وغيرها من البلاد النامية مازال قليلا بالقياس الى حاجة تلك الدول التعليمية فالدولة مكلفة بضرورة توفير الانفاق على التعليم للمحافظة على مستواه والارتفاع بكفاءته .

لذا فان هنالك بعض من الدول العربية ادركت موقفها من الاقتصاد العالمي فعملت جاهدة على ان تلحق بهذا الاقتصاد وان تسعى الى تحقيق التنمية بشرية واقتصادية وتلحق بالدول المتقدمة من هذة الدول العربية التي برزت في الساحة والتي سبقت الدول العربية الاخرى هي (مصر ,العراق ) على الرغم من ان مصر اكبر الدول العربية من حيث السكان ألا أنها تحتضن عدداً كبيراً من الباحثين وتتبوا مركز الصدارة بين الدول العربية على صعيد البحث العلمي أذ يوجد مايقارب فوجود حوالي (57%) من اجمالي عدد الباحثين العرب فيها.[1]

ويعطي دراسة الواقع العلمي في مصر صورة عن واقع البحوث العلمية في دول عربية اخرى, فهناك مصدران للانفاق على البحوث العلمية هما :-[2]

1:- الانفاق الحكومي :- يعد المصدر الرئيس للانفاق على البحث العلمي ويشكل الانفاق الحكومي على البحث العلمي نسبة تتراوح مابين (50%-60%) والباقي ياتي من مصادر خارجية (تمويل خارجي ) ويوزع هذا الانفاق على البحث العلمي لصالح مؤسسات الانتاج بنسبة (38,3%) وعلى قطاع الخدمات الرئيسية (الزراعة ,النفط ,الكهرباء) بنسبة (40.8%)

---

([1]) نادية مهدي عبد القادر الربيعي, اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية في الدول العربية للمدة1990-2008) ,اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة بغداد ,2010 ,ص125

([2])عبد الحسن الحسيني , التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة ,الدار العربية للعلوم , ط1, 2008 , ص 236

وارتفعت حصة الانفاق الوطني على البحوث العلمية الى (0.24%) من اجمالي الناتج القومي (Gdp) وهو اقل من متوسط المعدل العام للانفاق الوطني على البحث العلمي في الدول النامية البالغ (1%) واقل من متوسط المعدل العالمي للانفاق الوطني على البحث والتطوير والمقدر ب (1.62%) من اجمالي الناتج العالمي .

2:- الانفاق الخارجي :-يمارس التمويل الخارجي دورا في تمويل البحوث العلمية داخل مصر والذي يختلف حسب طبيعة النشاط البحثي ومكانة ففي جامعة القاهرة يغطي التمويل الخارجي في مجال البحث (40%-100%) وأن قلة جودة مخرجات البحث الممولة من الخارج في معظم الدول العربية تؤكد وعدم جدية مصادر التمويل لمراقبة جودة النتائج البحثية ,وهذا يؤدي الى تدهور بيئة البحث العلمي ,عدم قدرة الباحثين على الوصول الى مصادر المعلومات بسهولة وبالتالي ضعف النظام التربوي والتعليمي لذا فان مصر بالرغم من كبر حجم سكانها كونها الدولة العربية الاكبروالتي تتمتع بقدرات فكرية وعلمية تفوق الدول الاخرى فانها بحاجة الى جهود لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية للوصول الى بناء مجتمع المعرفة والارتقاء الى المستوى العلمي .[1]

وتقاس اهتمام الدولة بالتعليم من خلال نسبة الانفاق على التعليم الى ميزانية الدولة اوالى الدخل القومي العام وكلما ارتفعت هذة النسبة دل هذا على اهتمام الدولة بالتعليم .وقد تم انشاء صناديق للبحث والتطوير والابتكار ليكون نقطة في مصر عن طريق مركز تحديث الصناعة التابع لوزارة الصناعة.[2] وتنقسم الميزانية بين وزارة البحث العلمي والصناعة واولويات البحث مبنية على احتياجات عدد من القطاعات الصناعية ثم تم انشاء صندوق للعلوم والتكنولوجيا بوزارة البحث العلمي يمول من خلال موازنة الوزارة الى جانب الاتفاقيات الدولية مع العديد من الدول .[3] وهناك اهداف تبين اهمية دراسة نفقات تعليم في تقديم الخدمة التعليمية :-[4]

1- ايجاد نوع من التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة للدولة .

---

([1])عبد الحسين الحسيني (التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة ),الدار العربية للعلوم ناشر ,ط1 ,2008 ,ص236

([2]) نبيل عبد المجيد صالح ,(مؤشرات العلم والتقانة في الوطن العربي )المركز القومي للبحوث ,جامعة العلوم العربية الاكادمية, القاهرة , 2009 ,ص20

(3) David spiceland ,James f.sepe Lawrence A.tomassin ,Intermediate Accounting, Mcgraw.Hill lrwin ,2007 ,p:10-9.

([4]) محمد حسين العجمي,(الادارة والتخطيط التربوي النظرية والتطبيق),دار الميسرة 'ط1,عمان اللردن,2008,ص483

2- التاكد من ان الاجهزة التعليمية تحسن استغلال الموارد التي تخصص لها في الاوقات الزمنية .

3- توزيع الموارد المتاحة توزيعا عادلا ومنطقيا بين المستويات التعليمية المختلفة باجهزة الدولة.

وعلى الرغم من اهتمام الدولة مؤخرا بمنظومة البحث العلمي وبالدراسات العليا في الجامعات المصرية ,فضلاً عن التركيز على دور الدراسات العليا في بناء الملاكات اللازمة لتنمية مجالات البحث والتطوير الا ان البحث العلمي لايزال يعاني من مشاكل كثير ة دفعت البعض الى وصف الامر بالكارثة مشيرا الى امكانية التحول الى ازمة حقيقية تمسك برقاب النظام التعليمي وتهدد مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر ومن هذة العوامل المهمة التي تراكمت لتخلق مشكلة هي مايلي

(1) عدم استقرار اوضاع مؤسسات البحث العلمي ,وعدم تفهم ادراك العلاقة الجدية بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية.

(2) تدني الميزانية المخصصة للبحث والتطوير وارتفاع تكلفة الاجهزة ومصادر التعليم وتكلفة المشاركة في المؤتمرات العالمية ,اذ تاتي مصر من بين الدول النامية والمتقدمة الاقل انفاقا على البحث العلمي اذ تبلغ نسبة مصر من الانفاق على البحث العلمي الى ناتج المحلي الاجمالي (0.3%) كما ذكرنا سابقآ.

(3)عدم وجود خطة استراتيجية قومية حقيقية للبحث العلمي ,وعدم تحديد اولويات البحوث العلمية التي تخدم التنمية الاقتصادية .

(4) ارتفاع تكلفة النشر العالمي وعدم الاعتراف العالمي بكثير من الدوريات المصرية ,او ادراج الابحاث المصرية في منظومة الاستخدام العالمي لمخرجات البحث العلمي المصري .

(5) عدم توفر الاجهزة العلمية المتطورة والمعامل المتخصصة وعدم مواكبة برامج الدراسات العليا بالجامعات المصرية للتطور العالمي الذي ادى الى تخصصات جديدة .

فالبحث العلمي يتطلب التمويل والانفاق المستمر ولذلك نجد ان اغلب الجامعات المصرية بدات موخرا بتشجيع البحث العلمي معنويا اذ انها ترصد في موازنتها السنوية نسبة لايستهان بها ,وان رصيد الموازنة ضئيل جدا لعدم احتوائة لكافة جوانب ومتطلبات البحث العلمي في

الجامعات المصرية . ويؤكد التقرير الصادر عن منظمة اليونسكوفي العام 2010 ان مستوى الانفاق على البحث العلمي ضعيف للغاية حتى دولة كبرى مثل مصر اذ لايتجاوز ماينفق فيها على البحث العلمي 0.23% من الموازنة العامة .وكذلك ضالة التمويل المقدم من المنح والمساعدات الدولية اذ تمثلا هذة المنح نسبة ضئيلة من الموازنة المخصصة للدراسات العليا.[1] فالجدول رقم (14) يبين تطور الانفاق على البحث العلمي في مصرللمدة من (1993-2010) والذي يبن ان الانفاق كان يقل كلما اقتربت مصر واشرفت على القرن الواحد والعشرين .

الجدول (14)

تطور الانفاق على البحث العلمي بالنسبة للميزانية العامة في مصر

للمدة (1993-2010)

| السنة | % للانفاق على البحث العلمي |
|---|---|
| 1994/93 | 0.48 |
| 1995/94 | 0.52 |
| 1996/95 | 0.55 |
| 1997/96 | 0.63 |
| 2000/99 | 0.60 |
| 2007/2006 | 0.19 |
| 2010/2009 | 0.23 |

المصدر:-جمال شقرة , ازمة الدراسات العليا والبحث العلمي في مصر ملامح لازمة والحلول المقترحة , المؤتمر العلمي الدولي الثاني الجامعات العربية,جامعة الزقازيق ,2010 .

على الرغم من ضعف الدور الذي تلعبه (جمهورية مصر) في مجالات البحث والتطوير على مستوى الوطن العربي الا ان هنالك مبادرات عربية ناجحة على مستوى الدول ,ففي عام 2002 وبموجب معيار اليونسكو لاحتساب نسبة براءات الاختراع الى السكان المقيمين لكل دولة فان جميع الدول العربية لم تحقق براءات الاختراع التي تستحق الذكر عدى مصر سجلت (2) لكل الف من السكان بينما اسرائيل 35 براءة اختراع لكل شخص من المقيمين فيها .[2] وحسب احصاءات المنتدى الاقتصادي العالمي ان نسبة الباحثين العلميين لكل مليون شخص من السكان بلغت في الوطن العربي 616 باحثآ عام 2007 مقارنة مع 1395 باحث في اسرائيل ,3474

([1]) تقرير اليونسكو للعلوم ,الدول العربية الاقل انفاقآ على البحث العلمي ,2010,منشور على الموقع
http;//www.arab.eng.org /vb/uploaded, 2009

(1) سلطان ابو عرابي, البحث العلمي في الوطن العربي واقع وتطلعات مصدر سابق,

باحثآ في الولايات المتحدة الامريكية اما تونس جائت في المرتبة الاولى عربيا بعدد الباحثين, وجاء ترتيبها التاسع عالميا, وتشير دراسة عربية حديثة 2007 تعتمد بياناتها عن عشرة دول عربية أن جمهورية مصر بلغت 13941 باحثا في مراكز البحث والتطويرالعربية [1] أما بالنسبة لعدد البحوث المنجزة والمخططة في الجامعات المصرية بلغت في عام (5797) 2009-2008 .كما في الجدول الاتي.

**الجدول (15)**

عدد البحوث المخططة والمنجزة في الجامعات المصرية لسنوات دراسية مختارة للمدة (2009-2000)

| السنوات | مجاميع البحوث المخططة | مجاميع البحوث المنجزة | مجموع |
|---|---|---|---|
| 2001-2000 | 650 | 1555 | 2205 |
| 2002-2001 | 732 | 1590 | 2322 |
| 20032004 | 1120 | 1135 | 2255 |
| 2005-2004 | 1142 | 1290 | 2432 |
| 2006-2005 | 1162 | 1485 | 2647 |
| 2007-2006 | 1843 | 2910 | 4753 |
| 2007-2008 | 2076 | 3321 | 5397 |
| 2008-2009 | 2324 | 3473 | 5797 |

المصدر:- **قاعدة بيانات وحدة التخطيط الإستراتيجي، وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي.**

[1] ) اسامة البصري ,محمد كنعان ,واخرون(البحث والتطوير ودورة في تنمية قطاع التعدين والصناعات المرتبطة لة في الوطن العربي ,المؤتمر العربي الحادي والعشرون ,الثروة المعدنية ,طرابلس ,2010,ص440.

**2:-تطور الانفاق على التعليم العالي والجامعي في مصر:**

ان الانفاق على التعليم يمثل عصب العملية التعليمية خاصة ونحن نعيش في ألفية لها معطياتها وتحدياتها وقد ظهرت العديد من الدراسات التي تنادي بزيادة الانفاق على التعليم لاسيما التعليم الاساسي ضرورة تنوع مصادرة مع بقاء الدولة الطرف الاساسي المسؤول عن التمويل وبمشاركة القطاع الخاص والاهلي والمجتمعات والجمعيات الوطنية وهوما نادت به قمة التنمية الاجتماعية في( كوبنهاجن).[1]

تزايد الاهتمام بالتعليم وبالإنفاق عليه خلال المدة التى تلت مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية ، وترجع زيادة حجم الإنفاق على التعليم أساساً إلى استمرار التوسع فيه وزيادة أعداد المقبولين به على شتى المستويات والمراحل ، غير أن ما تنفقه البلدان العربية خاصة (مصر) ما زال قليلا بالقياس إلى حاجتها التعليمية ، وتبدو الهوة واسعة بين البلدان العربية والبلاد المتقدمة من حيث حجم الإنفاق على التعليم إذا قارنا متوسط نصيب الفرد العربى من الإنفاق على التعليم [2]

ويعرف الإنفاق على التعليم بأنه توفير الأموال اللازمة لبناء المدارس و تزويدها باحتياجاتها المادية والفنية من مختبرات وملاعب ومكتبة ومصلى وورش وقرطاسية وغيرها ،فضلاً عن دفع مرتبات المعلمين والعاملين فى الإدارة ، مما يعنى أن التعليم مشروع مكلف مادياً يتطلب الاستمرار فى توفير مصادر التمويل وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد فى المجتمعات الحديثة . [3]

كما يعرف أيضاً الإنفاق على التعليم الأموال التى تدرج فى موازنات الحكومات سواء أكانت حكومات مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية . فإن دور الحكومات فى الإنفاق على التعليم هو دور رئيس فى البلدان النامية ، أما فى البلدان المتقدمة فإن دور الحكومات يقل نسبياً أذ يعاظم دور القطاع الخاص إلا أن دور الحكومات فى الإنفاق عل التعليم يظل مؤثراً فى هذه البلدان وتختلف دور الحكومات فى هذا الصدد من دولة إلى أخرى . ويرى كيفين وين 1991 أن تطبيق قوانين السوق على التعليم العالى يجعل إنتاج الجامعات غير مرتبط بقرارات

---

([1]) عبد العزيز محمد الحر,(التربية والتنمية والنهضة),شركت المطبوعات للنشر ,بيروت ,لبنان ,ط1, 2003 ,ص50

(2) عبد الغنى النورى ، " اتجاهات جديدة فى اقتصاديات التعليم فى البلاد العربية " ، استراتيجية إصلاح التربية العربية ، الدوحة ، قطر ، دار الثقافة ، 1988 ، ص 172 .

[3] محمد يوسف المسيلم ، اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشرى ، 2002 ، ص 81 .

وعمليات تخطيطة مركزية ، وبذلك رأت منظمة اليونسكو أهمية الإنفاق على التعليم العالى من خلال :-

1:- الاعتراف بالتعليم العالى بوصفه استثماراً اجتماعياً يتطلب تخصيص الاعتمادات اللازمة له من الأموال العامة .

2:- البحث الجاد عن موارد جديدة للتمويل تقوم على مشاركة جميع الذين يجنون فائدة من التعليم العالى بما فى ذلك القطاع الاقتصادى والمجتمعات المحلية والآباء والطلبة .

3:- ضرورة زيادة فعالية مؤسسات التعليم العالى وكفاءتها فى ترشيد استخدام الموارد المتاحة. [1] وفي رؤية (لتشورينا) في عام 2000 عرض من خلالها التوجهات الجديدة في الانفاق على التعليم والتحديات التي تواجة من حيث (تغير هيكلة,وظهور التكنلوجيا الجديدة ومفهوم العولمة والتنافس الريادي الحاد بين الدولة وخاصة الكبرى)[2] وفي عام 2002 اطلقت مصر مشروع تطوير التعليم العالي Enhancement project Higer Education بقرض من البنك الدولي فضلاً عن التمويل جزئي من الحكومة المصرية وبعض المصادر الاخرى ويشمل هذا المشروع ستت مشروعات فرعية [3]

أ- صندوق مشروع تطوير التعليم العالي هذا المشروع هو الية دورية تنافسية تتم كل ستت اشهر تم انشأوها لمساندة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لتمويل برامج التطوير الخاصة بكل منها.

ب- مشروع تنمية قدرات اعضاء هيئة التدريس والقيادات (fldp) .

ج- مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Ictp).

د- مشروع تطوير كليات التربية (foep).

ه- مشروع تطوير كليات التكنولوجية (etcp).

و- مشروع توكيد الجودة والاعتماد (QAAp).

وتقاس أهمية الإنفاق على التعليم فى الجامعات المصرية بنسبتها إلى الموازنة العامة وهي ليست سوى مقياس تقريبى لا يصلح فى عمل الدراسات التاريخية أو المقارنات الدولية وذلك بسبب اختلاف بنية ومضمون الميزانية من مكان لآخر ، وحتى فى المكان الواحد من مرحلة

(1) عبد الله بوبطانة ,سياسة التغير والنمو في مجال التعليم العالي ,المجلة العربية للتعليم العالي ,1995,ص150-170

(2) المؤتمر الاقليمي حول التعليم العالي ,نحو فضاء عربي لتعليم العالي التحديات العالمية والمسؤلية الاجتماعية ,مكتب اليونسكو ,بيروت ,2009

(3) عبد العزيز محمد الحر,التربية والتنمية والنهضة ,مصدر سابق ,ص50

زمنية إلى مرحلة أخرى ، ولذلك نجد أن المقياس الأفضل هو نسبة ما ينفق على التعليم إلى الدخل القومى . [4]

| السنوات | الانفاق العام | الانفاق على التعليم العالي | الانفاق العام% نفقات التعليم العالي |
|---|---|---|---|
| 1990 | 50381.68 | 5160 | 10.24 |
| 1991 | 72128.58 | 8860 | 12.28 |

الجدول (16) حصة الانفاق على قطاع التعليم العالي في مصر للمدة من (1990-2009) بالاسعار الثابتة 1995=100% (مليون جنية )*

[4] عبد الغنى النورى ، مصدر سابق ، ص 173 .

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1992 | 87042.41 | 9050 | 10.40 |
| 1993 | 83472.1 | 9610 | 11.51 |
| 1994 | 64126.79 | 9940 | 15.50 |
| 1995 | 58182.57 | 10370 | 17.82 |
| 1996 | 68182.31 | 12340 | 18.10 |
| 1997 | 59599.79 | 11110 | 18.64 |
| 1998 | 60595.31 | 11930 | 19.69 |
| 1999 | 66637.89 | 13010 | 19.52 |
| 2000 | 76120.79 | 13030 | 17.12 |
| 2001 | 77145.07 | 13150 | 17.05 |
| 2002 | 93913.35 | 13320 | 14.18 |
| 2003 | 118227.7 | 15510 | 13.12 |
| 2004 | 102890.5 | 13543 | 13.16 |
| 2005 | 104844.8 | 25480 | 24.30 |
| 2006 | 128207.6 | 21060 | 16.43 |
| 2007 | 139443.8 | 22800 | 16.35 |
| 2008 | 115520.1 | 23890 | 20.68 |
| 2009 | 116753.9 | 25440 | 21.79 |

معدل النمو السنوي المركب%

| المدة | الانفاق العام | نفقات تعليم | نسبة الانفاق/التعليم العالي |
|---|---|---|---|
| 2000-1990 | 3.82 | 8.79 | 4.78 |
| 2009-2001 | 4.71 | 7.60 | 2.76 |
| 2009-1990 | 0.234 | 0.229 | 0.068 |

المصدر:-الامانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,للسنوات -2008 1995.

(*) تم تحويل الارقام من مليون دولار الى الجنية المصرية بموجب سعر الصرف للسنوات اعلاه معدل النمو احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على المعادلة الاسية y=a*bx

يظهر من الجدول(16) تطور النفقات العامة لجمهورية مصر للمدة (1990-2009) مايأتي من ملاحظات :

1- يبدو ان النفقات العامة لم تتطور بشكل منسجم مع تطور الزمن بل نلاحظ Hن هذا التطور كان بطيئا فضلاً عن ان مستوى هذا التطورعبر الزمن لم يكن يواكب حاجة البلد ومستلزمات تطورة الاساسية سواء أكانت تعليم ام صحة .....الخ ,حسب مايتطلبة الواقع المعاصر لتطور هذة المتغيرات على مستوى العالم .

2- نلاحظ ان النفقات العامة في عام 1990 كانت بواقع (50381.68)مليون جنية وازدادت بشكل متباطى حتى وصلت 2000 الى (76120.79) مليون جنيه مسجلا معدل نمو قدره (3.82).

3- اما عن معدل نمو النفقات العامة خلال المدة قيد الدراسة فقد كانت بواقع (0.032%) وهذه نسبة تعد نسبة سالبة ضمن معاير النمو لو اخذنا بالاعتبار معدل نمو السكاني الذي الذي يتجاوز (2%) مما نستنتج بان تطور النفقات العامة على مستوى الاقتصاد المصري لم يكن يخدم تطور قطاع التعليم ممايدل على ان التخصيصات الموجهة لقطاع التعليم ايضا تخصيصات متدنية ولاتفي بالغرض المطلوب .

4- اما بالنسبة لواقع نفقات تعليم يتضح من خلال الجدول بان تطور هذة النفقات كان ضئيلا بالشكل الذي لايتناسب مع واقع قطاع التعليم والمسؤولية المتوخاة منه لاسيما على مستوى بلد كمصر ومانتأمل لهذا القطاع من اهمية كبيرة ودور ريادي في المنطقة العربية .

ارتفعت نفقات التعليم من (5160) مليون جنيه في عام 1990 الى(13030) مليون جنية عام 2000 وبمعدل نمو سنوي (8.79) وترجع الزياده في الانفاق على التعليم اعتبارا من عام 1995 الى زياده الانفاق الاستثماري لبناء بعض المدارس التي تهدمت لاثر الزلزال الذي ضرب مصر في اكتوبر عام 1992 وادى الى هدم وتصدع معظم الجامعات المصرية وهو ظرف استثنائي ادى الى زياده الانفاق على التعليم.اما المدة من (2001-2009) ارتفعت نفقات التعليم من (13.15)مليون جنيه في عام2001 الى (25.44)مليون جنية في عام 2009 وبمعدل نمو سنوي (3.76) وهذا النمو في الطلب على التعليم العالي في مصر عبر عنه النمو في معدل المشا□كة الظاهرة أو" معدل القيد الإجمالي "الذي كاد يتضاعف خلال الخمس والعشرين سنه الماضية. من (16%) في 1990 الى (27.7%) في 2006 للفئة العمرية (23-18)سنة مما و □ل حالات القيد الى 2438636 طالبا ومن المتوقع أن يستمر الطلب على التعليم العالي في النمو□قوة .فوفقاً للخطة الاستراتيجية لوز□ة التعليم العالي، من المتوقع أن ينمو معدل القيد الإجمالي من 27.7% في 2006 /2007 إلى في 35.0 % في 2021/ 2022 .[1]

([1]) باربار أيشينغر , لاو جورغسين ,التعليم العالي في مصر ,منظمو التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي , 2010, ص74

اما نسبة الانفاق العام على التعليم نلاحظ ان النفقات الإجمالية الموضحة وما يقابلها من تدني نسب ماهو مخصص للقطاع التعليم ممايجعلنا قادرين على الحكم بان نفقات التعليم في مصر لم تكن مؤهلة بان ترتقي بهذا القطاع الى مستوى المعهود وبالتالي يمكن لنا القول بان هذا القطاع لم يعد يتطور بشكل المطلوب بسبب قلة تخصيصاته المالية وبالتالي تخلفة .اما عن معدل النمو لهذا المتغير فقد بلغ (0.229%) أي اقل من واحد بالمائة عبر المدة بكاملها وهذة الادلة واضحة على تخلف تراجع هذا القطاع قيد الدراسة .

## 3:-التمويل الحكومي للتعليم العالي في مصر .

تعد قضية تمويل التعليم من اهم قضايا التي تواجه الدول في القطاع التعليمي ,نظرا لتزييد الطلب الاجتماعي على الخدمات التعليمية وارتفاع اعداد المقيدين في القطاع التعليمي ومصاحبة من تزايد الانفاق التعليمي بشكل كبير بحيث أصبحت النسبة المقتطعة من الدخل القومي المنصرفة على التعليم بشكل لاستهانها .[1]

تهتم مختلف بلدان العالم سواء كانت متقدمة اونامية في النصف الثاني من القرن العشرين بتطوير التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة كونه يمثل مركز إعداد وتطوير الملاكات التي تعمل في الاقتصاد الوطني الامر الذي ادى الى انتشار الجامعات سواء كانت تلك الجامعات حكومية وخاصة وأصبح التعليم العالي يتكون من تشكيلة واسعة من المؤسسات التعليمية مثل الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية المهنية ومراكز البحث العلمي وهذا التوسع لايشمل الملاكات البشرية المؤهلة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانما تشمل اجراء البحوث العلمية الاكادمية والتطبيقية التي تخص حقل العمل لإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهة سوق العمل .[2]

وبالرغم من التوسع الكبير بالجامعات واعدادها الا انها مازالت غير قادرة على استقبال الراغبين بمواصلة دراساتهم بالجامعات وهذا من اهم الصعوبات التي تواجة الجامعات هوالنقص المتزايد في عملية التعليم فضلاً عن المشاكل التي تعاني منها الموازنة الحكومية في اغلب البلدان العربية .ويقف نقص التمويل في اغلب الدول عقبة دون التوسع في التعليم وتحقيق الامال والطموحات والاهداف المنشودة والمتوقعة عن النظام التعليمي ,وقد تتخلى بعض الدول عن بعض مشروعات التربوية نظر لضخامة التكاليف وعجز الاقتصاد الوطني عن تغطيتها

---

([1]) فهد بن عباس العتيبي , اسهام القطاع الخاص في تمويل القطاع العام في المملكة العربية السعودية ,اطروحة مقدمة الى قسم الادارة التربوية ,جامعة الملك سعود ,1425,ص

([2]) نبيل عبد المجيد صالح ,مؤشرات العلم والتقانة في الوطن العربي ,ملركز القومي للبحوث,جامعة العلوم العربية الاكاديمية ,القاهرة ,2009,ص20

وهذه الاشكالية لايمكن التغلب عليها في المستقبل المنظور بسبب العلاقة الطردية بين الاصلاح التربوي وتحسين المخرجات التعليمية وبين التمويل ,اذ يتطلب أي جهد اصلاحي في التعليم الى زيادة التمويل المالي اللازم لتنفيذ وهذا مايجعل مشكلة تمويل التعليم مشكلة دائمة .[1]

لذا يعد التمويل هو اساس العملية التعليمية نظر لاحتياجها للمنشآت والمكتبات والمعامل وقاعات الدراسة قبل بدء الدوام الرسمي في ايً مؤسسة مع ضرورة توافقها مع احدث المواصفات وان تاسيسها يحتاج الى حجم غير بسيط من التمويل المالي , وهذا يتطلب اعداد موازنات هادفة لمتطلبات العملية التعليمية من قبل الحكومة مع وضع القواعد والقوانين اللازمة لترشيد التمويل الخاص في مجال التعليم وان لايكون الهدف الرئيسي من وراء المؤسسات التعليمية الخاصة هو الحصول على العائد المادي وانما تحقيق هامش مناسب من الربح للمستثمرين في قطاع التعليم[2] وتتنوع مصادر التعليم الجامعى فى ضوء السياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة فى المجتمع ، كما تتنوع مصادره طبقاً للنظرة المجتمعية للتعليم الجامعى من حيث كونه مفتوحاً ، أو انتقائياً ، موجهاً لحاجات الأفراد أم متطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية ، متاحاً لمساهمة القطاع الخاص واستثماراته أم مقتصراً على القطاع العام .

ويمكن تقسيم مصادر التعليم الجامعى فى مصر إلى مصادر أساسية تشمل التمويل الحكومى ومصادر ثانوية وتشمل مصادر داخلية وأخرى خارجية . [1]

**أولاً المصادر الأساسية .**

ويقصد بها تلك المصادر التى تعتمد عليها المؤسسات التعليمية الجامعية بصورة رئيسة فى تمويلها وتغطية تكاليفها الرأسمالية الجارية ، وتشمل التمويل الحكومى الذى يعتمد على الضرائب العامة والرسوم أو المصروفات الدراسية .

**ثانياً المصادر الثانوية .**

تسهم المصادر الثانوية فى تمويل التعليم الجامعى فى مصر بنسبة قليلة ومحدودة للغاية وقد تكون هذه المصادر داخلية مثل التبرعات الأهلية والجهود الذاتية من قبل الأفراد أو مصادر خارجية مثل المنح الدراسية والهيئات والإعانات والقروض التي تقدمها بعض الدول أو الهيئات أو الأفراد للتعليم الجامعي .[1]

**(أ) المصادر الداخلية**

---

([1]) فهد فهد بن عباس العتيبي ,(اسهام القطاع الخاص في تمويل القطاع العام في المملكة العربية السعودية),مصدر سابق,ص

([2]) محمد متولي غنيمة,(الاجراءات الحكومية المصرية لزيادة الانتاجية التعليمية),بحث مقدم للمؤتمر الدولى لقسم الاجتماع حول(الجامعات العربية والمسؤلية الاجتماعية تجاة مجتمعاتها),جامعة الزقازيق, 2010ص97

([1]) حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، القاهرة ، دار المعارف ، 1997 ، ص 93 .

([2]) السيد السيد محمود البحيرى ، تمويل التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة " دراسة مستقبلية " ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، 2004,ص79.

تشمل المصادر الداخلية التبرعات الأهلية والجهود الذاتية التي تلجأ اليها الكثير من الدول التي تعجز عن توفير الأموال الكافية لتمويل التعليم عامة والجامعي خاصة

ويمكن أن تأخذ هذه المصادر صورا متعددة منها قيام المسؤول ببحث الأفراد المساهمة لتمويل التعليم الجامعي لتنفيذ خطته التعليمية المحلية [2]

وحث الأفراد القادرين والهيئات ورجال الأعمال علي التبرع للتعليم الجامعي بالأموال أو الأجهزة التقنية الحديثة وإقامة المعامل وتجهيزها بالمعدات اللازمة أو إقامة الكليات أو التبرع بالأرض [3]

**ب) المصادر الخارجية**

تحصل كثير من مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في مصر علي بعض مواردها المالية من مصادر خارجية ، سواء كانت هذه المصادر في صورة قروض أم منح دراسية ام هبات أجنبية تقدمها بعض الحكومات ام المنظمات ام الهيئات والمؤسسات الدولية.

## رابعا:-التعليم العالي والنمو الاقتصادي في مصر للمدة من (1990-2009)

يعتمد الاقتصاد المصري على تطور ونمو الناتج المحلي الاجمالي داخل اقتصاده كونه المقياس المعياري للانتاج الكلي وان تطور ونمو الناتج وارتفاعه للاقتصاد المصري يعزى

(3) عبد اللطيف محمود احمد ، تنوع مصادر تمويل التعليم ، دراسة مقارنة ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوي والتنمية ، سنة 1993 ، ص 139

(3) أحمد إسماعيل ، المعونة الأمريكية للتعليم في مصر ، القاهرة ، عالم الكتب ، سنة 1992 ص 315

لعوامل عدة منها (زيادة عوائد الصادرات ,تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,وزيادة الاستثمارات ,ومساهمة تجارة الخدمات وغيرها من النشاطات للقطاعات الاقتصادية )[1].

لابد لنا قبل التعرف لموضوع التعليم العالي في مصران نحدد المؤشرات الاساسية التي لها علاقة بهذا الموضوع وبالتعبير الدقيق طبيعة التاثير المتبادل مابين متغير التعليم والمتغيرات التي لها علاقة بذلك .

**أ:-المؤشرات الاقتصادية**

1- تطور الناتج المحلي الاجمالي .

يعد معدل نمو الناتج المحلي العامل الرئيس للطلب على العمالة في الاقتصاد المصري اذ يبدو من الجدول (17) ان ناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة كان في سنة 1990 بواقع (130190.84) ثم بدا يتزايد حتى عام 2000 اذ وصل الى (297079.30) مليون جنية حاليا وبمعدل نمو سنوي (7.79) وهذا يشير الى تطور الناتج ونموه بالاسعار الثابتة في الاقتصاد المصري,وسبب ذلك نجاح السياسة المالية في زيادة الايرادت العامة ونجاح سياسة تخفيض سعر الصرف وتحرير التجارة والاسعار في زيادة الطلب على الصادرات المصرية فضلا عن السماح للقطاع الخاص بيع منتجاته مما ادى الى تعزيز التنافسية وادت هذة العوامل الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي , ويمكن ان نشير الى ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للمدة الاجمالية للدراسة (0.206%) ومن هنا يمكن ان نستنتج الحقائق التالية :-

- يبدو من الجدول (17) ان مصر حققت فائضاً في ميزانها التجاري بصورة طفيفة خلال النصف الاول من عقد التسعينات بلغ المتوسط السنوي له (37%) من الناتج المحلي الاجمالي بفضل الدعم المالي الكبير الذي حصلت علية مصر من دول الخليج العربي والدول الغربية خلال السنوات (1990-1995) من خلال المساعدات المالية الكبيرة لمصر وتتطلب إخفاء جزء من ديونها طويلة الاجل تقدر ب7 مليار دولار,[2] اما في عام (1994-2000) ارتفع من (202792.7) مليون جنية الى (297079.30) مليون جنية بالرغم من ان مصر شهدت في ميزانها التجاري تحولاً من الفائض الى العجز اذ انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار

---

([1]) كريم سالم حسن الغالبي,محمد نعمة الزبيدي, الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية جمهورية مصر العربية انموذجا,مجلة العلوم الاقتصادية والادارية'العدد(24),المجلد (6),2009 ,ص65

([2]) حلمي ابراهيم منشد ,تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس وتالمغرب للمدة (1997-200) ,اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة البصرة ,2004,ص115

الثابتة الى (153.4811) مليار دولار بسبب تخفيض الدعم والاعانات الحكومية لتصل الى (1%) من الناتج المحلي الاجمالي نهاية عام 1992 من جهة ,وتراجع التحويلات الجارية من الخارج بشكل ملحوظ من جهة اخرى.اما عام 1998 بلغ العجز (1.00) مليون دولار من ناتج المحلي الاجمالي بسبب تراجع حصيلة الصادرات البترولية التي انخفضت بنسبة قليلة من عام 1997 الى 1998 .

لذا ان الاقتصاد المصري يعاني من ازمات حادة مماجعل حصول تراجع كبير في مستوى الناتج المحلي الاجمالي .اما المدة الاجمالية للناتج المحلي الاجمالي من عام (2001-2009) نلاحظ ارتفاع من (310464.76) مليون جنيه الى (364679.39) مليون جنيه مسجلاً معدل نمو قدره (0.206) بسبب تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي والذي كان ايجابيا على الموازنة العامة اذ زادت نفقات العامة كما ذكرنا وارتفعت الصادرات الكلية مما سبق نلاحظ علاقة طردية بين نفقات العامة والناتج المحلي والتي تنعكس على زيادة نفقات التعليم عن طريق زيادة النفقات الاستثمارية التي ستؤثر ايجابيا على الصادرات المصرية والناتج المحلي الاجمالي.

- نلاحظ بان معدل النمو بشكل عام منخفض للغاية ولو اخذنا بنظر الاعتبار معدل نمو السكان لأمكننا القول بان نموالناتج المحلي الاجمالي (نموا سالبا).

- نلاحظ بان الانفاق على التعليم تطور بالمقدار الذي يعكس الاهتمام المتزايد بهذا القطاع الحيوي اذ كانت نسبة الانفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي تتراوح بين (3.96-6.98) وتعد هذه مؤشرا جيدا لاهتمام الدولة بالتعليم العالي .

- يبدو ان مصر تواجه خللاً في ميزان مدفوعاتها في بداية التسعينات وبالتالي اختلال توازن مالي في مواجهة العالم الخارجي نتيجة لاختلال هيكل الانتاج وتخلف وسائله وعدم قدرة الانتاج في المنافسة العالمية وارتفاع مستوى الاسعار اكثر من الاسعار المنافسة في السوق الدولي وولد ذلك تراجع التعليم العالي مما سبب قلة التخصيصات لهذا النشاط الحيوي. اماعن نفقات التعليم كما يتضح من الجدول (17) فيمكن ان نشير الى الاتي :-

- اذ يبدو ان نفقات التعليم عام 1990 كانت بواقع( 5160) مليون جنيه وتطورت عام 2000الى (13030) وبمعدل نمو سنوي (8.79) واستمرت بالتطور البسيط حتى عام 2009 مسجلاً معدل نمو سنوي بلغ (0.229).

-يتضح ان المشكلة التي تواجة الاقتصاد المصري لم تتعلق بقرار يخص التعليم وما يحتاج اليه من نفقات وانما المشكلة تتعلق بهيكلية الاقتصاد المصري وتخلف عوامل الانتاج وقطاعات الانتاج فيه وذلك لان القطاع التعليمي قطاع انتاجي رغم ذلك يعتمد على قطاع الانتاج الحقيقي كالزراعة والصناعة والخدمات ولكن هذة القطاعات واجهت مشاكل مما انعكست على واقع التعليم في هذا البلد .

الجدول (17)

تطور الناتج المحلي الاجمالي وحصص الانفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي1995=100 للمدة من (1990-2009) بالاسعار الثابتة (مليون جنية)*

معدل النمو المركب%

| المدة | الناتج المحلي الاجمالي | نفقات التعليم العالي | نفقات التعليم /الناتج المحلي الاجمالي |
|---|---|---|---|
| 2000-1990 | 7.79 | 8.79 | 0.94 |
| 2001-2009 | 1.80 | 7.60 | 11.7 |
| 2009-1990 | 0.269 | 0.229 | 0.85 |

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي | نفقات التعليم العالي | نفقات التعليم %الناتج المحلي الاجمالي |
|---|---|---|---|
| 1990 | 130190.84 | 5160 | 3.96 |
| 1991 | 181862.65 | 8860 | 4.87 |
| 1992 | 195493.06 | 9050 | 4.63 |
| 1993 | 197750.37 | 9610 | 4.86 |
| 1994 | 202792.79 | 9940 | 4.90 |
| 1995 | 205230.60 | 10370 | 5.05 |
| 1996 | 243585.82 | 12340 | 5.07 |
| 1997 | 228516.22 | 11110 | 4.86 |
| 1998 | 239915.65 | 11930 | 4.97 |
| 1999 | 251557.10 | 13010 | 5.17 |
| 2000 | 297079.30 | 13030 | 4.39 |
| 2001 | 310464.76 | 13150 | 4.24 |
| 2002 | 304697.93 | 13320 | 4.37 |
| 2003 | 371165.66 | 15510 | 4.18 |
| 2004 | 337360.19 | 13543 | 4.01 |
| 2005 | 347431.05 | 25480 | 7.33 |
| 2006 | 392761.21 | 21060 | 5.36 |
| 2007 | 434056.58 | 22800 | 5.25 |
| 2008 | 378092.53 | 23890 | 6.32 |
| 2009 | 364679.39 | 25440 | 6.98 |

المصدر:-الامانة العامة لجامعة الدول العربية,التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات (1995-2009).

- البنك الاهلي المصري ,النشرة الاقتصادية ,العدد (3) ,المجلد(60) ,2007.

(*) تم تحويل الارقام من مليون دولار الى الجنية المصرية بموجب سعر الصرف للسنوات اعلاهمعدل النمو احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على المعادلة الاسية $y=a*b^x$

الجدول (18)

متوسط نصيب الفرد في مصر بالاسعار الثابتة

(مليون جنية)

| السنوات | الناتج المحلي | عدد السكان | متوسط نصيب من الناتج |
|---|---|---|---|

| | الاجمالي (مليون جنية) | مصر | المحلي الاجمالي* |
|---|---|---|---|
| 1990 | 130190.8 | 51911 | 2.51 |
| 1991 | 181862.7 | 52985 | 3.43 |
| 1992 | 195493.1 | 54082 | 3.61 |
| 1993 | 197750.4 | 55201 | 3.58 |
| 1994 | 202792.8 | 56344 | 3.60 |
| 1995 | 205230.6 | 57642 | 3.56 |
| 1996 | 243585.8 | 58835 | 4.14 |
| 1997 | 228516.2 | 60053 | 3.81 |
| 1998 | 239915.7 | 51296 | 4.68 |
| 1999 | 251557.1 | 62565 | 4.02 |
| 2000 | 297079.3 | 63860 | 4.65 |
| 2001 | 310464.8 | 65182 | 4.76 |
| 2002 | 304697.9 | 66531 | 4.58 |
| 2003 | 371165.7 | 67908 | 5.47 |
| 2004 | 337360.2 | 69313 | 4.87 |
| 2005 | 347431.0 | 70748 | 4.91 |
| 2006 | 392761.2 | 72212 | 5.44 |
| 2007 | 434056.6 | 73644 | 5.89 |
| 2008 | 378092.5 | 75194 | 5.03 |
| 2009 | 364679.4 | 76822 | 4.75 |

المصدر :- الامانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات (1995,2004,2009).

* من اعداد الباحثة

يبدو من الجدول (18) ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالاسعار الثابتة مايلي:-

1:- بشكل عام يظهر من خلال الجدول ان متوسط نصيب الفرد بالجنية المصري واطىء للغاية ممايدل على ان مستوى معيشة الفرد المصري متدنية وبالتالي سينعكس ذلك على مستوى التعليم مادام دخل العوائل محدوداً سيؤدي ذلك الى عدم امكانية تلك العوائل بادامة الانفاق على أبنائها لاغراض التفرغ الدراسي وبالتالي سيحصل لدينا الحكم على قطاع التعليم جراء ذلك لم يكن بالمستوى المطلوب .

من المعلوم ان متوسط نصيب الفرد يرتبط بمستوى ناتج الاجمالي في أي بلد وبما ان الناتج الاجمالي لمصر محدود فضلا عن ان تطور ه عبر الزمن منخفض للغاية لذلك يتضح من

البيانات ان هذا المعدل منخفض فضلا عن كونه يزداد وينخفض حسب مستوى زياده الناتج المحلي الاجمالي كما نلاحظ ان عام 1997 كان متوسط نصيب الفرد بواقع (3.18) ملون جنيه وقد اصبح في نهاية 2009 (4.75) مليون جنيه وبمعدل نمو سنوي قدره (3.24%) وهذا يدل على عدم حصول تطور في الناتج المحلي الاجمالي بالشكل المطلوب .

**ب:-مؤشرات القوى العاملة .**

**1:- تطور حجم القوة العاملة .**

تعد تنمية القوى البشرية ركيزة اساسية في الاقتصاد المصري وان تنميتها تلعب دورا حاسما ومؤثرا في عملية بناء المجتمعات الا ان للتعليم العالي الحصة الاكبر من عملية اعداد القوى البشرية وتجهيزها لتكون فيما بعد ثروة بشرية تسهم بشكل مباشر في عملية التنمية البشرية اذ تقوم المؤسسات التعليمية بتدريب الملاكات البشرية الملتحقة بها الطلاب في مختلف التخصصات ليتم ضخهم بعدها الى سوق العمل ,ممايدعم اقتصاد الدولة المصرية بنسبة كبيرة واعداد مواطنين اكفاء مؤهلين علميا وفكريا تاهيلا عاليا لاداء واجبهم في خدمة دولهم والنهوض بها هي مهمة تقع على عاتق التعليم العالي ومؤسساتة .[1]

ويكن ملاحظة تطور حجم القوى العاملة في مصر من خلال الجدول التالي (19)

([1]) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,التقرير الوطني لحال التنمية البشرية,بيت الحكمة ,العراق,2008.

**الجدول (19)**

**القوى العاملة ونسبتهم الى عدد السكان في مصر للمدة (2009_1990)**

| السنوات | القوة العاملة | عدد السكان | القوة العاملة / عدد السكان |
|---|---|---|---|
| 1990 | 14635 | 51911 | 28.19 |
| 1991 | 14876 | 52985 | 28.08 |
| 1992 | 15366 | 54082 | 28.41 |
| 1993 | 15633 | 55201 | 28.32 |
| 1994 | 16812 | 56344 | 29.84 |
| 1995 | 16969 | 57642 | 29.44 |
| 1996 | 16979 | 58835 | 28.86 |
| 1997 | 17277 | 60053 | 28.77 |
| 1998 | 17631 | 51296 | 34.37 |
| 1999 | 18230 | 62565 | 29.14 |
| 2000 | 18901 | 63860 | 29.60 |
| 2001 | 19340 | 65182 | 29.67 |
| 2002 | 19877 | 66531 | 29.88 |
| 2003 | 20360 | 67908 | 29.98 |
| 2004 | 20872 | 69313 | 30.11 |
| 2005 | 21792 | 70748 | 30.80 |
| 2006 | 22878 | 72212 | 31.68 |
| 2007 | 23859 | 73644 | 32.40 |
| 2008 | 24653 | 75194 | 32.79 |
| 2009 | 25353 | 76822 | 33.00 |

معدل النمو السنوي المركب%

| المدة | قوة العمل | عدد السكان | قوة العمل /عدد السكان |
|---|---|---|---|
| 2000-1990 | 2.35 | 1.90 | 0.44 |
| 2009-2001 | 3.05 | 1.84 | 1.19 |
| | 2.89 | 1.97 | 20.35 |

المصدر:- الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء , المجموعة الاحصائية السنوية ,جمهورية مصر للسنوات (2008-2009

*معدل النمو السنوي احتسب من قبل الباحثة على المعادلة الاسية $y=a*b^x$

يظهر من الجدول (19 ) نسبة تطور القوى العاملة من اجمالي عدد السكان في مصر وان هذه النسبة كانت عام 1990 (14635) شخصاً واخذت بالزيادة حتى عام 2000 الى (18901) شخصاُ ثم ازدادت عام 2009 الى (25353) شخصاً مسجلاً معدل نمو سنوي مركب (2.89%) مما يدل على تطور القوى العاملة في هذا البلد .

يبدو ان تطور هذه النسبة كان متباطاً وهذا يعبر عن واقع حال اذ ان هذه النسبة ترتبط بتطور حجم السكان وبخصوبة السكان أي بمستوى الفئة مابين (36-18) اذ من المعلوم ان هذه النسبة تزداد بالمجتمعات ذات التطور السكاني المتباطى ونقل بالمجتمعات ذات الخصوبة العالية الذين يقعون في الفئات العمرية دون 15 سنة

يظهر من خلال الجدول (19) ان مصر تمتلك قوى عاملة كبيرة ممايستدعي استيعاب هذه العمالة الهائلة بمهنة يفترض ان تتطور قطاعات الاقتصاد الوطني بالشكل الذي تكون قادرة على استيعاب هذه العمالة الوافرة لان زيادة البطالة ستنعكس على الواقع الاجتماعي والرفاه الاقتصادي بالبلد .

2-بطالة الخريجين وحسب الحالة العلمية بمصر.

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن احدى المشكلات الاساسية التي تواجة دول العالم في اختلاف مستويات تقدمها وانظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فلم تعد البطالة Unemployment مشكلة العالم فحسب بل اصبحت واحدة من اخطر مشاكل الدول المتقدمة ,فهي مؤشرا رئيسياً للاداء الاقتصادي في مصر.[1]

واذ كانت البطالة بشكل عام تمثل احد القضايا الرئيسية التي يجب مواجهتها فان بطالة الخريجين بشكل خاص تمثل اخطر هذة القضايا لان بطالة الخريجين تعكس قصور النظام الاقتصادي وبالتالي سوق العمل وعدم قدرتة على استيعاب قوة العمل المتزايدة من الخريجين سنويا .[2]

وتعد الزيادة السكانية في مصر ضمن ابرز التحديات التي تواجة التنمية وعلى الرغم من الجهود التي بذلت للحد من المشكلة الا ان معدل النمو السكاني مازال مرتفعا وان الزيادة

---

([1])محمد طافة, حسين عجلان حسن,(اقتصاديات العمل),مصدر سابق,ص34

([2]) فاطمة العشري,مريم خلام,محمد عبد,(ملامح سوق العمل في الفترة 2000-2008.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء,ص3,ص4

السكانية تقلل من فرص العمل المتاحة وتعد احد اهم اسباب البطالة وعدم وارتفاع معدلات الالتحاق بصورة مرضية .[1] وان انفاق الدولة على التعليم يعد استثمارا يجب ان تكون له عوائد ووجود نسبة عالية من البطالة بين الخريجين يعد خسارة لتلك الاستثمارات ولقوة عمل مؤهلة وقادرة على الانتاج والعطاء وان تعطيل الخريجين هو يعني تعطيل لطاقات شابة والتي ان لم نستفد منها ايجابيا تؤدي الى تفشي امراض اجتماعية وسلوكية خطيرة تجعل الشباب فريسة سهلة الافكار والعنف والامان .[2]

ولحل مشكلة التوظيف والبطالة في مصر يحتاج الى اطار متكامل من السياسة الاقتصادية والاجتماعية ولكي يتم وضع مثل هذا الاطار لابد من توفر بيانات دقيقة وملائمة ترصد اوظاع البطالة في مصر .

والجدول (20)

معدلات البطالة في مصر (2000-2009)

| معدل البطالة% | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكور | 5.06 | 5.60 | 6.33 | 7.49 | 5.94 | 7.12 | 6.8 | 5.9 | 5.6 | 5.2 |
| اناث | 22.73 | 22.57 | 23.89 | 23.31 | 24.26 | 25.09 | 24.0 | 18.6 | 19.3 | 23.0 |
| الاجمالي | 8.98 | 9.22 | 10.17 | 11.01 | 10.32 | 11.24 | 10.6 | 8.9 | 8.7 | 9.4 |

المصدر:- الجهاز المركزي , المجموعة الاحصائية السنوية للتعبة العامة والاحصاء 2009.

## 3:-القوى العاملة والتعليم العالي .

يعد التعليم العالي والجامعي في مصر المنبع المتجدد لتخريج الملاكات البشرية في مختلف مجالات الانتاج والاستثمار والخدمات ,وان العنصر البشري المحدد لدرجة التقدم وان ماتمتلكة مصر هوثروتها البشرية الدعامة الاساسية للاقتصاد القومي وان حسن استخدام تلك القوى ورفع مهاراتها يكون له الاثر في تعظيم الانتاج واحداث التقدم وعدم توظيفها بشكل كامل في

[1] )المؤتو الاقليمي حول التعليم العالي,نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية والمسؤليات المجتمع,مكتب اليونسكو الاقليمي في الدول العربية ,بيروت 2009,ص10

[2] ) فاطمة العشري,مريم خلام,محمد عبد, ملامح سوق العمل, مصدر سابق,ص4

أي مجتمع يعد هدراً لموارد فضلا عما يتعرض له من اضرار اجتماعية وسياسية .[1] لذا فتعليم راس المال البشري وتدريبة وتنمية قدراته من اجل التحديث والتنمية والابتكار اهمية حيوية لمواصلة نمو النظام وحيويتة والاستمرار في تحسين مخزون راس المال وجودتة اهمية حاسمة للتنمية الاقتصادية في مصر .[2]

الجدول (21)

يبين الاهمية النسبية لخريجي التعليم الجامعي والعالي في القوى العملة في مصر للمدة من (2000-2009)

| السنة | الخريجون من التعليم الجامعي (الدراسات الاولية) /القوى العاملة | الخريجون من التعليم العالي (الدراسات العليا) /القوى العاملة |
|---|---|---|
| 2000 | 1.17 | 0.22 |
| 2001 | 1.17 | 0.19 |
| 2002 | 1.15 | 0.20 |
| 2003 | 1.16 | 0.18 |
| 2004 | 1.18 | 0.18 |
| 2005 | 1.18 | 0.18 |
| 2006 | 1.18 | 0.19 |
| 2007 | 0.15 | 0.19 |
| 2008 | 0.16 | 0.20 |
| 2009 | 0.16 | 0.20 |

المصدر:- الجهاز المركزي ,المجموعة الاحصائية السنوية للتعبة العامة والاحصاء عام -2009 2008.

ـ بوابة الاحصاءات القومية مصر.

(1) كريم سالم حسن الغالبي,محمد نعمة الزبيدي, الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية جمهورية مصر العربية انموذجا, مصدر سابق,67

([2]) باربا اشينغر لاو جورغسين ,التعليم العالي في مصر ,منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي , مصدر سابق, ص74

يظهر من خلال الجدول أعلاه ان تطور نسبة الخريجين منسوبة الى القوة العاملة كانت عام 2000 بواقع 1.17% اخذة بالتزايد والانخفاض حتى عام 2009 اذ بلغت 0.16% مما يدل على تداولها الى مدى محدود اما عن نسبة تطورالدراسات العليا منسوبة لعدد العاملين فهي الاخرى كان تطورها محدوداً جدا وهذا يدل على ان تطور الكفاءات في مصر محدود للغاية ويدل على عدم توسع كبير في مخرجات التعليم العالي سواء على مستوى البكالوريوس او على مستوى الدراسات العليا .

# الفصل الرابع

## التطبيق القياسي للدراسة

### المقدمة :-

سبق وان تم استعراض الجانب النظري والتطبيقي الذي يتعلق بأثر التعليم ودوره في التنمية الاقتصادية ومن خلال استعراض المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط بهذا المتغير كالناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الكلي والإنفاق على التعليم ومضامين أخرى لها ارتباط بهذا الموضوع ولاجل ان تكون الدراسة كاملة ومبنية على الاسس العلمية السليمة لغرض ان نتوصل الى استنتاجات منطقية بهذا الخصوص نرى لابد من استكمالها بدراسة قياسية تأخذ طابعين أساسين وعلى الشكل الاتي :-

اولا :-استخدام اسلوب السببية وبالتعبير الدقيق قياس اثر التعليم على الناتج المحلي الاجمالي اوبعض المتغيرات الكلية الاخرى فضلا عن قياس اثر الناتج المحلي الاجمالي على التعليم والهدف من ذلك معرفة من أين يبدا الأثر واي متغير يكون سببا اونتيجة .؟

ثانيا:-استخدام نماذج الارتداد الزمني (أنموذج التعديل الجزئي NERLOVES ) الذي بمقتضاه نستطيع ان نتوصل الى معرفة التراكم برأس مال التعليم عبر الزمن لاجل معرفة حجم هذا القطاع في نهاية المدة وهل ان الاضافات الى راس ماله كانت مقنعة .

استنادا الى ماتقدم سيتم ترتيب هذا الفصل وفقا للمباحث الثلاث التالية:

المبحث الاول// استعراض نظري للجوانب القياسية المستخدمة.

المبحث الثاني// استخدام اسلوب السببية لغرض قياس مستوى التاثير المتبادل مابين المتغيرات الاساسية لموضوعنا ولكل من (العراق ,مصر).

المبحث الثالث// استخدام اسلوب الارتداد الزمني لقياس واقع التراكم الراسمالي لبلدي الدراسة.

## المبحث الاول:- استعراض نظري للجوانب القياسية المستخدمة .

ضمن هذا المبحث سنتناول الجانب النظري لموضوعنا وفقا لمايلي :

### 1- السببية Causality .

يستخدم هذا الاسلوب كطريقة لقياس الاثر المتبادل مابين المتغيرات الموجودة ضمن الأنموذج القياسي أي المتغير التابع والمتغير المستقل والهدف من ذلك معرفة اتجاه الاثر او مستوى التأثير لهذه المتغيرات بعضها على البعض الاخر.

اذ نستخدم هنا انموذج (HiSio) الذي يعتمد على اساس اختيار مدة ارتداد مثلة لمتغيرات داخلية وخارجية وفقا للمرحلتين التاليتين([1]) :

المرحلة الاولى / ضمن هذه المرحلة يتم تقدير معادلة الانحدار او المتغير الداخلي بموجب الصيغة التالية:

$$y_{t=}b0 + \sum_{j=1}^{n} byt_{t-j} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

اذ ان

$y_t$:-المتغير الداخلي.

$y_t - j$:-المتغير الداخلي المتباطى زمنيا ل($M$) من السنوات والتي حددت من قبل (Hsiao) لمدة (6) مدة زمنية اذ اعتمد على الانحدارات الست التي يفترض ان تجتاز الاختبرات القياسية والاحصائية يتم حساب خطا التنبؤ النهائي الذي وفقا له يتم التوصل الى القرارالمطلوب وفقا للعلاقة التالية:-

$$r_e(m) = \frac{n+m+1}{\frac{n-m-1}{n}}(Ess)$$

[1] عامر عمران كاظم، فعلية اداء الأسواق المالية في ظل الأزمات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد. 2009، ص ص

اذ ان $n$ يمثل حجم العينة.

$m$ رتبة الانحدار.

$re$ خطأ التنبؤ النهائي.

Ess مجموع مربعات الخطأ لكل انحدار.

اذ وفقا لذلك سيتم اختيار اقل خطأ للتنبؤ النهائي اعتماداً على الانحدارات الست المشار اليها اذ سيشار لها بالرمز $(M*)$ .

المرحلة الثانية // في هذه المرحلة يتم تقديرسنة انحدارات اخرى لهدف تحديد مدة التباطئ الزمني بالنسبة للمتغير الخارجي والذي يضمن في معادلة الانحدار مع المتغيرالداخل الحائز على مدة الارتباط المثلى $(m*)$ الذي حصلنا عليه من المرحله السابقه وفقا لذلك ستكون معادلة الانحدار على الشكل التالي:-

$$y_t = b_\circ + \sum_{i=1}^{m*} b_i y_t - i + \sum_{j=1}^{n} c_j x_{t-j} + u_t$$

اذ ان

$Yt$ :-المتغير الداخلي

$Xt$:-المتغير الخارجي

$N$:-عدد الانحدارات المقدرة للوصول الى مدة التباطئ المثلى.

وبعد تقدير هذة المعادلة وبانحداراتها الست كما اشرنا المرحلة السابقة يتم احتساب خطأ التنبؤ النهائي على الشكل التالي:-

$$r_e = (m^*, n^*) \frac{\frac{n + m^* + n^* + 1}{n - m^* * - n^* - 1}}{n} ESS(M^*, N^*)$$

ولاجل تحديد مدة الابطاء المثلى ($n^*$ ) يتم اختيار معادلة الانحدار المقدرة التي تعطي اقل خطأ للتنبؤ النهائي علية فان انموذج (Hsiao) سيحدد اتجاه السببية بالاعتماد على خطأ التنبؤ

النهائي وذلك من خلال المقارنة بين حجمي الخطأ للمتغيرين الداخلي والخارجي فإذا كان التنبؤ النهائي للمرحلة الاولى من التقدير اقل من خطأ التنبؤ النهائي للمرحلة الثانية سيدل ذلك على ان اتجاه العلاقة السببية سيكون من لمتغير تابع باتجاه لمتغير مستقل والعكس خلافا لذلك .وكما سيتضح ذلك حينما نتناول الجانب التطبيقي لدراستنا .[1]

2- اختبار كرانكر للسببية .

يستخدم اختبار لكرانكر Granger Causausality لمعرفة اتجاة السببية بين المتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة , وكذلك لتوضيح التغير في القيم الحالية لمتغير ما يسبب التغير في متغير اخر .اي ان التغير في قديم (Xt) الحالية والماضية مثلا (نفترض ان X تمثل الناتج المحلي الاجمالي ) يسبب التغير في قيم (Yt) ونفترض ان متغير Y يثل متغير نفقات التعليم ) ويتضمن اختبار Granger للسببية انموذج انحدار ذاتي وكما يلي :

$$\mathrm{Yt} = \delta 0 + \sum_{i=1}^{p} \delta i \, \mathrm{Yt} - \mathrm{i} + \sum_{j=1}^{q} \lambda j \, \mathrm{Xt} - \mathrm{j} + \mathrm{ut} \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

$$\mathrm{Xt} = \mathrm{a0} + \sum_{i=1}^{n} ai \, \mathrm{Xt} - \mathrm{j} + \sum_{j=1}^{m} \beta j \, \mathrm{Yt} - \mathrm{j} + \mathrm{vt} \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

اذ ان $(\lambda, \delta i, \beta, \partial i)$ معلمات يراد تقديرها .

(ut,vt) حدين عشوائيين بتباين ثابت ومتوسط حسابي = Zero

ويتم تقدير المعادلتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ويمكن ان تظهر لدينا احدى الحالات الاربعة الاتية .([2])

- علاقة سببية احادية الجانب unidirectional من X الى Y تكون واضحة اذا كانت معلمات التخلف الزمني كمجموعة ل(X) معنوية احصائيا في المعادلة (5) أي ان$\sum_{\mathrm{j}=1}^{q} \lambda \mathrm{j} \neq 0$ ومجموعة معلمات التخلف الزمني المقدرة ل(Y) في المعادلة (6) غير معنوية احصائيا أي ان $\sum_{\mathrm{j}=1}^{m} \beta \mathrm{j} = 0$ .

(1)A .koutsoyiannis , theory of Econometioncs Second Edition. University of attawa ,ontari0,2008, p21

- علاقة سببية احادية الاتجاه من (Y) الى (X) تكون واضحة اذا كانت معلمات التخلف الزمني كمجموعة ل(X) غير معنوية احصائيا في المعادلة (5) أي ان $\sum_{j=1}^{q} \lambda j = °$ ومجموعة معلمات التخلف الزمني المقدرة ل(y) في المعادلة (6) تكون معنوية احصائيا أي ان $\sum_{j=1}^{m} \beta = 0$ .
- علاقة سببية ثنائية bilateral بين (Y,X) وتظهر عندما تكون مجاميع معلمات Y,X معنوية احصائية في (5) و(6) .
- الاستقلالية ,وتظهر عندما تكون مجاميع Y,X غير معنوية احصائيا في (5) و(6) .

ويتم توظيف احصائية F لاختبار سببية كرانجر وكمايلي :

$$F=\frac{(\mathrm{Rss_R}-\mathrm{Rss_{UR}})/\mathrm{M}}{\mathrm{Rss_{UR}}/(\mathrm{n}-\mathrm{k})} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (11)$$

اذ ان :

$RSS_R$ : مجموعة مربعات انحرافات البواقي المقيدة .

$RSS_{UR}$: مجموعة مربعات انحرافات البواقي الغير المقيدة .

$M$ : عدد التخلف الزمني .

$n-k$ : درجات الحرية .

فاذا كانت قيمة ($F$) المحتسبة اكبر من ($F$) الجدولية عند مستوى معنوية (a) نرفض الفرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة بين متغيرات الدراسة وتقبل الفرضية البدلية .

3-استخدام اسلوب الارتداد الزمني لقياس التراكم الراسمالي لبلدي الدراسة.

نستخدم بهذا المجال وكما اشرنا اليه انموذج نيرلوف (Nerlove) وفقا لصاحب هذا الانموذج فان المستوى المرغوب للمتغير التابع (y) يعتمد على قيمة المتغير المستقل ($X$) في المدة

الزمنية $(T)$ مضافا الية المتغير العشوائي $(ui)$ لذا سياخذ المتغير التابع (y) قيمة متوقعة مثلى والتي نرمز لها بالرمز $(yt*)$وفقا لها سيكون الانموذج بالشكل التالي :-

$$y^*_t = b_\circ + b_1 x_t + u_t \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$y_t^*$ :تمثل الرصيد الامثل او المخطط لراس المال .

$Xt$:-تمثل الناتج .

كما يسمى هذا الانموذج (انموذج تعديل الرصيد ) وكما وضحنا في اعلاة ذلك لان المتغير في خزين راس المال (yt*) يحصل جراء التغير الذي سيحقق بخزين راس المال خلال مدد محددة لذلك فان تعديل عبر الزمن الذي سيتجسد في (yt*) لايحصل بشكل فوري بل سيكون جراء التقدم التكنولوجي والقرارات الادارية والمالية التي سيحصل في مسار التطور التاريخي للمتغير قيد الدراسة واستنادا لذلك سيتأخذ الصيغة الرياضية لمعادلة التعديل وبشكل التالي :

$$y_t - y_{t-1} = \lambda(y^*_t - y_{t-1}) + v_t \dots\dots\dots (2)$$

ʎ// معامل التعديل اذ يقيس هذا المعامل مدى اقتراب او ابتعاد (yt) الحالية عن (yt-1) السابقة اذ ان الفرق مابين هاتين القيمتين تقع مابين (الصفر والواحد الصحيح ) .

اذ ان

$Yt - y_{t-1}$ :-تمثل التغير الفعلي .

$y^*_{t- y^t -1}$:- تمثل المتغير المرغوب فيه (او المخطط )

ويطرح معادلة (1) من معادلة (2) نحصل على

$$y_t - y_{t-1} = \lambda[(B0 + B1Xt + ut)] - y_{t-1}] + vt \dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

وبفك الاقواس واعادة الترتين والترتيب نحصل على:

$$y_t - y_{t-1} = \lambda B^{\circ} + \lambda B_1 x_t - \lambda y_{t-1} + \lambda u_t + v_t$$

$$y_t = \lambda B_{\circ} + \lambda B_1 x_t + y_{t-1} - \lambda y_{t-1} + \lambda u_t + v_t$$

$$y_t = \lambda B_{\circ} + \lambda b_1 x_t + (1-\lambda) y_{t-1} + (\lambda u_t + v_t) \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

# المبحث الثاني

## التحليل القياسي للأنموذجين المستخدمين (العراق,مصر)

استنادا الى ماورد سابقا في الاطار النظري لانموذج التعديل الجزئي لنيرلوف (nerlov) وبدلالة العلاقة رقم (4) المعاد ذكرها :-

$$y_t = \lambda B_0 + \lambda B_1 X_t + (1-\lambda) y_t - 1 + (\lambda y_t + v_t)$$

والتي تعبر عن واقع التراكم في الامد القصير والتي وفقا لها يمكن ان نحصل على مستوى التراكم في راس مال القطاع التعليمي في الامد البعيد والمرقمة (3) المذكورة ايضا في المبحث الاول الفصل الرابع والعادة كتابتها :

$$y^*_t = b_\circ + b_1 x_t + u_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

وسيتم عرض نتائج التحليل لكل من العراق ومصر والذي يوضح علاقة القطاع التعليمي بالانفاق العام في بلدي الدراسة وذلك يعد ان الانفاق على التعليم كمتغير تابع والناتج المحلي الاجمالي المتغير المستقل ولمدة الدراسة 19909-2009 وتوصلنا الى النتائج التالية :-

### 1:- التحليل القياسي للانموذج المستخدم في العراق .

بعد استخدام العلاقات القياسية المشار اليها ولاسيما بقطاع التعليم على اعتبار انه متغير مستقل وبالاسعار الثابتة ثم التوصل المعادلة الانحدار التقديرية التالية التي تمثل التراكم في الامد القصير لبلدنا العراق .

$$\hat{y}_t = 1.73 + 0.00112 x_t + 0.196\, y_t - 1$$

اذ تمثل هذه الدالة بنية القطاع قصيرة الاجل اي بالتعبير الدقيق واقع التراكم للقطاع التعليمي في الامد القصير .

ولايجاد الحد الثابت B0 والميل الحدي B1 لغرض بناء دالة التراكم المدى نقوم بالاجراء التالي :-

$$\lambda = (1 - \hat{\lambda}) = 1 - 0.196 = 0.804$$

*λ:Bo =1.73*

*0.804 $\hat{B}$=1.73*

*:. $\hat{B}$o =1.73/ 0.804 =2.15*

*λ B1 =0.0112*

*0.804 B1 = 0.0112*

*:. B1= $\frac{0.0112}{0.804}$ =0.014*

*:.B1 =0.014*

اذا العلاقة اعلاه تمثل واقع التراكم للقطاع التعليمي في العراق في الامد البعيد ولذلك يمكن ان نستنتج التالي.

1- أن نسبة راس المال المنفق على التعليم تتميز بالنمو المتباطئ في الامد البعيد كما يظهر ذلك من قيمة المعلمة

*B1=0.01 4*

اذ ان هذا القطاع يساوي 014%

يظهر من النقطة (1) ضعف حجم التخصيصات السنوية لهذا القطاع المهم وهذا يؤكد ماورد من تحليل الفصل الثالث .

يظهر لنا من خلال ماورد من حقائق ان التوسع الكم في القطاع التعليمي لم يرافقه تطور نوعي مما يوكد تلكؤ التطور الحاصل لهذا القطاع خلال مدة الدراسة .الجدول التالي يوضح التخلف الزمني بالعراق.

الجدول (22)

التخلف الزمني لنفقات التعليم العالي والناتج المحلي الاجمالي في العراق
(مليون دينار)

| السنوات | الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة | نفقات التعليم بالاسعار الثابتة | التخلف الزمني |
|---|---|---|---|
| 1990 | 34693.86 | 89.45 | |
| 1991 | 9190.65 | 32.76 | 89.45 |
| 1992 | 13561.31 | 39.22 | 32.76 |
| 1993 | 12318.44 | 23.73 | 39.22 |
| 1994 | 10725.45 | 8.27 | 23.73 |
| 1995 | 9593.47 | 4.07 | 8.27 |
| 1996 | 11014.73 | 7.15 | 4.07 |
| 1997 | 20786.51 | 6.63 | 7.15 |
| 1998 | 20550.58 | 7.67 | 6.63 |
| 1999 | 36735.67 | 17.62 | 7.67 |
| 2000 | 50985.42 | 27.28 | 17.62 |
| 2001 | 36047.18 | 28.13 | 27.28 |
| 2002 | 29997.96 | 52.90 | 28.13 |
| 2003 | 16318.54 | 186.75 | 52.90 |
| 2004 | 23127.30 | 106.28 | 186.75 |
| 2005 | 23324.82 | 118.36 | 106.28 |
| 2006 | 19787.42 | 51.03 | 118.36 |
| 2007 | 17634.58 | 82.35 | 51.03 |
| 2008 | 24038.28 | 111.19 | 82.35 |
| 2009 | 22090.90 | 131.66 | 111.19 |

المصدر:- البنك المركزي العراقي ,الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث ,مجموعة إحصائية لسنوات مختلفة (2009,2008,1995,1990)ة

## 2:- التحليل القياسي للانموذج المستخدم في مصر

بعد ان تم معالجة البيانات المتعلقة بمصر وخلا لمدة الدراسة من (1990-2009) وبعد استخدام العلاقات القياسية نفسها المتعلقة بالعراق ثم التوصل الى النتائج التالية :

لقد كان دالة الامد القصير التقديرية بالشكل التالي :

$\lambda = (1 - \hat{\lambda}) = (1 - 0.658) = 0.342$

$\therefore \lambda \widehat{B_0} = 0.2$

$0.342\ B = \widehat{1.73}$

$\therefore \widehat{B} = 0.2 / 0.342 = 0.116$

$0.804\widehat{B1} = 0.00106$

$B_{1=} 0.00106/0.804 = 0.001$

$\therefore B_1 = 0.001$

استنادا لذلك يصبح بالامكان وضع دالة التراكم بعيدة المدى على الشكل التالي

$\widehat{yt} = 0.116 + 0.001\ x_t$

نستنتج من الدالة التقديرية اعلاه ان مستوى مساهمة الناتج القومي الاجمالي في دعم لبنية راس المال لقطاع التعليم صغيرة جدا أي بمقدار001 % أي واحد في الالف وهذا مايدعم النتائج التي سبق وان ناقشناها في الفصل الثالث الخاصة بمصر .

*الجدول (23)*

التخلف الزمني لنفقات التعليم والناتج المحلي الاجمالي في مصر للمدة (1990-2009) مليون جنيه

| السنوات | الناتج المحلي الاجمالي | نفقات التعليم | تخلف زمني |
|---|---|---|---|
| 1990 | 130190.8 | 5160 | |
| 1991 | 181862.7 | 8860 | 5160 |
| 1992 | 195493.1 | 9050 | 8860 |
| 1993 | 197750.4 | 9610 | 9050 |
| 1994 | 202792.8 | 9940 | 9610 |
| 1995 | 205230.6 | 10370 | 9940 |
| 1996 | 243585.8 | 12340 | 10370 |
| 1997 | 228516.2 | 11110 | 12340 |
| 1998 | 239915.7 | 11930 | 11110 |
| 1999 | 251557.1 | 13010 | 11930 |
| 2000 | 297079.3 | 13030 | 13010 |
| 2001 | 310464.8 | 13150 | 13030 |
| 2002 | 304697.9 | 13320 | 13150 |
| 2003 | 371165.7 | 15510 | 13320 |
| 2004 | 337360.2 | 13543 | 15510 |
| 2005 | 347431 | 25480 | 13543 |
| 2006 | 392761.2 | 21060 | 25480 |
| 2007 | 434056.6 | 22800 | 21060 |
| 2008 | 378092.5 | 23890 | 22800 |
| 2009 | 364679.4 | 25440 | 23890 |

المصدر:- :-الامانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,للسنوات 1995-2008.

ويمكن تحديد اتجاه العلاقة السببية بين مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي ونفقات التعليم من خلال تقدير المعادلة (5)و(6) وسوف نتطلق من مدة تباطؤ مزدوجة تساوي اربعين ثم نقلص مدد الابطاء بالتدريج لاجل معرفة اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة عند كل مدة ابطاء.

استنادا لما ورد في الجانب النظري الذي أستعرضنا فيه السببية لكل من هيسو وكرانجر لذا سنقوم بتطبيق هذا الاسلوب مستخدمين طريقة كرانجر وفقا للأتي :

اذ تبين المخرجات الملخصة في الجدول (24) ان التغيرات في مؤشر (Gdp) تساعد في تفسير التغيرات في نفقات التعليم العالي عند مدد الابطاء (5)( 4)(3) (2) (1) فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (39.9980) (6.77587)(3.96989)( 5.38204)(3.72990) وهي معنوية عند مستوى (5%) وتبين ايضا ان التغيرات في نفقات التعليم العالي تفسر التغيرات الحاصلة في (Gdp)وخلال مدد الابطاء نفسها .

اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.05921) (0.62581)(1.62311)(0.31238) (0.89998) وهي معنوية عند مستوى (5%) .وفقا لنتائج القياس لكل من مصر والعراق تبين وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاة بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق عللى التعليم العالي مما يؤكد أن حصول تطور في الناتج المحلي الاجمالي سينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على حصول تغيرات كمية ونوعية في التعليم العالي كما ان حصول تطور في التعليم العالي في الجوانب البشرية والمادية سينعكس ايجابيا على حصول زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

الجدول (24)

**نتائج قياس العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق على التعليم العالي في مصر**

| اتجاه السببية | قيم التخلف الزمني | احصائية Fالمحسوبة | الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| Gdp← $Ed$ | 1 | 3.72990 | 0.07136 |
| Ed← $Gdp$ | 1 | 0.89998 | 0.35690 |
| Gdp← $Ed$ | 2 | 5.38204 | 0.01982 |
| Ed← $Gdp$ | 2 | 0.31238 | 0.73705 |
| Gdp← $Ed$ | 3 | 3.96989 | 0.04215 |
| Ed← $Gdp$ | 3 | 1.62311 | 0.24560 |
| Gdp← $Ed$ | 4 | 6.77587 | 0.01482 |
| Ed← $Gdp$ | 4 | 0.62581 | 0.65922 |
| Gdp← $Ed$ | 5 | 1.05921 | 0.49148 |
| Ed← $Gdp$ | 5 | 39.9980 | 0.00165 |

المصدرمن أعداد الباحثة بالأعتماد على البرنامج الاحصائي (5.1) eviews

اما بالنسبة لمخرجات الملخصة بالجدول (25) في العراق فان تغيرات مؤشر (Gdp) تساعد في تفسير التغيرات في نفقات التعليم العالي عند مدد الابطاء (5) (4) (3) (2) فقد بلغت قيمة (f) المحسوبة (5.31209) (7.54826) (7.58806) (5.22658) وهي معنوية عند مستوى (5%) كما تساعد التغيرات في مستوى الناتج المحلي الاجمالي في تفسير تغيرات نفقات التعليم اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.41725) (1.12200) (0.36647) وهي معنوي عند مستوى (5%) .

ويبين الجدول العلاقة الوثيقة بيم مؤشر (Gdp) ومستوى (Ed) عند مدد الابطاء (4) (3) (2) فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.31209) (7.54826) ( 7.58806) . وبناءً على اختبار السببة يتضح ان هنالك علاقة سببية ثنائية الاتجاة بين المتغيرات الدراسة في الاقتصاد العراقي تتجة مؤشرات (Gdp) من جهة الى (Ed) من جهة اخرى .لذا فالتغيرات في مؤشرات نفقات

التعليم العالي تساعد في تفسير متغيرات في مستوى الناتج المحلي الاجمالي وهذا ينسجم مع الجانب التحليلي للدراسة والمؤكدة على اسبقية التحرك في (Gdp) مقارنة بالتغير في (Ed) .

واستناداً الى مدد الابطاء فان مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في قطاع التعليم تمتد من سنة واحدة الى اربع سنوات وهي مدة الدراسة في اغلب المعاهد والجامعات العراقية والمصرية اذ ان الانفاق على التعليم الجامعي تستمر لمدة اربع سنوات .في حين ان مساهمة الخريجين في الناتج المحلي الاجمالي تعود بعد التخرج من المعاهد والجامعات ودخولهم الى سوق العمل اذ ان ذلك يؤدي الى مساهمتهم في القطاعات الاقتصادية الممثلة للناتج المحلي الاجمالي .

الجدول (25)

**نتائج قياس العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق على التعليم العالي في العراق**

| تجاه السببية | قيم التخلف الزمني | احصائي F | الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| Gdp← $Ed$ | 1 | 0.19694 | 0.66354 |
| Ed← $Gdp$ | 1 | 1.87314 | 0.19127 |
| Gdp← $Ed$ | 2 | 0.35253 | 0.70995 |
| Ed← $Gdp$ | 2 | 5.22658 | 0.02330 |
| Gdp← $Ed$ | 3 | 0.36647 | 0.77905 |
| Ed← $Gdp$ | 3 | 7.58806 | 0.00778 |
| Gdp← $Ed$ | 4 | 1.12200 | 0.42759 |
| Ed← $Gdp$ | 4 | 7.54826 | 0.01596 |
| Gdp← $Ed$ | 5 | 3.41725 | 0.17035 |
| Ed← $Gdp$ | 5 | 5.31209 | 0.09993 |

المصدر من اعداد الباجثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي eviews (5.1)

# الاستنتاجات والتوصيات

## أولا:-الاستنتاجات :-

أستنادا الى ماتقدم في الجانب النظري والتطبيقي للدراسة توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات وكما يأتي :-

1- إن تبنى المعرفة والتقدم التكنولوجي يعد مصدراً للاختراع والابتكار وأن التطورات الانسانية التي حصلت في مدة الثورات الصناعية في أوربا وما تبعها اليوم من ثورات معلوماتية واسعة النطاق هي حصيلة للتقدم العلمي والابحاث العلمية وهذه جميعها حصيلة للتعليم . لذلك يعد التعليم أساس تطور المجتمعات بماضيها وحاضرها ومستقبلها وكلما تطور التعليم حصل تطور في جميع ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

2- ان جميع المتغيرات المؤثرة سلوك ونمط وطبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية هي متغيرات محسوبة وموجهة وأن التغيرات العشوائية في نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية لايمكن ان تحصل إلا في أحوال نادرة لذا لابد من التوجيه الواعي للمتغيرات المؤثرة في الحياة البشرية وهذا التوجيه يستند على العلم والمبادرة ويقتضي التخطيط المسبق والاستراتيجيات المعتمدة لغرض توظيف المعرفة البشرية في المنافذ الناهضة التي تخدم البشرية بحاضرها ومستقبلها لذا أصبحت المعرفة المستوحاة من التعليم القاعدة الاساسية التي تستند عليها عمليات الانتاج ونمط الاستهلاك والسلوك الانساني وطرق التعامل والتفاعل مابين الناس .

3- بما أن مصطلح النمو أو التنمية الاقتصادية أو التنمية المستدامة تؤدي جميعها الى ضرورة تفعيل المتغيرات الاقتصادية بالشكل الذي ينتج عنها زيادة مستمرة ومستدامة في الناتج بهدف تحسين الوضع الاقتصادي وتحصيل قوت للبشرية , وبما أن وسائل بلوغ هذا الهدف تستوجب الاخذ بمعطيات العلم والمعرفة لغرض ترتيب سبل بلوغ هذا الهدف عليه أصبح التعليم الذي هو أساس العلم والمعرفة نقطة البداية والضرورة الاساسية والمنطلق في مجال مشاريع النمو او التنمية المستدامة .

4- أن التعليم هو أستثمار يحتاج اى رؤوس اموال وهذا الاستثمار يعتمد على قدرة البلد في توفيره .عليه بالمقابل هنالك أتجاه معاكسي يبدأ من مدى وفرة الموارد ومستلزمات

العلمية وتقريرها إذ كلما زادت قدرات المجتمع الاقتصادية أصبح بالامكان بناء راس مال علمي قادر على دعم المسيرة الاقتصادية والعكس صحيح .

5- يوجد ارتباط فيما بين متغيري التعليم والتنمية الاقتصادية وان كل منهما يؤثر في الاخر بمستوى معين من التأثير وهذا ماتم معرفته من معطيات الدراسة النظرية والتطبيقية التي تم أجراءها .

6- اما النتائج العملية للدراسة فيمكن ملاحظة دور التعليم العالي في دعم وتحقيق التنمية في بلدي الدراسة من خلال الاتي :-

أ- لقد مر العراق بظروف أستثنائية خلال المدة الممتدة في الدراسة أنعكست على واقع حال كافة المتغيرات الاقتصادية وبالتالي كانت المؤشرات المستحصلة من الدراسة التطبيقية سواء التي حصلنا عليها جراء دراسة الحقائق الرقمية او الدراسة التي حصلنا عليها جراء الدراسة القياسية كانت مؤشرات ضعيفة وبالتالي كان دور التعليم في رفد المسيرة الاقتصادية ضعيفا الى حد ما جراء الظروف الطارئة التي مر بها البلد .

ب- اما عن مصر فالحال كذلك أذ هذا البلد مر بظروف صعبة للغاية وازمات أقتصادية أثرت في الواقع الاقتصادي وبالتالي كانت المؤشرات والدلائل ضعيفة مابين تطور الناتج المحلي الاجمالي كمعيار للنمو الاقتصادي.

7- الذي اشرنا إلية في الفقرة (6) لاينفي عدم تأثير التعليم العالي في التنمية الاقتصادية إذ أن مايسند ذلك هو ان تطور التعليم كان متباطئ للغاية بسبب عدم توفر المبالغ اللازمة لدعم هذا القطاع الحيوي وبالتالي فان هذا المتغير يقع ضمن ذات الظروف الاقتصادية العامة للبلد لذا فليس من المتوقع ان يكن هنالك أثر كبير له على التنمية الاقتصادية وهذه الاشارة تشمل كل من العراق ومصر وهذا ما أثبتته حقائق الدراسة .

8- عند دراسة الواقع الاقتصادي للبلدين ترى رغم انهما يتشابهان من حيث النتائج العامة لكن يمكن القول إن الاسباب التي أدت الى التخلف كل منهما في هذا المجال هي اسباب مختلفة إذ أن العراق يمتلك مواردا اقتصادية هائلة اهدرتها الحروب والسياسات المنحرفة لكن مصر تفتقر الى الموارد الاقتصادية اللازمة .عليه فالعراق يمكن له ان يتبنى سياسات تأخذ على عاتقها تطور الواقع التعليمي وفقا للمؤشرات العالمية المطلوبة وبالتالي يمكن له ان يدعم الواقع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

9- انخفاض الدعم والانفاق على التعليم في بلدان العينة مقارنة بالبلدان المتقدمة مما انعكس بصورة واضحة على مستويات المنخفضة من التنمية الاقتصادية .

## ثانيا:- التوصيات.

1- ان التعليم العالي والتنمية الاقتصادية يؤثر احدهما بالاخر بمعنى أن التأثير يكون بأتجاهين من التنمية الى التعليم وبالعكس . لذا لابد لبلدي الدراسة الاخذ بالاعتبار دعم القطاع التعليمي لان ثمرة هذا الدعم سوف تنعكس على أوجه النشاط الاقتصادي كافة وهذا من شأنه أن يؤدي الى أحداث أثاره على المتغيرات الاخرى ومن بينها التعليم بكافه مراحله واوجهه .

2- لاحظنا من خلال الدراسة نتيجة أنخفاض مستوى التخصيصات الموجهه للتعليم بكافه وجهه وعلى مستوى التخصيصات الموجهه للتعليم العالي .ذلك لان المستوى التعليمي لايزال متخلفاً عن المستوى المناظر له في البلدان المتقدمة .

3- ضرورة تشجيع التعليم الاهلي ودعمه ماديا ومعنويا لياخذا دوره كما هو حال التعليم الاهلي في البلدان المتقدمه لان توسع التعليم الاهلي على حساب التعليم الحكومي سيؤدي الى تقليل الاعباء المالية التي توجهها الدولة الى خدمات التعليم أشكاله بكافه.

4- نلاحظ من خلال الاحصائيات المختلفة التي توافرت جراء الدراسة انه لايوجد تشجيع للبحث العلمي وحتى للبحوث التي تتوصل الى أبتكارات في مجالات مختلفة وهذا من شأنه أن يؤدي الى أرتباط الاندفاع نحو الابتكار لذلك يجب على الدولتين تشجيع العلماء وأبدء الدعم المادي لمتطلبات البحث في المجالات كافة.

5- من اجل معالجة انخفاض مصادر الدعم للتعليم , يتطلب دفع نسب الانفاق على التعليم من قبل الحكومة من جهة , وايجاد مصادر خاصة للجامعات من خلال المراكز الاستشارية وورش العمل والحقول الزراعية العائدة للجامعة لتقدم الخدمة للمجتمع من خلال الاستشارة ودعم السوق بالمنتجات العائدة للجامعة .

6- تطور ودعم التعليم الاهلي وحسب معايير الجودة المتبعة في الجامعات الحكومية ليكون رافدا علمياً ويقلل الاعباء المالية على الحكومة وتقديم خدمات التعليم للمجتمع.

7- تشجيع البحوث والدراسات التي تقدم خدمة للمجتمع ورعاية العلماء واصحاب والابتكارات وتبني الابتكارات وبراءات الاختراع من قبل الجامعة والحكومة .

# المراجع العربية والاجنبية

## اولا:-المصادر العربية

**القران الكريم**

### أ- الكتب


1. ابو الرب, عماد, عيسى قدارة :ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي ,دار صفاء,ص1 , 2010,ص78
2. ابو قحف, عبد السلام, مقدمة في الاعمال ,الاسكندرية ,المكتب الجامعي الحديث, ط3, 2009 ,ص246
3. احمد ابراهيم احمد :ادارة التعليمية بين النظرية والتطبيق ,الاسكندرية ,المعارف الحديثة
4. إسماعيل , احمد ، المعونة الأمريكية للتعليم في مصر ، ، عالم الكتب ، القاهرة , 1992
5. البادي, نواف محمد :الجودة الشاملة في التعليم وتطبيقات الايزو ,دار اليازوري ,الطبعة العربية ,عمان الاردن ,2010.
6. البستاني باسل, جدلية نهج التنمية المستدامة,منابع لتكوين موقع التمكين ,مركز دراسات الوحدة العربية ,ط1 ,بيروت ,2009.
7. البكري, فؤاد عبد المنعم (التنمية السياحية في مصر والعالم العربي, عالم الكتب ,ط1 ,مصر ,2004 .
8. بهاء الدين , حسين كامل ، التعليم والمستقبل ، دار المعارف، ، ط1 , القاهرة1997 .
9. البيلاوي ,حسن حسين, حسين سلامة عبد العظيم, ادارة المعرفة في التعليم ,دار الوفاء للنشر ,ط1 ,2007.
10. البيلاوي, حسن حسين , الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد ,دار الميسرة , ط1, عمان, 2006.
11. التربوي, محمد عوض , جويحان اغادبر عرفات,ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات , ط2, دار الميسرة , عمان الاردن , 2009.
12. جاد الرب سير محمد:جودة الحياة الوظيفية في كنظمات الاعمال العصرية ,مطبعة العشري ,جامعة قناة السويس 2008.
13. جانيس اوكارو , ترجمة سهير بسيوني , اصلاح التعليم الجودة الشاملة في هجرية الدراسة , دار الاحمدي لبنان , ط,1 , 2002.
14. الجرجاني, ابي احمد عبد الله, الكامل في ضعفاء الرجال مطبعة دار الفكرة, بيروت طبعة 3.
15. الجلبي, سوسن شاكر :اثر التعليم في التنمية البشرية ,بيت الحكمة ,ط1 , بغداد ,2000 .
16. الجمل, هشام مصطفى (دور السياسة في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي المعاصر ,دراسة مقارنة,شركة الجلال للطباعة ,ط1 ,مصر,2010 .
17. حبيب, جميل مصدق ,التعليم والتنمية الاقتصادية , منشورات وزارة التعليم العالي والاعلام ,دار الرشيد ,العراق ,1981, 1981.
18. الحر, عبد العزيز محمد, التربية والتنمية والنهضة , شركت المطبوعات للنشر, بيروت ,لبنان ,ط1, 2003.

19. الحسيني, احمد خليل, الفقر والدوله, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ,جامعة بابل, مطبعه الدار العربيه , 2010.
20. الحسيني, عبد الحسن , التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة ,الدار العربية للعلوم,ط1,2008 .
21. الحمدان, سهيل اقتصاديات التعليم تكلفة العائد وعائداته ,ط1 , مؤسسة رسلان , دمشق سوريا ,2002.
22. الحناوي , احمد صالح , ابو قحف عبد السلام , ماضي محمد توفيق , حاضنات الاعمال فرصة جديدة للاستثمار , واليات لدعم منشاة الاعمال الصغيرة ,ط1 ,الدار الجامعية ,بيروت ,2001
23. خالق , احمد عبد : دراسات في اقتصاديات التعليم ,جامعة المنصورة ,ط1 ,بدون سنة نشر.
24. الخرسان , السيد محمد هادي :العمل في الاسلام ودورة في التنمية الاقتصادية,دار الهادي ,بيروت , لبنان ,ط1, 2002.
25. خلف, فليح حسن ,(التنمية والتخطيط الاقتصادي ),عمان الاردن ,عالم الكتب الحديثة ,2006 .
26. الدائم, عبد الله , التخطيط التربوي ,اصوله واساليبة الفنية وتطبيقاتة في البلاد العربية ,دار العلم للملايين,بيروت ,ط3 1996
27. الدعمي, هدى زوير خلف , العذاري عدنان داود محمد ,الافتصاد المعرفي وانعكاساتة على التنمية البشرية ,ط1 ,2009.
28. الدعيليج , ابراهيم بن عبد العزيز :مناهج وطرق البحث العلمي,دارصفاء, عمان الاردن ,ط1,2010.
29. الراوي, احمد عمر , دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 , بغداد الجامعة المستنصرية ,دار الدكتور للعلوم ,2009.
30. الربيعي, سعد بن محمد , التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وافاق المستقبل , مؤسسة الشروق للنشر,.ط1 ,2008.
31. رجب ,مصطفى محمد, تعليم جديد لقرن جديد , مؤسسة الوراق ,ط1, عمان ,2007.
32. رسلان, مصطفى ,مناهج الدراسة ومجتمع المعرفة ,دار الثقافة للنشر,جامعة عين الشمس ,القاهرة ,2006.
33. رشدان, عبد الله زاهي , في اقتصادات التعليم ,دار وائل لنشر ,عمان ,ط 3 ,2008 .
34. الزيادات , محمد عواد , اتجاهات معاصرة في الدارة المعرفة , دار الصفاء ,ط1, عمان الاردن ,2008 .
35. الزيادات, محمد عواد ,سوسن شاكر مجيد :ادارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة ,دار صفاء ,عمان الاردن,ص1,2007.
36. ستراك, رياض بدري , تخطيط التعليم واقتصادياته,أثراء للنشر ,عمان الاردن, ط1, 2008
37. سحاقة بى, ايوب انور حمد,(البيئة والتنمية المستدامة تحليل العلاقة والتنمية المستدامة مع اشارة خاصة الى اربيل), التفسير للنشر ,ط1 , عمان ,2006.
38. سلمان ,جمال داود ,الاقتصاد المعرفي,الطبعة العربية ,عمان الاردن ,اليازوري,2009.
39. سلمي, علي ، إدارة التميز – نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة ، مكتبة الادارة الحديثة ، دار غريب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2002م.
40. سليم حسن:ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي ,مكتبة بيروت ,القاهرة 2007.
41. سمير, احمد محمد , الادارة الاستراتيجية وتنمية الموارد البشرية ,الاردن , 1946.
42. شاكر اسامة محمد, الاحمدي محمد حمد , ادارة الجودة الشاملة ,مؤسسة حورس الدولية ,اسكندرية ,2008 .
43. صالح, نبيل عبد المجيد,(مؤشرات العلم والتقانة في الوطن العربي )المركز القومي للبحوث ,جامعة العلوم العربية الاكادمية ,القاهرة ,2009 .
44. الضامن, منذر ,اساسيات البحث العلمي ,دار الميسرة للنشر , ط2,عمان ,2009.

45. الطائي, يوسف حجيم,هاشم حجيم ,ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي ,ط1 ,موسسة الوراق ,عمان الاردن ,2009.
46. طرابيش, حيدر محمد امين,غطرسة الاقتصاد والمسلط الترميزي الاعلى ,دار الرضا للنشر ,ط1 ,دمشق ,2001 .
47. الظاهر, نعيم إبراهيم , ادارة المعرفة , عالم الكتب الحديث للنشر,الاردن,ط1,2009 .
48. العبادي, هاشم فوزي, الاسدي افنان عبد علي , ادارة التعليم الجامعي ,مؤسسة الوراق .ط1 ,الاردن عمان ,2007.
49. عبد الرحمن, اسامة, البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ,الكويت ,عالم المعرفة ,سلسلة كتب الثقافة ,1982.
50. العجمي, محمد حسين, الادارة والنخطيط التربوي النظرية والتطبيق , دار الميسرة 'ط1,عمان الاردن,2008.
51. العساف , المعطي محمد , ادارة التنمية دراسة تحليلية مقارنة ,مطابع القبس التجارية ,الكويت ,1988 .
52. العساف, عبد المعطي محمد, التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي,دار وائل للنشر,ط1, عمان,2002
53. العليان, ربحي مصطفى, غنيم عثمان محمد,:اساليب البحث العلمي الاسس النظرية والتطبيق العلمي , دار الصفاء ,ص4 ,عمان ,2010 .
54. عمار حامد , التنمية البشرية وتعليم المستقبل رؤية معيارية ,مكتبة الدار العربية ,القاهرة ,1999 .
55. عيدان, ذوقان , عدس عبد الرحمن :البحث العلمي مفهومه وأدواته واساليبه ,دار مدلاوي ,عمان الأردن ,ط1 ,2007.
56. العيساوي, عبد الرحمان ,(علم النفس المدرسي ), دار النهضة العربية ,بيروت لبنان ,2009.
57. غنيم, عثمان محمد , ابو زنط ماجدة,(التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها ,دار الصفاء للنشر,ط1 ,عمان الاردن ,2007.
58. غنيمات, مصطفى عبد القادر ,(الحضارة والفكر العالمي) ,دار الوراف ط1, 2009 .
59. الفهداوي, خميس خلف, راضي مازن عيسى الشيخ,(التنمية الاقتصادية ) ,دار الوثائق ,بغداد 2000 .
60. القنديلجي عامر ابراهيم , السامرائي ايمان فاضل, تكنلوجيا المعلومات وتطبيقاتها , مؤسسة الوراق ,ط1 ,2009.
61. كافي, مصطفى يوسف , التعليم الالكتروني في عصر اقتصاد المعرفة , موئسة سلان ,2009.
62. مالكي ,الله بن محمد, اقتصاديات التعليم مجلة المعلم, الرياض , ط1, 2003.
63. متولي, ناريمان اسماعيل , اقتصاديات المعلومات,المكتبة الاكاديمية, مصر ,1995.
64. مجيد سوسن شاكر, زيادات محمد عواد , الجودة الشاملة في التعليم دراسات تطبيقية ,دار صفاء ,ط1 ,عما ن , الاردن ,2008.
65. محمد اشرف :الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي ,دار الجامعة الجديدة ,القاهرة ,2009 .
66. محمد, حاكم محسن الدعمي هدى زوير ,التنمية الاقتصادية في العراق ,مشاكل وحلول, مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ,ط 2, العراق ,كربلاء, 2006.
67. محمود , يوسف سيد ازمة الجامعات العربية ,الدار المصرية اللبنانية ,ط1,مصر,2008 .
68. محمود, خضير كاظم:ادارة الجودة الشاملة ,دار الميسرة ,ط4 ,عمان الاردن ,2009.
69. محمود, خليل ابراهيم:ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو 9001 ,طبعة الاسعد ,ط1,العراق ,بغداد ,2002.
70. مسيلم ، محمد يوسف ,اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشرى ، الأردن ,دار الاحمدي,ط1 2002 .

71. مطر, عبد اللطيف محمود,(ادارة المعرفة والمعلومات ),لبنان ,كنوز المعرفة,ط1, 2007.
72. معجم وبستر الجامعي للغة الانكليزية , مكتبة لبنان ,1988.
73. النبهان, يحيى محمد, الاساليب الحديثة في التعليم والتعلم , الطبعة العربية ,دار اليازوري ,عمان ,الاردن ,2008.
74. النجار, فايزه جمعة :أساليب البحث العلمي ,دار الحامد , ط2 ,عمان, 2009.
75. النجار فريد, فلسفة التعليم الجامعي من المحلية الى العالمية ,القاهرة ,2002.
76. نجم ,عبود نجم ,الادارة الالكترونية , دار النهضة العربية , بيروت لبنان ,ط1, 2009.
77. نجم عبود نجم :ادارة الجودة الشاملة في عصر الانترنيت , دار صفاء , بيروت لبنان ط1 , 2010.
78. نورى, عبد الغنى ، " اتجاهات جديدة فى اقتصاديات التعليم فى البلاد العربية " ، استراتيجية إصلاح التربية العربية ، الدوحة ، قطر ، دار الثقافة ،1988.
79. ياقوت , محمد مسعد, أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي ,دار النشر للجامعات ,القاهرة ,ط 1, 2007 .
80. يوسف , شهيد كورونا بشيما , ترجمة شعبان خليفة , دور الجامعات في التنمية الاقتصادية , القاهرة , الهيئة المصرية العامة للكتاب , 2008.

**ب ـ المؤتمرات**


1. ابو عرابي سلطان, البحث العلمي في الوطن العربي واقع وتطلعات , المؤتمر العربي الثالث الجامعات العربية التحديات والافاق, جامعة الدول العربية ,شرم الشيخ ,2010
2. احمد محمد برقان , معايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي , المؤتمر العربي الثالث , الجامعة العربية , التحديات والافاق ,مصر ,2010.
3. اميرة محمد علي احمد حسن, نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع ,ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العلمي السادس التعليم العالي ومتطلبات التنمية, جامعة البحرين كلية التربية ,2008 .
4. البارودي, شيرين بدري , دور القتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الالكترونية,دراسة تحليلية للبنوك الالكترونية ,الموتمر العلمي العلمي الخامس ,اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية ,جامعة الزيتونة ,الاردن ,2005 .
5. البطاط , كاظم احمد حمادة, الموسوي صفاء عبد الجبار,قياس اتجاة الصناعات الصغيرة في كربلاء لقبول حاضنات الاعمال , كلية الادارة والاقتصاد ,كربلاء,2007.
6. جاسم احمد كريم , العيساوي ستار جابر,ثورة تقنيات المعلومات عالميا ودورها في تطوير كفاءة التعليم العالي وخريجها في الوطن العربي ,(الواقع والطموح ), العلمي الخامس اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية ,جامعة الزيتونة ,الاردن,2005
7. حامد عمار, دور التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة ,المؤتمر السنوي الثالث لقسم اصول التربية ,جامعة المنصورة ,1996
8. حامد كاظم متعب , جواد محسن راضي : الريادية واثرها في الاداء الجامعي المتميز دراسة اختباريه لأراء عينة من القيادات الجامعية في الجامعة القادسية , المؤتمر العربي الثالث العربية التحديات والافاق , جمهورية مصر العربية ,2010.
9. الحديثي ,هالة صالح , دور الجامعات في حماية التراث الثقافي غير المادي , المؤتمر العربي الثالث , الجامعات العربية التحديات والافاق , جمهورية مصر العربية ,2010
10. حيدر نعمه بخيت, التصنيفات العالميه للجامعات وموقف الجامعات العربية والعراقية منها, الندوه العلميه لقسم الاقتصاد الموسوعه (اقتصاديات التعليم في العراق), جامعة القادسية 2009 .
11. الدمنهوري, زهير ابن عبد الله (توجيهات التحول الى الجامعات العراقيه الحديثه في عصر المعرفه), ورقه عمل مقدمه في المؤتمر العربي الاول , الجامعات العربيه التحديات والأفاق المستقبلية المنعقد في مدينه الرباط بالمملكة المغربية 2007.
12. الراجحي, محسن عبد الله , المالكي, فاضل موسى حسن, دور الجامعة لخدمة المجتمع , المؤتمر الدولي الثاني ,الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها ,جامعة الزقازيق ,2010 .

13. ربيع عبد الرؤف محمد عامر:مقترح تطوير العلاقة بين البحث العلمي بالجامعات ومؤسسات الانتاج ,المؤتمر العربي الثالث ,الجامعات العربية التحديات والافاق,مصر,2010.
14. الرزين ,عبد الله بن محمد,الكفاءة الاقتصادية للاسواق المالية والرتباطها بالمعرفة , المؤتمر العلمي الخامس ,اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية ,جامعة الزيتونة الاردنية ,2005.
15. الركابي,علي خلف سلمان ,حسن عبد الكريم سلوم : تحليل العلاقة النوعية ودورها في ادارة الموارد البشرية , المؤتمر العلمي الثاني لكلية والعلوم الادارية و ,بجامعة العلوم التطبيقية ,بعمان ,الاردن ,2006.
16. الروازقي محمد ,الادارة الاقتصادية في الشركات اليابانية مع التركيز على نظام التوقيت الدقيق JiT ومحاولة الاستفادة في احدى الشركات الجزائرية ,مذكرة مقدمة الى العلوم التجارية ,جامعة الجزائر ,2008
17. الزبيدي, صباح حسن عبد, دور الجامعة والاستاذ الجامعي في تذليل المعوقات التي تواجه البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العراق وسبل تطويره, بحث مقدم الى المؤتمر الرابع ,افاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي ,لكلية التربية للبنات .بغداد ,2006.
18. زياد هاشم يحيى,ناظم حسن رشيد ,المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة , المؤتمر العلمي الخامس ,المعرفة والتنمية الاقتصادية ,جامعة الزيتونة الأردنية ,2005..
19. السعدية ,حمدة بن محمد,الاخلاقيات المهنية للاستاذ الجامعي , المؤتمر العربي الثالث ,الجامعات العربية وتحديات الافاق ,مصر 2010 .
20. شبيب دريد كامل , تاثير عناصر اقتصاد المعرفة على الاسواق المالية, المؤتمر العلمي الخامس ,( المعرفة والتنمية الاقتصادية) ,جامعة الزيتونة الأردنية ,2005
21. الشحروري, احمد داود,اقتصاد المعرفة واخلاقيات الاعمال من منظور اسلامي, المؤتمر العلمي الخامس ,اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية,جامعة الزيتونة ,2005
22. الشمري, محمد جبار,(دور تكنولوجيا في فعاليات راس المال البشري للمحافظة على المعرفة . المؤتمر العلمي الثالث ,جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد ,2008
23. عبد الرزاق شحادة , كوثر بنود , مساهمة المعرفة الدقيقة في الانتقال الى اقتصاد المعرفة, المؤتمر العلمي الخامس ,المعرفة والتنمية الافتصادية ,جامعة الزيتونة الاردنية ,2005.
24. عبد اللطيف عبد اللطيف , العجلوني, ابراهيم طة : ادارة الجودة الشاملة في الاسلام محاولة للتجسير والتطوير , المؤتمر العلمي الثاني ,الجودة الشاملة في ظل ادارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات ,جامعة الاردن ,عمان 2006.
25. عبد المجيد حمزة الناصر ,الجامعات العربية وعلياء الماضي وتقنيات العصر, المؤتمر العلمي الثالث ,الجامعات العربية وتحديات الافاق ,جامعة القاهرة ,2010.
26. الاعرجي, كاظم سعد, الدخل القومي والانفاق على التعليم في العراق ,بحث غير منشور جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد, 2010

27.ابو الشيخ عطية اسماعيل, دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة العربي في ظل تحديات العصر, المؤتمر العربي الثالث ,الجامعات العربية وتحديات الافاق ,مصر 2010 .
28.العولهي, محمد , عبد الله القادر :التعليم العالي والجامعات السعودية وبرامج التطوير, المؤتمر العربي الثالث ,الجامعات العربية والتحديات والافاق ,مصر,2010
29.الغامدي , علي بن محمد زهيد, ادارة الجودة الشامله مدخل استراتيجي لجودة مخرجات السعودية, المؤتمر العربي الاول, الجودة والتميز في الجامعات العربية, الإمارات العربية,2006
30.الفراجي, عدنان علي ,الانفاق على البحث العلمي في الدول العربيه واثره في التطور العلمي والتقني ,الندوة الثانية لافاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي ,جامعة صدام للعلوم الاسلامية,بغداد .2002.
31.القبيسي باسل, ضمان الجودة في لبنان واقع ومرتجى , المؤتمر العربي الثالث ,الجامعات العربية والتحديات والافاق ,مصر,2010 .
32.القويدري محمد ,سملالي يحضية ,اهمية تيسير المعرفة بالمؤسسات الاقتصادية , المؤتمر العلمي الخامس ,المعرفة والتنمية الاقتصادية ,جامعة الزيتونة الأردنية ,2005
33.الكثيري, راشد بن محمد (برامج التعليم العالي في المملكه العربيه السعوديه ,رؤيه للاصلاح ), ورقه عمل مقدمه للمؤتمر العربي الاول (استشراف المستقبل التعليم),مصر 2008.
34.كنعان, طاهر حمدي ,صندوق النقد العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي, تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية,وقائع ندوة الامارات العربية المتحدة ,1998.
35.محمد متولي غنيمة, الاجراءات الحكومية المصرية لزيادة الانتاجية التعليمية, المؤتمر الدولى لقسم الاجتماع حول(الجامعات العربية والمسؤلية الاجتماعية تجاة مجتمعاتها), جامعة الزقازيق, 2010.
36.محمود علي الداود ,: دور البحث العلمي والتكنولوجي في عملية النهوض العراقي الجديد , المؤتمر العربي الثالث , الجامعات العربية التحديات والافاق ,مصر ,2010 .
37.مديحة حسن محمد عبد الرحمن : البحث العلمي في الوطن العربي الواقع والمأمول, المؤتمر العربي الثالث , الجامعات العربية التحديات والافاق ,مصر ,2010
38.مؤتمن ومنى , نحو رؤية جديدة للبحث التربوي في مجتمع اقتصاد المعرفي , إدارة البحث والتطوير التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية,2003.
39.ناجي رجب سمكر,تقويم اداء جامعة الاقصى بغزة كخطوة عن طريق تحقيق جودتها الشاملة , ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الاول. الجودة والتميز في الجامعات العربية المنعقد بجامعة الشارقة الامارات العربية المتحدة ,2006
40.نبيل محمد شلبي : نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية ,ورقة عمل مقدمة الى ندوة واقع ومشكلات المنشأة الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ,غرفة التجارة والصناعة في المنطقة الشرقية السعودية 2004.
41.نجم عبود نجم ,بحث عملية تقيم ادارة الجودة الشاملة الجامعية الهيكلية والمؤشرات , المؤتمر العلمي الخامس ,المعرفة والتنمية الاقتصادية ,جامعة الزيتونة الأردنية, 2005
42.نسور معن , تطوير موارد البشرية واقامو الاقتصاديات المعرفة والابتكار في الوطن العربي ,مكتب الاقليمي لدولة العربية برنامج الامم المتحدة الانمائي ,نيويورك ,2004

**جـ ـ البحوث والدراسات**:


1:- جبر , فلاح سعيد, حاضنات الاعمال ادارة للتنمية العربية ,مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية ,بغداد ,العدد 2, المجلد 3, 2006.

2:- حسين , سحر عباس , عبود , رشا عباس ,امكانية تطبيق مبادى ادارة الجودة الشاملة في التعليم ,المجلة العراقية الإدارية ,جامعة كربلاء ,العدد 22, المجلد 6 ,2008.

3:- حمد , نافر ايوب محمد علي ,(الاهمية التنموية لراس المال البشري في الوطن العربي ودور التنمية والتعلم فيه), مجلة علوم انسانية ,العدد44 ,السنة السابعة,فلسطين ,2010,.

4:- الربيعي ,سعدون محمود الزيدي ناظم جواد ,حاضنات الاعمال والحاضنات التكنولوجية ,مجلة العلوم الاقتصادية ,جامعة بابل , , العدد47 , المجلد13 , 2007.

5:- رمضان, صلاح السيد عبده , تطوير نظام اعداد المعلم في كليات التربية في سلطنة عمان في ضوء معايير الجودة ,مجلة كلية التربية ,جامعة الزقازيق,العدد 1, المجلد 60 ,2005.

6:- الشمري , محمد جبار طاهر, دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي ,مصر انموذجا , مجلة المغري للعلوم الاقتصادية والادارية , العدد10 ,المجلد 2 ,2008 .

7:- الشيحان ,شهاب حمد, الدليمي ,وليد خالد , متطلبات لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في العراق ,مجلة جامعة الرمادي العلوم الاقتصادية والادارية ,الادارية ,العدد 4 ,المجلد 2, 2010.

8:- :- العاني ,خليل ابراهيم ,مدخل لبناء أنظمة الجودة في الجامعات العراقية ,مجلة بابل ,العدد 7 ,2002.

9:- عبد الرحمن , اسامة , البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ,الكويت ,عالم المعرفة ,سلسلة كتب الثقافة ,1982,

10:- العكيلي , أبراهيم جهاد ابراهيم ,مؤشرات ضمان جودة التعليم العالي في كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة البصرة ,,العدد4 ,المجلد 2, 2008.

11:- علي, محمد احمد اسماعيل :دور الجامعات العربية اهدافها وازماتها, مجلة فكرية ثقافية , الوحدة, الرباط المملكة المغربية , مكتب باريس, الاصدار الرابع, ص18.

12:- عناد ,مجذاب بدر, التحديات التي تواجه التعليم في القرن الحادي والعشرين وضروريات تحديات الادارة الجامعية , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ,جامعة بغداد,العدد 4 ,المجلد 7 , 2000.

13:- كليدار, قصي, الحليم ناصر عبد ,سعد عزيز ناصر , القياس الاقتصادي لآثر حجم الدخل القومي على النفقات التعليمية ومدخلات التعليم العالي في العراق للمدة 1970- 2002, مجلة القادسية ,العدد 4 ,المجلد 11 , 2009.

## د ـ الرسائل و الاطاريح الجامعية .


1. إبراهيم ابراهيم أديب (استخدام نموذج تصحيح الخطأ لبيانات جدولية اثر التعليم في النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية والمتقدمة في المدة تصحيح الخطأ لبيانات جدولية اثر التعليم في النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية والمتقدمة في المدة 1980-2003,اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد,جامعة الموصل,2009
2. احمد داود عبد الجبار, دور السياسه الماليه في تعزيز التنميه الانسانيه الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجا مختارا, حالة دراسية العراق للمدة (2007/1990 ), رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ,2010,
3. البارودي شيرين بدري توفيق,(دور اقتصاد المعرفة في استدامة القدرة التنافسية للمصارف التجارية ,دراسة قياسية لعدد من المصارف التجارية في العراق,أطروحة مقدمة إلى جامعة بغداد ,2010.
4. الحلو عقيل حميد جابر,الاستثمار براس المال البشري وعلاقته بالبطالة والتشغيل في البلاد النامية ,العراق حالة دراسية, اطروح مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد ,جامعة المستنصرية ,2008.
5. حسين ليث بادي,العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والقوى العاملة مع اشارة خاصة للعراق,اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ,الجامعة المستنصرية ,2001,
6. الجلبي اياد بشير عبد القادر ,(التنمية الاقتصادية والبيئية بين فشل السوق السياسة الاقتصادية ),رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الموصل ,2003
7. الدعمي هدى زوير خلف, الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية اطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة اطروحة الى جامعة الكوفة 2009.
8. الدليمي امل سلمان حسن , تجارب مختارة ,رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية , 2006
9. . ربيعي نادية مهدي عبد القادر, اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية في الدول العربية للمدة-2008 1990) ,اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة بغداد ,2010
10. الزرفي, باسمة محمد باني , دور الثقافة التنظيمية في تبني ادارة الجودة الشاملة ,دراسة عينة لاراء من العاملين في الشركة للسمنت الجنوبية معمل سمنت الكوفة ,رسالة تقدمت الى كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة ,2004.
11. الشمري سجى عبد الجبار ابراهيم ,ادارة المعرفة واثرهما في عملية التنشيط الاستراتيجي ,دارسة مبدئية في ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ,رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة بغداد ,2006 .
12. الشمري فراس عزيز محمد جواد, (الابلاغ المالي في الجامعات الحكومية معيار محاسبي مقترح ) , رسالة مقدمة الى جامعة الموصل ,2004,ص36
13. شناق عصام يوسف احمد :العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الاردن ,رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة المستنصرية ,1998
14. عامر طارق عبد الرؤف محمد, تصور مقترح لتطوير كلية التربية جامعة الازهر في ضوء احتياجات المجتمع وتحديات المستقبل ,2007 اطروحة مقدمة الى كلية التربية جامعة الازهر ,2005, ص10
15. العبيدي ازهار عزيز جاسم , دور بحوث التسويق في نشر وظيفة الجودة لتحقيق رضا المستهلك دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات التنمية ,رسالة تقدمت بها الى كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الكوفة ,2004..
16. العتيبي فهد بن عباس , اسهام القطاع الخاص في تمويل القطاع العام في المملكة العربية السعودية ,اطروحة مقدمة الى قسم الادارة التربوية ,جامعة الملك سعود ,1425.

17. العجام ,ابراهيم محمد حسن,تقانة المعلومات وادارة المعرفة واثرهما في الخيار الاستراتيجي,اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ,الجامعة المستنصرية ,2006 ,ص22
18. غنيم ازهار نعمة عبد الزهرة ,المعرفة التسويقية وتكنولوجيا المعلومات واثرها في الاداء التسويقي ـدراسة حالة الشركة العامة للسمنت الجنوبية, اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ,الجامعة المستنصرية,2007,ص31

19. الفتلاوي, ماجد جبار غزاي, اثر تطبيق ادارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية , دراسة حالة في كلية التربية –جامعة بابل, رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الكوفة,2006.
20. الكبيسي, لورنس يحيى صالح ,(التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية ) ,اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة بغداد ,2005 .
21.علي ,هدى عبد الرضا, دور حاضنات الاعمال والمشاريع الصغيرة في مواجهة كلف التحول الى اقتصاد السوق , رسالة تقدم الى كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة المستنصرية ,2009
22.منشد, حلمي ابراهيم,تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة -200) (1997 , اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة البصرة ,2004
23. الليثي, نادية صالح مهدي , الاقتصاد المعرفي واثره في النمو الاقتصادي في دول مختارة رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة كربلاء ,2006,

## هـ التقارير والنشرات .


1. البرنامج الامم المتحدة ,تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ,مطبعة الاهرام ,القاهرة ,1990 2-برنامج الامم المتحدة والصندوق العربي للأنماء الاجتماعي والاقتصادي , تقرير التنمية الانسانية العربية خلق فرص للاجيال القادمة , المكتب الاقليمي للدول العربية ,عام 2002 ,
2. البرنامج الامم المتحدة والصندوق العربي للانمائي الاجتماعي والاقتصادي ,تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003, نحو مجتمع اقامة المعرفة , المطبعة الوطنية عمان الاردن 2003.
3. البنك المركزي العراقي ,الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث ,مجموعة إحصائية لسنوات مختلفة (1990-2008).
4. الامانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد , أبو ظبي الامارات ,للسنوات 1995-2008.
5. الامانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون , التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,للسنوات -2008 1995.
6. الامانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون , التقرير الاقتصادي العربي الموحد أبو ظبي الامارات لسنوات (1995,2004,2009
7. البنك المركزي للتعبة العامة والاحصاء 2009
8. الجمهورية العراق ,وزارة التخطيط والتعاون الانمائي,اللجنة الفنية لاعداد الخطة الوطنبة الخمسية 1010-2014 مسودة ورقة قطاع التنمية البشرية ,محور التشغيل والبطالة الاصدار الثاني .
9. اللجنة الاقتصادية الغربية الاسيا (الاسكوا) .نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدوللا العربية الاستراتيجيات وطرائق التطبيق , الامم المتحدة .نيويورك .2005 .
10. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو) مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في بلدان الاعضاء ,الامم المتحدة ,نييورك ,2003 .
11. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : حاضنات الاعمال التكنولوجية ,نيويورك 1995,
12. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء, لسنوات متفرقة 1990-2010
13. الصندوق النقد العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي, تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية,وقائع ندوة الامارات العربية المتحدة ,1998.
14. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للاحصاء , المجموعة الاحصائية السنوية.2009,2008.
15. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا للمعلومات ,مديرية التنمية البشرية , قاعدة البيانات للسنوات (1970-2008)
16. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,التقرير الوطني لحال التنمية البشرية,بيت الحكمة ,العراق,2008
17. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ,قسم الدراسات والتخطيط والمتابعة/ قسم الاحصاء
18. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: دائرة البحث والتطوير
19. وزارة المالية, دائرة الموازنة العامة .

## بحوث انترنيت:-


1. التعليم في مصر موكيبديا الموسوعة الحرة على الموقع :-

http :// ar.wikipedia .org

2- تقرير العالمي لليونسكو:تحول مجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة.بحث على الموقع
/shswww.unesco.org -1
3- رياض عزيز هادي ,الجامعات , بحث مقدم الى جامعات بغداد ,2011,ص5 منشور على الموقع :
- http:// www .google .com /url?sa
4:- صالح زرنوفة ,قراءة في مفهوم اقتصاد المعرفة ,2005 ,على الموقع

http://www ahram .org.e

5:- عبد الله بن محمد المالكي ,احمد بن سليمان بن عبيد (التعليم والنمو في المملكه العربية السعودية )بحث على الموقع. http//www.ksu.edn.sa/sites ksu Arabic

6. محمد عمر باطويح, البحث العلمي الجامعي ودوره في تنميه الموارد الاقتصادية (دراسه تحليليه) بحث مقدم الى جامعه حضر موت,ص326و بحث منشور

http//www.my-word-guide.com

7- مقدمة عن حاضنات الاعمال ,منشور عاى الموقع الالكتروني

http//www.lsesco.org .ma/pub/arablc.p4

8- ناصر الجحيلان ,(مفهوم الجامعة),مجلة الرياض اليومية تصدرها مؤسسة اليمامة الصحفية على الموقع:-
http://www alrydh.com

9. نوال عزت عبد اللطيف ,تحسين فاضل عباس ,(واقع الدراسات العليا في الجامعات العراقيه وسبل تطورها) بحث منشور على الموقع http// uotechnology.edu.iq/archivehws.

## ثانياً:- المصادر الأجنبية

**- Researches And Studies**


1 . A .Koutsoyiannis , Theory Of Econometioncs Second Edition. University Of Attawa ,Ontari0,2008.

2-Ceyde Zsoy (Phd) ,The Contribution Of Higher Education To Economic Development , 8thglobal Conference On Business & Economics Anadolu University ,Eskisehiir ,TURKEY ,Florence ,Italy ,2008

3. Daniela- Manuala Danacica, Lucian Beiascu Fanculty Of Economics And Business Administration , Constantin Brancusi University Of Targu- Jiu :The Interactive Causality Between Higher Between Higher Education And Economic Growth In Romanina 2008.

4. Charles Fadel,Global Lead,(Education And Economic Growth: From The 19 The To The 20 St Century),Cisco Poblic.

5.Nbla :Techology Business Incubator Performance And Practices .U.S.A 2003.

6. John Houghton And Peter Shcehau ,Aperimer On The,Knomledge Economy ,Centre For Strategic Economic Studies Victoria ,University,2002,

7. Irena Macerinskiene, Birute Vaksoraite : The Role Of Higher Education To Economic Development , , Nr.2(11) 2006.

8. David Bloom, David Canning & Kevin Chan " Higher Education And Economic Development In Africa" Harvard University ,2005.

9. Ditimi Amassoma , Investment In Human Capital And Economic Growth In Nigeria Using Causalit Approach ,Copyright Canadian Academy Of Oriental ,Vol 7, No.4,2011

10. Florian Schutt ,The Lmportance Of Human Capital For Economicgrowth, Lwlm-Imstitute For World Economics And International Management ,Universitat Breman ,2003,

11. Francis Teal ,Higher Education And Economic Development In Africa Areview Of Channels And :Interaction Centre For The Study Of African Economic University Of Oxford Auhust,2010,

12 .John Houghton And Peter Shcehau ,Aperimer On The,Knomledge Economy ,Centre For Strategic Economic Studies Victoria ,University,2002.

13.Lan Brinkley ,Defining The Knowledge Economy ,Knowledge Economy Programme Report,2006.

13. Imad Harb,Higher Education And The Future Of Iraq ,Special Report , United Statas Institute Of Peace, 2008.

**الملحق الاحصائي (1)**

**مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (2007-2009) وبالأسعار الجارية ((مليون دينار))**

| السنوات | الناتج المحلي الاجمالي | الانفاق على التعليم | النفقات العامة | الايرادات العامة | الفائض / العجز | الرقم القياسي لاسعار المستهلك 1988=100 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 55926.5 | 144.2 | 14178.1 | 8491.2 | -5686.9 | 161.2 |
| 1991 | 42451.6 | 151.3 | 17497 | 4228 | -13269 | 461.9 |
| 1992 | 115108.4 | 332.9 | 32883 | 5047 | -27836 | 848.8 |
| 1993 | 321646.9 | 619.5 | 68954 | 8997 | -59957 | 2611.1 |
| 1994 | 1658325.8 | 1278.1 | 199442 | 25659 | -173783 | 15461.6 |
| 1995 | 6695482.9 | 2839.6 | 690784 | 106986 | -583798 | 69792.1 |
| 1996 | 6500924.6 | 4220.5 | 542542 | 178013 | -364529 | 59020.3 |
| 1997 | 15093144 | 4811 | 605802 | 410537 | -195265 | 72610.3 |
| 1998 | 17125847.5 | 6388.1 | 920501 | 520430 | -400071 | 83335.1 |
| 1999 | 34464012.6 | 16534.02 | 1033552 | 719065 | -314487 | 93816.2 |
| 2000 | 50213699.9 | 26868.9 | 1498700 | 1133034 | -365666 | 98486.4 |
| 2001 | 41314568.5 | 32242.5 | 2079727 | 1289246 | -790481 | 114612.5 |
| 2002 | 41022927.4 | 72341 | 1761927 | 1112345 | -649582 | 136752.4 |
| 2003 | 29585788.6 | 338573.5 | 1982548 | 2146346 | 163798 | 181301.7 |
| 2004 | 53235358.7 | 244650.7 | 32117491 | 32982739 | 865248 | 230184.1 |
| 2005 | 73533598.6 | 373129.8 | 26375175 | 40502890 | 14127715 | 315259 |
| 2006 | 95587954.8 | 246512.8 | 38806679 | 49055545 | 10248866 | 483074.4 |
| 2007 | 111455813.4 | 520507.7 | 39031232 | 54599451 | 15568219 | 632029.8 |
| 2008 | 155982257.6 | 721507.4 | 59403375 | 80252182 | 20848807 | 648891.2 |
| 2009 | 139330210.6 | 830402.3 | 52567025 | 55209353 | 2642328 | 630713.1 |

**المصدر:-** البنك المركزي العراقي ,الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث ,مجموعة إحصائية لسنوات مختلفة .

.-وزارة المالية العامة ,دائرة الموازنة العامة.

# الملحق الاحصائي (2) مؤشرات الاقتصاد الامريكي للمدة (1990-2009) بالاسعار الجارية

| السنوات | الناتج المحلي الجمالي (مليون دولار) | الانفاق العام (مليون دولار) | الانفاق على التعليم (مليون دولار) | سعر الصرف الجنيه | الناتج المحلي الجمالي (مليون جنيه) | الانفاق العام (مليون جنيه) | عدد السكان | الرقم القياسي لسعار المستهلك 100=1995 | سعر الصرف الجنيه |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 34110 | 13200 | 5.58 | 2.0000 | 68220.00 | 26400.00 | 51911 | 52.4 | 2.0000 |
| 1991 | 34220 | 13572 | 2.66 | 3.3322 | 114027.88 | 45224.62 | 52985 | 62.7 | 3.3322 |
| 1992 | 41750 | 18589 | 2.71 | 3.3386 | 139386.55 | 62061.24 | 54082 | 71.3 | 3.3386 |
| 1993 | 46860 | 19780 | 2.85 | 3.3718 | 158002.55 | 66694.20 | 55201 | 79.9 | 3.3718 |
| 1994 | 51670 | 16339 | 2.93 | 3.3910 | 175212.97 | 55405.55 | 56344 | 86.4 | 3.3910 |
| 1995 | 60540 | 17163 | 3.06 | 3.3900 | 205230.60 | 58182.57 | 57642 | 100 | 3.3900 |
| 1996 | 67300 | 18838 | 3.18 | 3.8800 | 261124.00 | 73091.44 | 58835 | 107.2 | 3.8800 |
| 1997 | 75610 | 19720 | 3.28 | 3.3880 | 256166.68 | 66811.36 | 60053 | 112.1 | 3.3880 |
| 1998 | 82710 | 20890 | 3.52 | 3.3880 | 280221.48 | 70775.32 | 51296 | 116.8 | 3.3880 |
| 1999 | 88950 | 23563 | 3.82 | 3.4050 | 302874.75 | 80232.02 | 62565 | 120.4 | 3.4050 |
| 2000 | 99590 | 25518 | 3.53 | 3.6900 | 367487.10 | 94161.42 | 63860 | 123.7 | 3.6900 |
| 2001 | 97367 | 24194 | 3.31 | 3.9730 | 386839.09 | 96122.76 | 65182 | 124.6 | 3.9730 |
| 2002 | 85180 | 26254 | 2.96 | 4.5000 | 383310.00 | 118143.00 | 66531 | 125.8 | 4.5000 |
| 2003 | 81135 | 25844 | 2.65 | 5.8510 | 474720.89 | 151213.24 | 67908 | 127.9 | 5.8510 |
| 2004 | 78623 | 23979 | 2.49 | 6.1960 | 487148.11 | 148573.88 | 69313 | 144.4 | 6.1960 |
| 2005 | 89528 | 27017 | 4.40 | 5.7900 | 518367.12 | 156428.43 | 70748 | 149.2 | 5.7900 |
| 2006 | 107378 | 35051 | 2.67 | 5.7390 | 616242.34 | 201157.69 | 72212 | 156.9 | 5.7390 |
| 2007 | 127994 | 41119 | 4.04 | 5.6430 | 722270.14 | 232034.52 | 73644 | 166.4 | 5.6430 |
| 2008 | 128300 | 39200 | 4.39 | 5.4430 | 698336.90 | 213365.60 | 75194 | 184.7 | 5.4430 |
| 2009 | 129000 | 41300 | 4.58 | 5.5550 | 716595.00 | 229421.50 | 76822 | 196.5 | 5.5550 |

**المصدر:- الامانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 1995-2009**

**-الامانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات (1995,2004,2009**

**- البنك الاهلي المصري ,النشرة الاقتصادية ,العدد (3) ,المجلد(60) ,2007,ص133**

**- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي, ( 2008,2005, 2004,2001,2000)**

## الملحق الاحصائي (1)

## مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (2007-2009) وبالأسعار الجارية ((مليون دينار))

| السنوات | الناتج المحلي الاجمالي | الانفاق على التعليم | النفقات العامة | الايرادات العامة | الفائض / العجز | الرقم القياسي لاسعار المستهلك 1988=100 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 55926.5 | 144.2 | 14178.1 | 8491.2 | -5686.9 | 161.2 |
| 1991 | 42451.6 | 151.3 | 17497 | 4228 | -13269 | 461.9 |
| 1992 | 115108.4 | 332.9 | 32883 | 5047 | -27836 | 848.8 |
| 1993 | 321646.9 | 619.5 | 68954 | 8997 | -59957 | 2611.1 |
| 1994 | 1658325.8 | 1278.1 | 199442 | 25659 | -173783 | 15461.6 |
| 1995 | 6695482.9 | 2839.6 | 690784 | 106986 | -583798 | 69792.1 |
| 1996 | 6500924.6 | 4220.5 | 542542 | 178013 | -364529 | 59020.3 |
| 1997 | 15093144 | 4811 | 605802 | 410537 | -195265 | 72610.3 |
| 1998 | 17125847.5 | 6388.1 | 920501 | 520430 | -400071 | 83335.1 |
| 1999 | 34464012.6 | 16534.02 | 1033552 | 719065 | -314487 | 93816.2 |
| 2000 | 50213699.9 | 26868.9 | 1498700 | 1133034 | -365666 | 98486.4 |
| 2001 | 41314568.5 | 32242.5 | 2079727 | 1289246 | -790481 | 114612.5 |
| 2002 | 41022927.4 | 72341 | 1761927 | 1112345 | -649582 | 136752.4 |
| 2003 | 29585788.6 | 338573.5 | 1982548 | 2146346 | 163798 | 181301.7 |
| 2004 | 53235358.7 | 244650.7 | 32117491 | 32982739 | 865248 | 230184.1 |
| 2005 | 73533598.6 | 373129.8 | 26375175 | 40502890 | 14127715 | 315259 |
| 2006 | 95587954.8 | 246512.8 | 38806679 | 49055545 | 10248866 | 483074.4 |
| 2007 | 111455813.4 | 520507.7 | 39031232 | 54599451 | 15568219 | 632029.8 |
| 2008 | 155982257.6 | 721507.4 | 59403375 | 80252182 | 20848807 | 648891.2 |
| 2009 | 139330210.6 | 830402.3 | 52567025 | 55209353 | 2642328 | 630713.1 |

**المصدر:-** البنك المركزي العراقي ,الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث ,مجموعة إحصائية لسنوات مختلفة .

.-وزارة المالية العامة ,دائرة الموازنة العامة.

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات,دائرة الحسابات القومية,التعليم ,لسنوات متفرقة,1997-2008

## الملحق الاحصائي (3) مؤشرات الاقتصاد الامريكي للمدة (1990-2009) بالاسعار الجارية

| السنوات | الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار) | الانفاق العام (مليون دولار) | الانفاق على التعليم (مليون دولار) | سعر الصرف الجنيه | الناتج المحلي الاجمالي (مليون جنيه) | الانفاق العام (مليون جنيه) | عدد السكان | الرقم القياسي لاسعار المستهلك 100=1995 | سعر الصرف الجنيه |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 34110 | 13200 | 5.58 | 2.0000 | 68220.00 | 26400.00 | 51911 | 52.4 | 2.0000 |
| 1991 | 34220 | 13572 | 2.66 | 3.3322 | 114027.88 | 45224.62 | 52985 | 62.7 | 3.3322 |
| 1992 | 41750 | 18589 | 2.71 | 3.3386 | 139386.55 | 62061.24 | 54082 | 71.3 | 3.3386 |
| 1993 | 46860 | 19780 | 2.85 | 3.3718 | 158002.55 | 66694.20 | 55201 | 79.9 | 3.3718 |
| 1994 | 51670 | 16339 | 2.93 | 3.3910 | 175212.97 | 55405.55 | 56344 | 86.4 | 3.3910 |
| 1995 | 60540 | 17163 | 3.06 | 3.3900 | 205230.60 | 58182.57 | 57642 | 100 | 3.3900 |
| 1996 | 67300 | 18838 | 3.18 | 3.8800 | 261124.00 | 73091.44 | 58835 | 107.2 | 3.8800 |
| 1997 | 75610 | 19720 | 3.28 | 3.3880 | 256166.68 | 66811.36 | 60053 | 112.1 | 3.3880 |
| 1998 | 82710 | 20890 | 3.52 | 3.3880 | 280221.48 | 70775.32 | 51296 | 116.8 | 3.3880 |
| 1999 | 88950 | 23563 | 3.82 | 3.4050 | 302874.75 | 80232.02 | 62565 | 120.4 | 3.4050 |
| 2000 | 99590 | 25518 | 3.53 | 3.6900 | 367487.10 | 94161.42 | 63860 | 123.7 | 3.6900 |
| 2001 | 97367 | 24194 | 3.31 | 3.9730 | 386839.09 | 96122.76 | 65182 | 124.6 | 3.9730 |
| 2002 | 85180 | 26254 | 2.96 | 4.5000 | 383310.00 | 118143.00 | 66531 | 125.8 | 4.5000 |
| 2003 | 81135 | 25844 | 2.65 | 5.8510 | 474720.89 | 151213.24 | 67908 | 127.9 | 5.8510 |
| 2004 | 78623 | 23979 | 2.49 | 6.1960 | 487148.11 | 148573.88 | 69313 | 144.4 | 6.1960 |
| 2005 | 89528 | 27017 | 4.40 | 5.7900 | 518367.12 | 156428.43 | 70748 | 149.2 | 5.7900 |
| 2006 | 107378 | 35051 | 2.67 | 5.7390 | 616242.34 | 201157.69 | 72212 | 156.9 | 5.7390 |
| 2007 | 127994 | 41119 | 4.04 | 5.6430 | 722270.14 | 232034.52 | 73644 | 166.4 | 5.6430 |
| 2008 | 128300 | 39200 | 4.39 | 5.4430 | 698336.90 | 213365.60 | 75194 | 184.7 | 5.4430 |
| 2009 | 129000 | 41300 | 4.58 | 5.5550 | 716595.00 | 229421.50 | 76822 | 196.5 | 5.5550 |

**المصدر:- الامانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 1995-2009**

**-الامانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات (1995,2004,2009 , ) ,البنك الاهلي المصري ,النشرة الاقتصادية ,العدد (3) ,المجلد(60) ,2007,ص133**

الملحق (2) الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية في العراق للمدة (1990–2009) ( مليار دينار)

| الأنشطة الاقتصادية | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة والغابات والصيد | 4613.3 | 6629.1 | 22872.7 | 49864.0 | 333524.2 | 1378274.3 | 1208982.3 | 1276367.1 | 1868379.8 | 2482616.5 |
| التعدين والمقالع | 36408.8 | 19236.1 | 53288.7 | 168308.4 | 890354.3 | 4216753.6 | 3711820.0 | 11156499.2 | 11752599.0 | 26936449.4 |
| الصناعة التحويلية | 2058.7 | 1358.0 | 3302.6 | 8541.2 | 24622.4 | 93291.9 | 65335.3 | 98440.0 | 147484.9 | 301635.4 |
| الكهرباء والماء | 247.5 | 172.1 | 302.6 | 486.8 | 1100.9 | 2701.5 | 8642.6 | 13467.8 | 22231.1 | 29224.5 |
| البناء والتشييد | 1693.2 | 905.1 | 3229.6 | 8762.9 | 10701.7 | 30302.3 | 13765.7 | 54511.2 | 90968.4 | 157120.9 |
| النقل والمواصلات والخزن | 2103.9 | 2971.3 | 7344.2 | 21520.3 | 119867.7 | 579223.0 | 577587.4 | 1068951.9 | 1393204.4 | 2056676.7 |
| تجارة الجملة و المفرد والفنادق | 3454.7 | 3779.3 | 14640.4 | 37689.8 | 206274.3 | 215054.6 | 670157.9 | 613080.3 | 888248.8 | 1391580.4 |
| المال والتأمين وخدمات العقارات | 2781.2 | 3299.1 | 5077.5 | 16923.8 | 33045.9 | 84069.1 | 152717.0 | 260636.1 | 267731.4 | 321702.8 |
| خدمات التنمية الاجتماعية | 2565.2 | 4101.5 | 5050.1 | 9549.7 | 38834.4 | 95812.6 | 91916.4 | 551190.4 | 694635.7 | 787004.0 |
| الناتج المحلي الإجمالي | 55926.5 | 42451.6 | 115108.4 | 321646.9 | 1658325.8 | 6695482.9 | 6500924.6 | 15093144.0 | 17125847.5 | 34464012.6 |

يتبع ....

الملحق (2) الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية في العراق للمدة (1990–2009) ( مليار دينار)

| الأنشطة الاقتصادية | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة والغابات والصيد | 2327277.2 | 2863495.0 | 3512658.6 | 2486865.5 | 3693768.0 | 5064158.0 | 5568985.7 | 5391423.1 | 5399318.8 | 6269882.6 |
| التعدين والمقالع | 41849981.4 | 30816987.2 | 29044563.4 | 20372293.8 | 30855992.8 | 42529152.0 | 53030897.0 | 58119541.3 | 87840193.4 | 74263276.6 |
| الصناعة التحويلية | 455994.7 | 609807.2 | 624346.2 | 303724.0 | 937681.6 | 971031.3 | 1473218.3 | 1833083.8 | 2331767.7 | 2507953.0 |
| الكهرباء والماء | 46236.4 | 74076.9 | 78943.6 | 64717.8 | 441590.8 | 588352.9 | 779387.5 | 1078284.6 | 1307953.5 | 1811299.4 |
| البناء والتشييد | 226986.0 | 484693.1 | 673870.4 | 217314.3 | 682851.2 | 2685034.7 | 3449743.6 | 3773996.1 | 5972752.6 | 5155236.8 |
| النقل والمواصلات والخزن | 2390507.0 | 2609799.2 | 3238286.9 | 2284317.3 | 4428750.4 | 5887625.9 | 6742912.0 | 7440163.9 | 12030992.9 | 10589135.1 |
| تجارة الجملة و المفرد والفنادق | 1730504.6 | 2620931.2 | 2545856.0 | 1915353.3 | 3246559.7 | 4198765.4 | 6349971.6 | 7008850.0 | 10078110.6 | 9335158.6 |
| المال والتأمين وخدمات العقارات | 359874.8 | 410322.3 | 477602.5 | 390794.1 | 3691292.3 | 5475744.6 | 7945806.5 | 8362627.7 | 12033233.6 | 11007157.3 |
| خدمات التنمية الاجتماعية | 826337.8 | 824456.4 | 115100.2 | 1550408.3 | 4356871.9 | 6133733.8 | 10247032.6 | 13155072.4 | 19395739.1 | 18391655.7 |
| الناتج المحلي الإجمالي | 50213699.9 | 41314568.5 | 41022927.4 | 29585788.6 | 53235358.7 | 73533598.6 | 95587954.8 | 107828462.8 | 155636783.3 | 139330725.4 |

**المصدر** : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، نشرات سنوية متفرقة .

الملحق (4)

الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة في مصر للمدة 1(199-2007)

(مليون دولار)

| السنوات | الناتج المحلي الاجمالي | الايرادات العامة | النفقات العامة | نسبة العجز للناتج % |
|---|---|---|---|---|
| 1991 | 34220 | 11354 | 13572 | 6.48 |
| 1992 | 41750 | 15420 | 18589 | 7.6 |
| 1993 | 46860 | 17508 | 19780 | 4.86 |
| 1994 | 51670 | 15272 | 16339 | 2.06 |
| 1995 | 60540 | 16427 | 17163 | 1.22 |
| 1996 | 67300 | 17954 | 18838 | 1.31 |
| 1997 | 75610 | 19032 | 19720 | 0.91 |
| 1998 | 82710 | 20060 | 20890 | 1.00 |
| 1999 | 88950 | 20934 | 23563 | 2.95 |
| 2000 | 99590 | 21716 | 25518 | 3.9 |
| 2001 | 97367 | 19164 | 24194 | 5.52 |
| 2002 | 85180 | 17604 | 26254 | 10.16 |
| 2003 | 81135 | 17363 | 25254 | 10.45 |
| 2004 | 78623 | 16531 | 23979 | 9.47 |
| 2005 | 89528 | 18431 | 35051 | 9.59 |
| 2006 | 107378 | 26293 | 35051 | 8.16 |
| 2007 | 127994 | 31545 | 41119 | 7.48 |
| | | | | |

# Abstract

In a manner of spelling, the university is a housing of experience and it is source of development for society. It pass through the terms of development in many stage unit this time. So it perform multi functions like research in order to serve the economic development.

Therefore it take shape the theory of knowledge in the society and give him all the cadre which the society need.

The university now is related with other establishment in side the nations, to give them its experience. In addition, there is interaction between the society and the university. As for development, it is totality concept contain multi signification and scientific interpretation, so that there is economic society and political development…..etc. Therefore we need to study the relationship and the affect of the university on the development of other variables in the society. In order to attain this purpose, we take for out study the Iraq and Egypt economy as a case study in order to know the affects of university on economic development. Then we take the theoretical side and we analysis the role of university upon the economic development. And after that we use Econometrics Methods to become sure about the theoretical analysis.

After all we end out research by some conclusion and recommendations.

*Ministry of higher education and scientific research*
*University of Karbala*
*College of Administration and Economics*
*Department of Economy*

# *The Role of Universities in Economic DevelopmentApplied study for selected nations (Iraq- Egpyt)*

*A Thesis Submitted by*
*Saba A. Salman*
*to the Council of the College of Administration and Economics - University of Karbala*
*In partial Fulfillment of the Requirements for the Master Degree in Economics*

*Supervised by*
*Pro. Mohsen Al-Rajehy*

*1432A.H.* *2012 A.D*